

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم الاقتصاد

تخصص: نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

الآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية
— دراسة تحليلية—

تحت إشراف:

أ.د سنوسي علي

من إعداد:

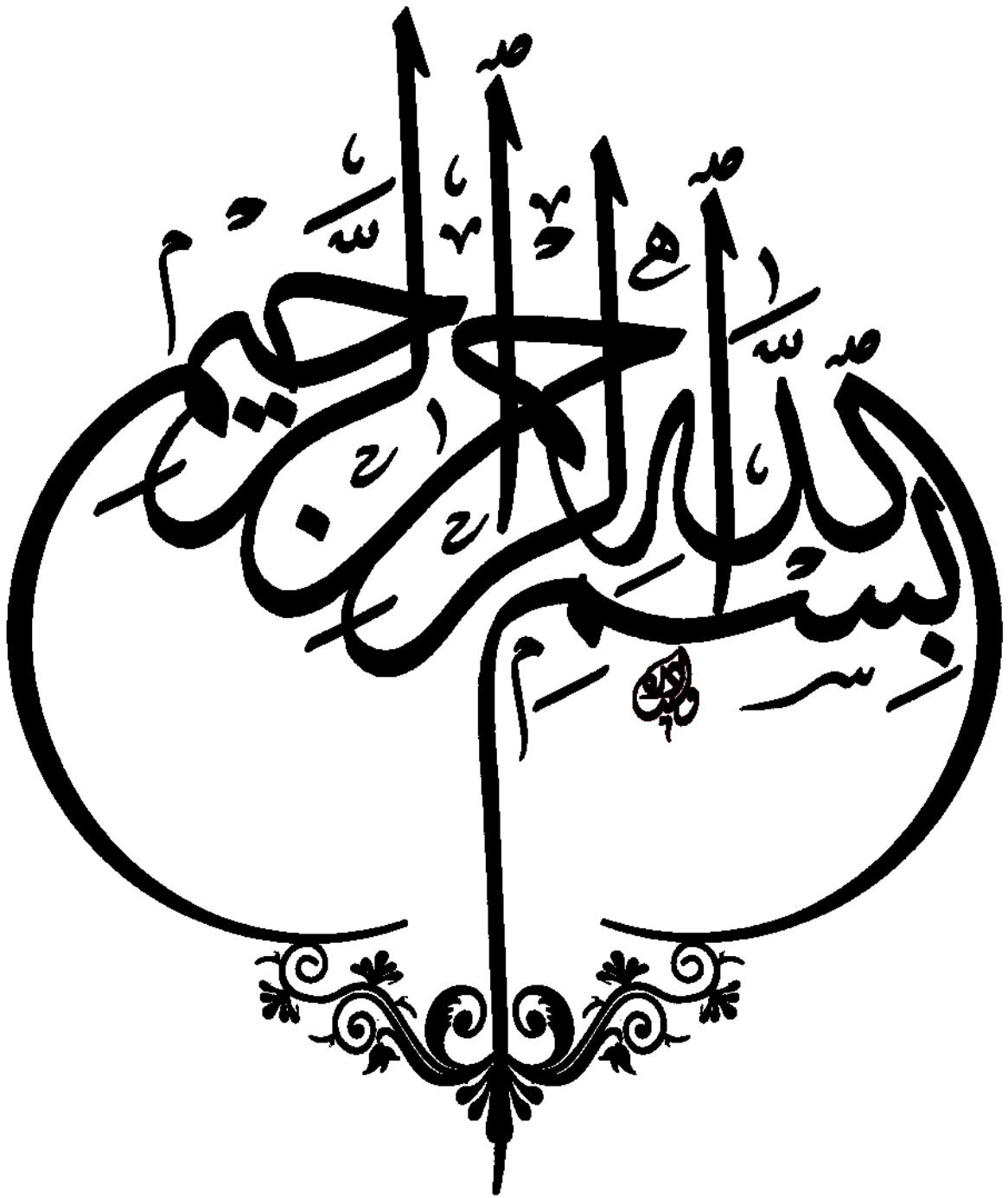
- جعيجع نعيمة

- بوداود منال

لجنة المناقشة المقترحة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سراي صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
زيتوني كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024



شكر وعرفان

الحمد والشكر أولاً لله عز وجل الذي وفقتنا ويسر أمرنا بالقوة والعزم

إلى الدكتور الفاضل "سنوسي علي" لقبوله الإشراف على هذا البحث وتوجيهاته

وتصويباته لأخطائنا وبتوجيهاته وإرشاداته القيمة ونسأل الله

أن يجعله في ميزان حسناته مع آمنياتنا له بدوام الصحة والعافية

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة وكافة

أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير دون إستثناء.

فشكرا لكم جميعا.

إهداء

أهدي ثمره جهدي المتواضع إلى سندي ورفيق دربي زوجي العزيز
إلى من وهبوني الحياة والأمل والدي أُمي وأبي
إلى من وهبني الله نعمه وجودهم في حياتي أولادي
إلى من كانوا عوناً لي في رحله حياتي اخوتي واخواتي.
إلى كل الاهداء والاقارب الزملاء والزميلات.
إلى من شرفنا بإشرافه على مذكره بحثنا الاستاذ علي سنوسي الذي مد لنا
يد العون وساعدنا في انجاز هذه المذكرة.
وفي الاخير الى كل من ساعدنا وكان له دور من قريب او من بعيد في
إتمام هذه الدراسة.
سائله المولى عز وجل ان يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة

نعيمه

إهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الآمال ها أنا
أقف على عتبة تخرجي وأقطف ثمار جهدي وتعبني وأرفع قبعتي بكل فخر
وأهدي عملي:

إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة ومن
علموني أن ارتقى سلم الحياة بحكمة وصبرا، برا وإحسانا ووفاء لهما أُمي
وأبي أطال الله عمرهما وحفظهما.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي الى إخوتي سندي وأجنحتي
ورفقاء دربي الذين بهم أستمد قوتي (مراد رابح زكرياء شيماء إيناس)
إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح الى صديقتي وأختي
(شروق، ذكرى)

إلى خالي الذي ساعدني في مسيرتي الدراسية (بريكي ابراهيم)
إلى الذين حلوا أقدم رسالة في الحياة، الى الذين مهدوا لنا سبل العلم
والمعرفة (أساتذتنا الافاضل)

إلى كل من علمني حرفاً وتمنى لي النجاح وكان لي سند ومصدر عون
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع سائلة المولى عزوجل
أن ينفعنا ويمدنا بتوفيقه.

منال



ملخص

ملخص:

ان التطور التكنولوجي يلعب دورًا هامًا في المجتمع، حيث ظهرت مجموعة من الظواهر في أواخر القرن الماضي نتيجة لهذا التطور، مثل الإنترنت والتجارة الإلكترونية والنقود الإلكترونية، والتي تُعتبر وسائل دفع حديثة تحل محل النقود التقليدية. هذا أثار جدلاً حول موقعها وتأثيرها على السياسة النقدية للدولة، حيث تشكل جزءاً لا يتجزأ من كتلة النقد المتداولة، ومع نظام العولمة الذي يسمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج، من المتوقع أن يشمل تأثيرها كافة أنحاء العالم. هدفت هذه الدراسة إلى إثارة النقاش وجذب انتباه الباحثين والدارسين إلى التأثير المحتمل للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية للدولة.

الكلمات المفتاحية: تطور التكنولوجيا - الإنترنت - التجارة الإلكترونية - النقود الإلكترونية، الآثار المرتقبة.

Resume

Le développement technologique joue un rôle significatif dans la société, avec l'émergence d'une gamme de phénomènes à la fin du XXe siècle résultant de cette évolution, tels que l'internet, le commerce électronique et la monnaie électronique, considérés comme des moyens de paiement modernes remplaçant la monnaie traditionnelle. Cela a suscité un débat sur leur position et leur impact sur la politique monétaire d'un État, car ils constituent une partie intégrante de l'offre monétaire circulante. Avec le système de mondialisation permettant la libre circulation des éléments de production, leur influence est censée englober tous les coins du monde.

L'objectif de cette étude était de stimuler la discussion et d'attirer l'attention des chercheurs et des universitaires sur l'impact potentiel de la monnaie électronique sur la politique monétaire d'un État.

Mots Clés: Le développement technologique, Internet, La monnaie électronique, La politique monétaire, Effets attendus.

Abstract

Technological advancement plays a significant role in society, with a range of phenomena emerging in the late twentieth century as a result, such as the internet, e-commerce, and electronic currency, which are considered modern means of payment replacing traditional currency. This has sparked debate about their position and impact on a state's monetary policy, as they constitute an integral part of the circulating currency supply. With the globalization system allowing for the free movement of production elements, their influence is expected to encompass all corners of the world.

The aim of this study was to stimulate discussion and attract the attention of researchers and scholars to the potential impact of electronic currency on a state's monetary policy.

Keywords: Technology advancement, Internet, Electronics currency, Monetary policy, Expected effects.



فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	نشأة وتطور البنوك المركزية	63

فهرس الأشكال

الرقم	الجدول	الصفحة
01	استخدام النقود الإلكترونية في التعاملات التجارية الحديثة	36
02	الشيك الإلكتروني	52

36	 الشكل رقم (1): يوضح كيفية استخدام النقود الإلكترونية في التعاملات التجارية الحديثة
52	 الشيك الإلكتروني الشكل رقم (2): الشيك



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	إهداء
	ملخص
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	فهرس المحتويات
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: مدخل عام للنقود الالكترونية والصيرفة الالكترونية	
11	تمهيد
12	المبحث الأول: مدخل للنقود الالكترونية
12	المطلب الأول: نشأة وتطور النقود الالكترونية
14	المطلب الثاني: مفهوم النقود الالكترونية
16	المطلب الثالث: النقود الالكترونية: التعريف، الخصائص، الأشكال والأهمية
37	المطلب الرابع: مزايا ومخاطر النقود الالكترونية
42	المبحث الثاني: الصيرفة الالكترونية وأنظمة الدفع الالكتروني
42	المطلب الأول: الصيرفة الالكترونية:
49	المطلب الثاني: أنظمة الدفع الالكتروني:
53	المطلب الثالث: مخاطر الصيرفة الالكترونية
60	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: عموميات حول البنوك المركزية

65	المطلب الثاني: تعريف البنك المركزي وخصائصه
67	المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي
71	المبحث الثاني: مدخل للسياسة النقدية
71	المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة للسياسة النقدية
73	المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية
75	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
82	ملخص الفصل الثاني
	الفصل الثالث: الآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية للدولة
84	تمهيد
85	المبحث الأول: مشكلة النقود الالكترونية وموقف الاقتصاديين من إصدارها:
85	المطلب الأول: مشكلة النقود الالكترونية ومأزق المادة التي تصنع منها النقود وموقف الاقتصاديين من إصدار النقود الإلكترونية:
89	المطلب الثاني: مخاطر عدم استقرار النظام النقدي
91	المطلب الثالث: تأثير النقود الإلكترونية على (طلب عرض) النقود التقليدية وأدوات السياسة النقدية
106	المبحث الثاني: الدور المستقبلي للبنوك المركزية على أثر استخدام النقود الالكترونية
106	المطلب الأول: إشراف البنك المركزي على عمليات إصدار النقود الإلكترونية
109	المطلب الثاني: الاتجاهات حول إلغاء دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية
111	المطلب الثالث: بقاء دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية رغم تقلص دوره في مجال الإصدار النقدي
114	خلاصة الفصل الثالث
116	خاتمة
121	قائمة المراجع



مقدمة

مقدمة:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين ثورة تكنولوجية منقطعة النظير، تجسدت في ظهور شبكة الإنترنت التي أصبحت تلعب دورا فاعلا في تحقيق التبادل السريع والشامل للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات، مما ساهم بقسط وفير في سطوع مفهوم التجارة الالكترونية ونماؤها بشكل ملفت للنظر، كنتيجة لتزايد احتياجات الأفراد للسلع والخدمات عبر العالم. وفي ذات السياق عرفت المعاملات المصرفية الحديثة تطورا جذريا، حيث ظهرت وسائل الدفع الالكترونية لتسمح للعملاء بإجراء عمليات شراء وبيع من خلال شبكة الانترنت، ولم يتوقف التطور عند هذا الحد بل ظهرت النقود الالكترونية التي تعرف بأنها بطاقات الكترونية لها مخزون نقدي يمكنها تأدية وظائف النقود التقليدية على أكمل وجه، فهي تصلح كوسيلة للدفع وأداة لإبرام الصفقات ووسيط للتبادل، وعليه من المرتقب أن تحل النقود الالكترونية محل النقود التقليدية في المدى الطويل.

وفي نفس الوقت فان انتشار وسائل الدفع الالكتروني كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية، وكما ينبغي عليه أن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية خاصة في ظل انتشار خدمات الصيرفة الإلكترونية وزيادة استخدامها كشكل من أشكال التحول إلى الاقتصاد الرقمي والافتراضي.

وعلى غرار دول العالم، خطت الجزائر أشواطا كبيرة في مجال تبني الصيرفة الالكترونية من أجل مواكبة التطورات في هذا المجال، كما يتولى بنك الجزائر التحكم في التدفق النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك بواسطة السياسة النقدية، ولقد عرف القطاع البنكي ومعه بنك الجزائر عدة إصلاحات جوهرية خاصة مع صدور قانون النقد و القرض 10 - 90، بهدف تحسينه و تماشييه مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

وعليه كما هو معلوم لدى المختصين فإن انتشار النقود الالكترونية واستخدامها بشكل واسع له بالغ الأثر على السياسة النقدية، المتبعة من طرف البنوك المركزية لان قيام جهات أخرى بخلق النقود الالكترونية سيضعف قدرة البنوك المركزية في السيطرة على حجم السيولة النقدية ودوران النقود، مما سينعكس سلبا دون أدنى شك على الاستقرار النقدي.

1. إشكالية الدراسة:

إن التطورات التي أحدثتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتي انعكست على استحداث وسائل دفع الكترونية، تختلف تماما عن الشكل التقليدي للنقود وتؤدي نفس المهام فيما يتعلق بإتمام المبادلات وتسوية المعاملات، مما أدى إلى خلق جهات أخرى، أتيحت لها إمكانية الإصدار النقدي الالكتروني، مما أثار التساؤل حول جدوى البرمجة النقدية وفعالية السياسة النقدية.

وضمن هذا العرض المبسط نطرح الإشكالية التالية:

ما هي الآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية للدولة؟
وللإجابة على السؤال الجوهرى للدراسة، قمنا بتجزئته إلى أسئلة فرعية نوجز أهمها فيما يلي:

- 📌 ما المقصود بالنقود والصيرفة الالكترونية وما التحديات التي تفرضها على النقود التقليدية؟
- 📌 ما هي السياسة النقدية وما هي أهم أدواتها المستخدمة في الحفاظ على الاستقرار النقدي؟
- 📌 كيف تؤثر النقود الالكترونية في أدوات السياسة النقدية؟

2. فرضيات الدراسة:

- 📌 التطورات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال تجاوزت المفهوم التقليدي للنقود، وقدرته على تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعليه أصبح التحول نحو الدفع الالكتروني ضرورة حتمية.
- 📌 تطور استخدام الدفع الالكتروني سيؤثر على القاعدة النقدية ومنه على قدرة السلطة النقدية في التحكم في أدوات السياسة النقدية، وبالتالي في تحقيق أهدافها.

🌟 تجعل النقود الإلكترونية المعاملات في البنك المركزي أكثر سهولة وبساطة، فهي تحقق له عدة فوائد من بينها تخفيض التكلفة اختصار الزمن.

3. أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة من خلال حداثة الموضوع، وكثرة النقاش والجدال القائم بين أوساط المختصين حول مصير النقود التقليدية في ظل تنامي استخدام النقود الإلكترونية، وكذا حجم الآثار التي ستشكلها هذه الأخيرة على أدوات السياسة النقدية.

4. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

🌟 تشرح أهم معالم البيئة المصرفية والنقدية الحديثة من خلال التطرق إلى البنوك الافتراضية والمعاملات البنكية الإلكترونية ومخاطر التحديات الجديدة والأدوات التنظيمية للبنوك المركزية.

🌟 التعرف على النقود الإلكترونية وبيان وظائفها وخصائصها وأشكالها والتحديات التي تفرضها على النقود التقليدية.

🌟 إبراز مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، وكذا الإحاطة بمختلف الأدوات والآليات التي يستخدمها البنك المركزي لإدارة وتجسيد الأهداف السامية للسياسة النقدية.

🌟 محاولة استنباط وتحليل الآثار المرتقبة من انتشار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية باعتبار أن هذه الآثار ستتمس بجميع اقتصاديات الدول بما أن أمر انتشارها أصبح من أهم إرهاصات عصر العولمة لا بد من التفكير بشكل جدي في كيفية استنباط الحلول اللازمة لمواجهة الآثار المرتقبة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية .

5. مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

أن مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعد لدواع ذاتية وموضوعية

1.5 : أما بالنسبة للدوافع و المبررات الذاتية يمكن أرجاعها إلى:

- بحكم أن موضوع الدراسة يندرج ضمن تخصصنا، ألا وهو اقتصاد نقدي وبنكي؛

- ميول شخصي للطالبتين لدراسة النقود الالكترونية وأثرها على السياسة النقدية.

2.5. أما بالنسبة للدوافع والمبررات الموضوعية يمكن إرجاعها إلى حادثة الموضوع، خاصة وأنه يواكب الإصلاحات المصرفية في الجزائر وخاصة في مجال توسيع نطاق استخدام النقود الالكترونية في المعاملات المصرفية؛

- وجود غموض في مفهوم النقود الالكترونية، ومحاولة منا، نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى تعريف دقيق لها.

6. المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وضع الإطار العام لموضوع البحث ومعالجة أهم جوانبه، وذلك للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث. واعتمادنا في الدراسة بالإضافة إلى الكتب والمراجع، على المعلومات والبيانات التي حصلنا عليها من جهات مختلفة، علاوة على العديد من الدوريات والكتابات على شبكة الانترنت.

7. الدراسات السابقة:

لإعداد هذه المذكرة اعتمدنا على جملة من الدراسات السابقة نوجز أهمها فيما يلي:
دراسة الاولى: مريم ماطي: البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

لقد أدى التطور الكبير لتكنولوجيات الاتصال وثورة المعلومات إلى بروز مفهوم الاقتصاد الرقمي مما إلى ظهور صور جديدة للعمل المصرفي تسمى بالصيرفة الإلكترونية، كما أن انتشار وسائل الدفع الإلكتروني كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية، هذا الأخير الذي ينبغي بأن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل، لهذا قامت هذه الدراسة بإبراز دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية مع دراسة حالة بنك الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على دور البنك المركزي يتوقف على عدة عوامل أهمها مدى انتشار استخدام هذه النقود وتداولها، بالإضافة إلى التزام البنوك بالاحتفاظ بالاحتياطي الإجباري مما يمكن البنك المركزي من السيطرة على السيولة النقدية، كما أن الانتشار الواسع لهذه الأدوات يؤدي إلى تلاشي مفهوم السيولة بالمعنى الحقيقي وبالتالي زوال دور أدوات السياسة النقدية في التحكم بالكتلة النقدية.

بالنسبة للجزائر، فإننا نجد انخفاض هذا الأثر أو انعدامه، هذا راجع أصال إلى غياب مسبب الأثر والمتمثل في المعاملات المصرفية الكترونية، كما أن السياسة النقدية في الجزائر تخضع لعوامل هيكلية تتعلق بالواقع الاقتصادي.

دراسة الثانية: محمد إبراهيم الشافعي: أثر التطورات المصرفية الحديثة على دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، 2008-2009.

حيث تطرقت الدراسة إلى تحليل التطورات المصرفية العالمية المختلفة، ثم انتقلت إلى تحديد الآثار المختلفة لتلك التطورات على دور البنوك المركزية في تنفيذ السياسة النقدية بالتطبيق على البنك المركزي المصري.

من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة خاصة من جانب النقود الالكترونية، كما يلي:

إنه لا بد من خضوع تلك الهيئات -المؤسسات المشرفة على الإصدار- لإشراف دقيق ورقابة صارمة من قبل جهات حكومية متخصصة كالبنك المركزي مثلاً، وذلك للوقاية من المخاطر التي يمكن أن تنتج عن إصدار تلك المؤسسات للنقود الالكترونية.

ضرورة توافر ضوابط أمنية: على التشريع المتعلق بالنقود الالكترونية أن يعالج المشكلات المالية المتوقعة حدوثها مثل غسيل الأموال أو المسائل الأمنية، ولهذا فإن الاهتمام لا يجب أن

ينصب فقط على الجهة المصدرة للنقود الالكترونية، وإنما يجب أن يركز هذا التشريع أيضا على أنواع النقود الالكترونية المقرر إصدارها.

التزام الجهة المصدرة للنقود الالكترونية بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية، وتحسبا لهذا فإنه من الضروري أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسموح صدار النقود الالكترونية بتقديم بيانات إحصائية دورية إلى السلطات النقدية المتخصصة كالبنك المركزي.

دراسة الثالثة: سيماء علاوي: أثر العملات الافتراضية على السياسة النقدية والبنك المركزي، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية الجامعية، جامعة بغداد، 2020.

يهتم هذا الحث بدراسة العملات الافتراضية أو الرقمية التي تشكل بمسار جدل لما ينطوي عليها من مخاطر إذا يغلب عليها عدم الاستقرار والتذبذب الشديد في قيمة أسعارها في المبادلات إلى جانب احتملا اختراقها وقرصنتها.

ومن الطبيعي أنه في حال اتساع التعامل بهذه العملات سيولد أثارا سلبية تنعكس على السياسات النقدية للدول، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تناولت مدى تأثير العملات على وظائف البنك المركزي وأداء السياسة النقدية.

وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات عديدة مقابل المزايا التي تتمتع بها النقود الافتراضية إلا أن مخاطرها كأداة مالية مرتفعة جدا سواء على الافراد أو على الاقتصاد الكلي، كما أن آثار النقود الافتراضية على السياسة النقدية يتوقف على مدى انتشار وشيوع التعامل بها.

الدراسة الرابعة: أحمد سعيد كرم البكل (2023): أثر النقود الإلكترونية على السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (2010-2022)، مقال بمجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس.

أصبحت النقود الإلكترونية أداة جديدة لتسوية ودفع المعاملات. وتتميز هذه الأداة بالعديد من الخصائص، وهي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه أنشطة البنوك المركزية، خاصة في مصر. وقد تم التساؤل والتحليل حول تأثير هذه الأداة على أداء البنك المركزي، خاصة من حيث تأثيرها على السياسة النقدية وأدواتها. لذا فإن هذه الدراسة تقوم بتحليل أهم هذه الآثار من خلال تعريف النقود الإلكترونية ومحاولة تحديد أثرها على أدوات السياسة النقدية الكمية ودور البنوك المركزية في إدارتها.

قد يؤدي انتشار النقود الإلكترونية إلى انكماش كبير في الميزانية العمومية للبنك المركزي، مما قد يحد إلى حد ما من قدرة البنك المركزي على إجراء عمليات السوق المفتوحة. وقد يؤدي توسع النقود الإلكترونية وانتشارها إلى زيادة احتياطات البنوك التجارية. ونتيجة لذلك، لن تتأثر أداة سعر إعادة الخصم بشكل كبير، حيث سينخفض الطلب على إعادة خصم الأوراق التجارية من البنوك المركزية بسبب زيادة السيولة المصرفية وانخفاض الحاجة إلى البنوك المركزية. وبغض النظر عن كيفية تغير أداة سعر إعادة الخصم فإن ذلك لن يؤثر على أحجام الائتمان نظراً لعدم وجود طلب على إعادة خصم الأوراق التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، قد ينخفض دور إصدار البنوك المركزية للنقود مع زيادة استخدام النقود الإلكترونية، ولكن لن يكون لذلك تأثير كبير على دورها في إدارة السياسة النقدية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومن أهمها أن هناك علاقة عكسية بين النقود الإلكترونية ومتطلبات الاحتياطي، فبينما يؤدي انتشار النقود الإلكترونية وزيادة استخدامها إلى زيادة السيولة لدى البنوك وخاصة البنوك التجارية ويقلل من متطلبات الاحتياطي المطلوب من البنك المركزي، فإن هناك علاقة سلبية كبيرة بين كمية عمليات السوق المفتوحة التي

يقررها البنك المركزي وكمية النقود الإلكترونية وكمية عمليات السوق المفتوحة التي يقررها البنك المركزي خلال فترة الدراسة.

الدراسة الخامسة: لمياء سعد جواد حبي: دور النقود الإلكترونية في السياسية النقدية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء ، 2022-2023.

يواجه العالم الاقتصادي تطورات وتغيرات سريعة تجتاح كل الدول وفي جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، ومن بين هذه التطورات هي النقود الالكترونية الا ان هذه النقود بمختلف اشكالها وصورها تثير العديد من المسائل الاقتصادية وبالأخص النقدية، لذا فان مشكلة هذا البحث هو معرفة هل للنقود الالكترونية دور في السياسة النقدية، وهل هذا الدور إيجابي ام سلبي وكيف يمكن تجاوزه ، وماهي سبل معالجته، وإن البحث ينطلق من فرضية مفادها انه لما كانت النقود الالكترونية هي تطور لأشكال النقود التقليدية و حيث ان هذه النقود لا تخضع لنفس شروط النقود التقليدية و بالتالي يمكن ان تؤثر على عرض النقد و على فاعلية السياسة النقدية.

ان الهدف من البحث هو التعرف على النقود الالكترونية ومزاياها وعيوبها إضافة الى خصائصها ومخاطرها وتحديد مؤشراتها ومن ثم قياس وتحليل علاقتها بالسياسة النقدية. إن هذا الدراسة قد شمل عينة لثلاث دول هي (السعودية، مصر، العراق)، وإن مدة الدراسة كانت (2007 – 2021) لكل من السعودية ومصر اما بالنسبة الى العراق فقد كانت (2017 – 2021) وذلك لان التجربة جديدة، وقد تم قياس أثر العلاقة بين النقود الالكترونية والسياسة النقدية باستخدام انموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL).

توصلت نتائج البحث الى عدم وجود دور جوهري للنقود الالكترونية في السياسة النقدية، إذ ان تأثير النقود الالكترونية جزئي نسبي في السياسة النقدية وهو في طور التنامي، وتم اقتراح جملة من التوصيات منها وضع تعريف موحد للنقود الالكترونية و توفير البنية التحتية

لتسهيل التعامل بالنقود الالكترونية مثل أجهزة الصراف الآلي (TM) ونقاط البيع (POS) ولأجل تجنب المخاطر التي تنتج عن النقود الالكترونية و تقليل حجم الخسائر المالية يفضل قيام البنك المركزي بإصدار النقود الالكترونية مما يساعد في السيطرة على أداء السياسة النقدية بشكل افضل.

8. صعوبات الدراسة :

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية.
- ✓ ندرة المراجع في المكتبة الجامعية وإن وجدت فهي قديمة.

9. هيكل الدراسة :

قسمنا موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول مدخل علم للنقود الالكترونية والصيرفة الالكترونية، أما الفصل الثاني جاء للحديث عن الإطار النظري للسياسة النقدية، أما الفصل الثالث والأخير تطرقنا فيه للآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية للدولة.



الفصل الأول

مدخل عام للنقود الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية

تمهيد

شهدت الفترة الماضية ثورة تكنولوجيا في قطاع الاتصالات والمعلومات، والتي أدت إلى تغييرات كبيرة في الطريقة التي تستخدم لإجراء المعاملات البنكية والصفقات التجارية، وذلك ما أثر بدوره على نوعية النقود التي تستخدم في المعاملات، وظهور العديد من المفاهيم والممارسات الاقتصادية والإدارية كالمعاملات البنكية الإلكترونية وغيرها، والتي تعتمد على المعلومات وسائل الاتصالات الحديثة بشكل أساسي كل هذه المستجدات تندرج تحت ما يسمى بالاقتصاد الرقمي. ونتيجة لذلك شهدت المعاملات الإلكترونية انتشاراً وتوسعا كبيرا على المستوى العالمي، خاصة الدول المتقدمة، وعلى المستوى المحلي منها الجزائر، وقد يكون ذلك له خصائص ومميزات مقارنة بالمعاملات التقليدية. وبهذا التطور في تسوية المعاملات دفع ذلك بعض الاقتصاديين إلى التنبؤ بعالم بدون نقود ورقية مستقبلاً، حيث ستحل وسائل المدفوعات والمعاملات الإلكترونية الجديدة محل التقليدية، وقد يؤدي ذلك إلى التأثير على مسار النشاط الاقتصادي لأي دولة.

المبحث الأول: مدخل للنقود الإلكترونية

تعتبر النقود الإلكترونية من تطورات العصر الحديث، وهي من الوسائل الإلكترونية لتحويل أي مبالغ من جهة لأخرى، وتستخدم بشكل واسع من قبل العديد من المؤسسات، حتى البنوك تستخدم هذه الوسيلة وتتمتع هذه الطريقة بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال، وفي نفس الوقت الكلفة المنخفضة.

ومع ازدياد ترابط الأسواق المالية الدولية وارتفاع معدلات التعامل الدولية بالنقود الإلكترونية فإن حجم المشكلات الاقتصادية، والمالية، والقانونية سيكون كبيراً جداً، خاصة على حجم الإيرادات الضريبية، والسياسة النقدية.

المطلب الأول: نشأة وتطور النقود الإلكترونية

إن نشأة النقود الإلكترونية كنتيجة طبيعية لتطور نهضة المعرفة والمعلومات، وظهور التكنولوجيا وعامل الكمبيوتر والانترنت، التي تولدت عنها صور مبادلات جديدة فيما سمي بالتجارة الإلكترونية، التي بحاجة لطريقة تسوية جديدة مناسبة لها، فبدأ باستخدام الشبكات والتحويلات والبطاقات البنكية، وهي وسائل وجدت قبل ظهور الانترنت، وتلك الوسائل فيها من العيوب والمعوقات التي دفعت مفكري التجارة الإلكترونية ومطوريها، لابتكار وسائل تسوية متطورة وعالية الجودة فكان ما يسمى بالنقود الإلكترونية¹.

فظهرها كان أمراً مرتبطاً أكد الارتباط بالتجارة الإلكترونية، إلا أن علماء الاقتصاد اختلفوا في الرجوع إلى أصل نشأتها، فبعضهم أرجع نشأتها إلى عام 1860م، حيث تم تحويل مبلغ مالي باستخدام التلغراف، وبعضهم الآخر رد أصلها إلى اختراع الكتابة المشفرة، حيث كان العسكريون يستخدمون وسائل الاتصال المشفرة².

1 شيماء جودت مجدي عبادة منصور، أحكام التمويل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015-2016، ص 09.

2 محمد دمان ذبيح، النقود الإلكترونية، ماهيتها، مزاياها، مخاطرها، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 138.

مع التطور الحاصل على مستوى البيئة التجارية والتكنولوجية وما تستوجبه من سرعة في المعاملات وخاصة في المجال المصرفي، أخذت المصارف على عاتقها خلق وسيلة تواكب هذا التطور وتشير التواريخ أن بداية استعمال البطاقات البلاستيكية، والتي هي أحد الأدوات التي تعتمد عليها النقود الرقمية حالياً كان في بداية القرن العشرين وذلك حوالي سنة 1914 عندما أصدرت شركات البترول الأمريكية بطاقات معدنية معدة للزبائن لشراء ما يحتاجون إليه من منافذ البيع¹.

ويقصد بهذا هو إرجاع أصل فكرة النقود الإلكترونية، إلا أن انتشارها تدرج على أزمنة مختلفة نذكرها على النحو التالي²:

🇺🇸 في عام 1918م كانت بداية خدمة تحويل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما قامت بنوك الاحتياطي الفيدرالي بنقل النقود بواسطة التلغراف.

🇺🇸 في عام 1952م قام بنك فرنكلين الأمريكي بإصدار أول بطاقة دفع.

🇺🇸 في عام 1958م تبع بنك أمريكا بنك فرنكلين في إصدار ثاني بطاقة واسمها فيزا، والتي مازال مركزها الرئيسي في نيويورك.

🇺🇸 في عام 1972م كانت بداية الاستخدام الواسع للنقود الإلكترونية، وذلك عندما تأسست دار المقاصة الآلية، فقد تولدت هذه المؤسسة عملية إمداد خزانة الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً البنوك التجارية بديل الكتروني لإصدار الشيكات، وعلى غرار هذا النظام انتشرت أنظمة مشابهة في أوروبا.

🇺🇸 وفي عام 1995م عرفت اليابان النقود الإلكترونية، وناقشتها بشكل رسمي، وذلك حينما تشكل مجلس يضم مجموعة من المؤسسات المالية ووزارة المالية، وبعض شركات الاتصال

1 سميحة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية)، المؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، ج1، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص59.

2 شيما جودت مجدي عبادة منصور، مرجع سابق، ص 09.

والتلغراف، وتمت في هذا الاجتماع مناقشة كافة المسائل المتعلقة بالنقود الإلكترونية، وتمت الموافقة على إصدار بعض صور النقود الإلكترونية، وكذلك الآلات التي تقوم بإصدارها.

المطلب الثاني: مفهوم النقود الإلكترونية:

تناولت عدد الأديبات الاقتصادية مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية (Digital Money) أو العملة الرقمية (Digital currency)، فالبعض يرى أن النقود الإلكترونية هي النقود المخزنة والمدفوعة الكترونياً، والتي تأخذ أشكالاً مثل: بطاقات الوفاء Débit cards، البطاقات المدفوعة القيمة Stored value card -، النقد الإلكتروني e - Cash، الشيكات الإلكترونية (Frederic MisbKin, 1998). e Checks..

وبغض النظر إلى الاصطلاح المستخدم واختلاف الزوايا التي اعتمدت في تعريف النقود الإلكترونية، فإن التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية (E-Money)¹.

ويمكن عرض أهم مفاهيم النقود الإلكترونية كالتالي:

أولاً: المفهوم الواسع للنقود الإلكترونية: حيث تم تعريف النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية مدفوعة مسبقاً مخزنة على إحدى الوسيطتين الإلكترونيتين البطاقة البلاستيكية (الذكية) ومحفظة النقود الافتراضية، وتجذب قبولاً عاماً من مستخدميها لتسوية المعاملات المالية دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء التعامل ويلتزم المصدر برد قيمتها عند الطلب²

كما استقرت بعض الآراء إلى تعريفها بالنظر إلى عناصرها ومكوناتها ذاتها هذا بالإضافة إلى أن بعض الجهات الرسمية شاركت في وضع تعريف للنقود الإلكترونية، وذلك من خلال التقارير الرسمية التي أعدتها، كما هو الحال بالنسبة للجنة الأوروبية في المشروع الذي أعدته

1 محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية بين الشريعة والقانون، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، دبي، 2003، ص 13.

2 غنام شريف محمد، محفظة النقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 12.

للتوجيه الأوروبي الخاص بتنظيم إصدار النقود الالكترونية. وعلى خلاف ذلك فقد رأى عدم التعرض لتعريف النقود الالكترونية، نظرا لكون هذه النقود تشهد تطورا متسارعا لها، يصعب معه وضع تعريف جامع لها.

ثانيا: المفهوم الضيق للنقود الالكترونية: حيث يحدد مفهوم النقود الالكترونية على أنها سلسلة الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية، أو البنوك الافتراضية لمودعيها، أو يحصل هؤلاء عليها في صور كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية، ويستخدمها هؤلاء لتسوية معاملاتهم التي تتم الكترونيا.

وعرفت أيضا على أنها عبارة عن مستودع للقيمة النقدية يحفظ بها في شكل رقمي (DIGITAL FORM) بحيث يكون متاحا للتبادل الفوري للمعلومات¹

ثالثا: مفهوم النقود الالكترونية لدى بعض الهيآت المتخصصة: ويمكن عرضها كالتالي:

في الوقت الذي تتجه فيه كل دول العالم نحو تطبيق مفاهيم النقود الالكترونية والاقتصاد الرقمي ومع الانتشار الكبير والواسع للإنترنت وتطبيقاته الذكية أصبح مفهوم الدفع الالكتروني من الضروريات اللازمة للحياة والمؤسسات من مختلف القطاعات العامة والخاصة وبالذات اتجاه الدول النامية نحو العمل بنظام الدفع الالكتروني حيث يعتبر وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في معظم دول العالم ويلزم لنجاح تطبيق نظام النقود الإلكترونية مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم.

1 أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في الادارة السياسية النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العملي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية الجديدة في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص71.

المطلب الثالث: النقود الإلكترونية: التعريف، الخصائص، الأشكال والأهمية

أولاً: تعريف النقود الإلكترونية وعناصرها:

1. تعريف النقود الإلكترونية: توجد عدة تعاريف للنقود الإلكترونية مقدمة من قبل مختلف الهيئات والخبراء نوجز أهمها فيما يلي:

تعرف النقود الإلكترونية على أنها " التمثيل الإلكتروني للنقود التقليدية ووحدة النقود الإلكترونية يشار لها عادة بالعملة الرقمية أو الإلكترونية و بالتالي فإن القيمة الفعلية للعملة الرقمية في وحدات النقود التقليدية ليست لها علاقة بالموضوع، فالعملات الرقمية تولد بواسطة وسطاء وسماسة، فإذا أراد العميل شراء عملة رقمية فإنه يتصل بوسيط و يطلب كمية محدودة من العملات ويدفع نقود فعلية حينئذ يمكن للعميل أن يقوم بالشراء من أي تاجر يقبل العملات الرقمية لذلك الوسيط، وكل تاجر يمكنه الاستيراد من عملات الوسيط التي تم الحصول عليها من العملاء وبمعنى آخر فإن الوسيط يأخذ العملات مرة واحدة ويضع في حساب التاجر نقود فعلية"¹.

تعريف اللجنة الأوروبية: عرفت اللجنة الأوروبية في المشروع الذي أعدته للتوجيه الأوروبي الخاص بتنظيم إصدار النقود الإلكترونية والذي أقره البرلمان الأوروبي في 18 سبتمبر 2000 النقود الإلكترونية بأنها: "قيمة نقدية ممثلة بواسطة التزام على المصدر، مخزنة على جهاز إلكتروني ومصدره في مقابل كمية من النقود العادية لا تقل في قيمتها عن القيم النقدية المصدرة، وتكون مقبولة كوسيلة من قبل متعهدين غير من إصدارها".

أما صندوق النقد الدولي فقد عرفها بأنها "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك"².

1 فاروق سيد حسين، التجارة الإلكترونية وتأمينها، القاهرة، هلا للنشر والتوزيع، 2001، ص 26.

2 بونحاس عادل، النقود الإلكترونية الاقتصادية، نشأتها، مفهومها وآثارها الاقتصادية، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 01، 2023، ص 840.

تعريف البنك المركزي الأوروبي: بأنها مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات للمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء المعاملة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما¹.

حتى نلم بمفهوم مصطلح النقود الإلكترونية لا بد من إعطاء عدة تعاريف لها، ومن بينها تعريف البنك المركزي الأوروبي في تقريره السنوي لسنة 1998 على أن النقود الإلكترونية تعرف عموما كقيمة نقدية مخزنة على أداة تقنية TECHNICAL DEVICE، وتستعمل بشكل واسع لتسديد المدفوعات وبتعهد والتزام من المصدر بدون الحاجة لإشراك الحسابات البنكية في الصفقة، ولكن النقود الإلكترونية تنوب كأداة دفع عن الحامل أما لجنة بازل فقد عرفت النقود الإلكترونية، على أن هذا المصطلح يستعمل في مواقع مختلفة لوصف عدد واسع من نظم وتكنولوجيات الدفع، فمنتوج القيم المخزنة عموما عبارة عن أدوات سابقة الدفع التي يتم فيها تسجيل الأموال المملوكة أو المتوفرة للمستهلك وتخزن على أداة الكترونية لصالح المستهلك، وهذا المبلغ المخزن يزيد وينقص عند كل استعمال للأداة الإلكترونية في عمليات الشراء أو أي صفقات أخرى، وهناك منتجات تدمج على الكمبيوتر الشخصي باستعمال برامج خاصة، والتي تسمح للمستهلك للوصول إلى اتفاقيات دفع لمنتجات وخدمات بنكية مثل بطاقة الائتمان، التحويل الإلكتروني للأموال عن طريق شبكة الاتصال بالكمبيوتر مثل الانترنت².

كما تعرف النقود الإلكترونية على أنها مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية (DigitalSignes) التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني أن التوقيع هو لمكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية³.

1. Bank For International Settlement.Report By The Commnittee On Paymentand Settlement Systems And The Group Of Computer Experts Of The Central Bank Of The Group Of Countries Security Of Electronic Monuy.Basle. 1996. P 03, p 7.

2 Ibid, . P 03.

3 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر، مصر، 2005، ص57.

وهناك من عرفها على أنها "وحدات نقدية عادية محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونياً، أو كما يعرفها البعض بأنها وحدات رقمية إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب آخر، هذه الوحدات إما أن تخزن في ذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق في كارت يحمله المستهلك، بحيث يستخدمها في الوفاء عن طريق هذا الكارت، أو تخزن في ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، بحيث يستخدمها عن طريق الكمبيوتر"¹.

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف النقود الإلكترونية على أنها "هي التحويلات الإلكترونية للاعتمادات النقدية التي تتم إلكترونياً بصفة كلية داخل أنظمة الدفع الشائعة فيها بين البنوك" كما يُعرف الدفع الإلكتروني على أنه سداد وتحويل الأموال بشكل إلكتروني بعيداً عن النقود الورقية الكاش بحيث يتم تحويل الأموال من ماكينة إلى ماكينة أخرى اعتماداً على شفرات رقمية سرية لا يعرفها سوى العميل والجهة التي يتعامل بها وتقدم عملية الدفع الإلكتروني الكثير من المزايا والفوائد لكل أطراف المعادلة من شركات ومؤسسات وبنوك وجهات حكومية وقطاع خاص فضلاً عن ما تقدمه من فوائد كبيرة للمستخدمين من الناس كونها تنتج إجراء مدفوعات غير نقدية للسلع والخدمات من خلال البطاقات أو الهواتف المحمولة أو الإنترنت.

2. عناصر النقود الإلكترونية:

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نحدد عناصر النقود الإلكترونية كما يلي:

1.2. قيمة نقدية: أي أنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية ويترتب على هذا أنه لا تعتبر بعلاقات الاتصال الهاتفي من قبيل النقود الإلكترونية، حيث أن القيمة المخزنة على الأولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية، وليس قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات، وكذلك الأمر بالنسبة للبطاقات الغذائية والتي من المنصور تخزينها إلكترونياً على بطاقات فهي لا تعد نقوداً إلكترونية لأن القيمة

1 مصطفى كمال طه، وائل أنوار بندق، الأوراق التجارية وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2005، ص ص 341-342.

المسجلة عليها ليست قيمة نقدية بل هي قيمة عينية، تعطي حاملها الحق في شراء وجبة غذائية أو أكثر وفقا للقيمة المخزنة على البطاقة¹.

2.2. مخزنة على وسيلة الكترونية: تعد هذه الصفة عنصرا مهما في تعريف النقود الالكترونية حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية، أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك، وهذا العنصر يميز النقود الالكترونية عن النقود القانونية والائتمانية، والتي تعد وحدات نقدية مصكوكة أو مطبوعة، وفي الواقع فانه يتم دفع ثمن هذه البطاقات مسبقا أو شرائها من المؤسسات التي أصدرتها، ولهذا فانه يطلق عليها بالبطاقات سابقة الدفع² Prepaid cards .

3.2. غير مرتبطة بحساب بنكي: وتوضح أهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الالكترونية، فهذه الأخيرة عبارة عن بطاقات الكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات، تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقابل هذه الخدمة. ومن أمثلة وسائل الدفع الالكترونية بطاقات الخصم Debit cards ، وهي عبارة عن بطاقات يقتصر استخدامها خصما على حسابات دائنة للعملاء يتم بموجبها تحويل قيمة نقدية من حساب إلى حساب آخر ، فهي بمثابة المفتاح الذي يسمح بالنفاد الكترونيا إلى الودائع البنكية المملوكة لحامل هذه البطاقة وتعتبر بطاقات الائتمان Credi cards من قبيل وسائل الدفع الالكترونية، حيث يتم استخدام هذه البطاقات خصما على حسابات بنكية مدينة يقوم بدفعها حامل أو مالك هذه البطاقة إلى المؤسسة المصرفية التي منحتة هذا الائتمان³.

4.2. تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها: ويعطي هذا العنصر ضرورة أن تحظى النقود الإلكترونية بقبول واسع من الأشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها، فيتعين

1 محمد الصيرفي، الإدارة الالكترونية، د.ط، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص 391-392.

2 محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سابق، ص 135.

3 محمد الصيرفي، مراجع سابق، ص ص 392-393.

إذا أيا يقتصر استعمال النقود الالكترونية على مجموعة معينة من الأفراد أو لمدة محددة من الزمن أو في نطاق إقليمي محدد.

من ناحية أخرى فإنه لا يجوز اعتبار هذه الوسائل نقودا الكترونية في حالة ما إذا كان مصدرها أو متلقيها هو شخص واحد، فعلى سبيل المثال لا تعد بطاقات الاتصالات الهاتفية نقودا الكترونية حيث لا يصلح التعامل بهذه البطاقة إلا في أجهزة التليفون التي خصصتها هذه الهيئة لهذا الغرض¹.

5.2. وسيلة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة: يجب أن تكون هذه النقود صالحة للوفاء بالالتزامات كسواء السلع والخدمات أو كدفع الضرائب الخ، أما إذا اقتصرَت وظيفة البطاقة على تحقيق غرض واحد فقط كسواء نوع معين من السلع دون غيره أو للاتصال الهاتفي، ففي هذه الحالة لا يمكن وصفها بالنقود الالكترونية بل يطلق عليها بالبطاقات ذات الغرض الواحد².

ثانيا: طبيعة النقود الالكترونية:

تعددت الآراء حول طبيعة النقود الالكترونية وما إذا كان يمكن اعتبارها نقودا حقيقية أم لا، ويرى بعضهم أن النقود الالكترونية هي نقود حقيقية لأنها تقوم بكل الوظائف التي تقوم بها النقود التقليدية، ويعرفونها بأنها عبارة عن وسيط للتبادل كما أنها مقياس ومستودع للقيمة والبعض الآخر أبعداها من النقود وبالتالي لا تعد أداة نقدية بالمعنى الحقيقي للنقود، ويقول بأنها لا تخضع للرقابة من قبل البنوك المركزية، ولقد أوجد هذان الرأيان عدة آراء متباينة حول طبيعة النقود الإلكترونية.

1.1. الرأي الأول: النقود الالكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية: النقود عبارة عن ما يمثلها من قيمة ولا تعد القيمة نفسها، فقد جرى التمثيل المادي للنقود في مراحل عدة عبر القرون السابقة، إذ بدأت بالمقايضة ثم الذهب ثم الفضة ومن ثم العملات المعدنية حتى وصلت إلى العملات الورقية، وهذا أمر مسلم به.

1 محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سابق، ص 136.

2 محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص ص 393-394.

أصبح استخدام النقود الالكترونية في عصرنا الحاضر من أكثر الاستخدامات مع حداثة وتعقيدات استخدامه، إلا أن الفرق بين النقود الالكترونية وما سبقها من نقود يكمن في أن النقود الالكترونية لا تأخذ نفس شكل النقود السابقة من حيث طبيعتها المادية، بل أصبحت تؤخذ بشكل معلومات تنتقل بين الأطراف أي ما على أحد الأطراف إلا بنقل معلومات عن النقود المراد نقلها للطرف الآخر، لذا تعتبر المعلومات المتعلقة بهذا النقد أهم من النقد نفسه وهذا يعد فرقا جوهريا، وعليه فإن النقود الالكترونية هي الصيغ غير المادية للنقود الورقية، إلا أن المشكلة التي قد تثار في هذا المجال هي أن النقود التقليدية التي تم دفعها للمصدر تضاف إليه وتبقى داخل نظام النقد، فنكون أمام ازدواجية في استخدام النقد لأنها تستخدم بشكل متزامن، فالنقود التقليدية موجودة ومستخدمة في الوقت نفسه الذي استخدمت به النقود الالكترونية¹.

2.1. الرأي الثاني: النقود الالكترونية أداة تبادل وليست أداة دفع:

يذهب التفسير الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين إلى أن النقود الالكترونية التي لا تصدر عن البنك المركزي هي مجرد وسيط في التبادل، بمعنى أنها تستخدم في إتمام المبادلات التي تتم عبر شبكة الانترنت ولكنها ليست أداة دفع، بمعنى أنها لا تصلح كوسيلة للإبراء حيث لا يستطيع حائز هذه النقود أن يوفي بها ديونه.

ويستند هذا الرأي إلى التفرقة التي اقترحها بعض الاقتصاديين بين أدوات الدفع و أدوات التبادل، فأدوات الدفع هي التي تصلح لإبراء الذمة بصفة نهائية من الديون بحيث لا تكون هناك أية مطالبة في المستقبل، أما أدوات التبادل فإن استخدامها يؤدي إلى إتمام عملية البيع ولكن يتطلب علاوة على ذلك عملية إضافية تتمثل في الدفع النهائي الذي يؤدي إلى إبراء الذمة، بمعنى إنهاء

1 جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، ط1، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص ص 60-

أية مطالبة من أي نوع كانت بين مختلف أطراف التبادل المشتري، البائع و الوسيط مصرفا كان أو مؤسسة إصدار¹.

3.1. **الرأي الثالث: النقود الالكترونية أداة ائتمان:** يدور مضمون هذا الرأي حول نقطة أساسية مهمة هي أن جميع صور النقود هي أشكال ائتمان كما تستخدم كأداة للتبادل، وإذا أخذنا العملة المستخدمة كمثال فإنها تعتبر أداة ائتمان وذلك لأنها تعد ديناً على مصدرها (الحكومة)². وإلى جانب كونها أداة ائتمان فإن العملة تستخدم كوسيط في التبادل حيث تسهل لمالكها إجراء التعاملات المختلفة هذا فضلاً عن استخدامها كمخزن للقيمة لمالكها³.

إلا أن العملات المعدنية من ذهب وفضة لا يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الائتمان مع أنها لم تعد تستعمل وتتداول في الأسواق المحلية في الوقت الحاضر، أما النقود الالكترونية فهي الرصيد النقدي المسجل الكترونياً المخزن على البطاقة بقيمة محددة، فهي شكل من أشكال الائتمان من جهة كونها ديناً على مصدرها⁴.

ويتمثل الالتزام القانوني لمصدر البطاقة في مواجهة حاملها في الوحدات النقدية والرقمية الالكترونية Electronic Bits and Bytes المسجلة على البطاقة، ويتشابه ذلك مع حقيقة أن الالتزام القانوني للحكومة حيال حائز العملة يتمثل في الورقة النقدية ذاتها⁵.

4.1. **الرأي الرابع: النقود الالكترونية صورة افتراضية مستحدثة ثلاثية الأطراف والأبعاد:**

إن ما يطرح من أفكار متعلقة بإصدارات المؤسسات من نقود الكترونية لتقوم بشراء النقود التقليدية مقابل هذه النقود، وهي ما دافع عنه أصحاب الرأي الثاني ويرفضه القائلون على هذا الرأي. يعتقد أصحاب هذا الرأي أن ما تم شراؤه من ديون أو مطالبة هو في الحقيقة عملية افتراض وهذا ما

1 عبد السلام صفوت، أثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في الإدارة السياسية النقدية، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 31.

2 جلال عايد الشورة، مرجع سابق، ص 65.

3 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 32.

4 جلال عايد الشورة، مرجع سابق، ص 65.

5 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 33.

يعبر عنه التقرير الأوروبي بقوله (أنه من الواضح بتعبير اقتصادي أن الأموال التي يتلقاها المصدر كوديعة.

ثالثا: خصائص النقود الإلكترونية

1. النقود الإلكترونية ذات قيمة مالية مخزنة إلكترونيا: فهي عبارة عن مجرد ملفات إلكترونية صغيرة مشفرة وليس لها كيان مادي، كما هو الشأن بالنسبة للأوراق النقدية، وخلافا للنقود القانونية فهي عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على دعائم إلكترونية في شكل طاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الحاسوب الشخصي¹.

2. النقود الإلكترونية ليست متجانسة: حيث إن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضا حسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة تلك النقود².

3. النقود الإلكترونية سهلة الحمل: هي أكثر عملية من النقود العادية نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها، فلا يضطر الشخص إلى حمل نقود كبيرة من أجل شراء صحيفة أو وجبة خفيفة³.

4. النقود الإلكترونية هي نقود خاصة: النقود الإلكترونية يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، بينما النقود الإلكترونية يتم إصدارها عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة، لهذا يطلق عليها تسمية النقود الخاصة.

1 الخاميس بوعبيد فاضلي، النقود الافتراضية، ماهيتها، مخاطرها، مقال منشور بتاريخ 03 ديسمبر 2017، بتاريخ الإطلاع عليه يوم، 2024/04/13، على الساعة، 21،02، <https://www.hespress.com>.

2 رابح حمدي باش، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 15، العدد 07، جامعة الجزائر 01، الجزائر، 2012، ص 176.

3 باطلي غنية، خصائص وأشكال النقود الإلكترونية- دراسة تحليلية نظرية-، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 02، العدد 07، برلين، ألمانيا، 2018، ص 356.

وقد تساهم البنوك بطرق مختلفة في ترتيب النقود الإلكترونية الصادرة عن مؤسسات أخرى، تدير عملية المعالجة، المقايضة، وتسوية المعاملات التي تتم بالنقد الإلكتروني، وكذا حفظ هذه المعاملات¹.

5. الدفع بالنقود الإلكترونية يتم عبر شبكة إلكترونية: لا يمكن أن تستخدم النقود الإلكترونية بلا وجود جهاز حاسوب مرتبط عبر شبكة إلكترونية عامة أو خاصة، ويترتب على هذه الميزة عدم ضرورة المعاصرة الزمانية أو المكانية أثناء استعمال العملة الإلكترونية، أي لا يشترط إن يكون دافع النقود ومن تدفع له متواجدين في مكان أو زمان واحد حتى تتم عملية الدفع بل يمكن أن تتم العملية من خلال وجود طرف واحد².

6. النقود الإلكترونية: ثنائية الأبعاد: إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلاً، فالنقود الإلكترونية صالحة لإبراء الذمة ووسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع بالتأكد من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي للمشتري كما هو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الإلكترونية، حيث يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري³.

ومما سبق ذكره يمكن استنتاج الخصائص التي تميز النقود الإلكترونية كما يلي:

🌈 **النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد:** إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف بينهما كمصدر هذه النقود.

🌈 **النقود الإلكترونية ليست متجانسة:** حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضاً حسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود⁴.

1 باطلاي غنية، مرجع سابق، ص 357.

2 نبيل مهدي زوين، النقود الإلكترونية- دراسة قانونية، مقال منشور www.law.uokufa.edu.iq، 2016، ص 05

3 شوقي جباري، الآثار المترتبة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، 2012، ص 319.

4 رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص 17.

🚩 سهلة الحمل: تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية.

🚩 النقود الإلكترونية هي نقود خاصة: على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات الثمانية الخاصة¹.

رابعاً: أنواع وأشكال النقود الإلكترونية

1. أنواع النقود الإلكترونية: للنقود الإلكترونية عدة أنواع كما أن الواقع العملي فرض وجود ثلاثة أطراف وسنحاول تبين كالاتي:

1.1. تقسيم النقود الإلكترونية حسب معيار الوسيلة

تقسم النقود الإلكترونية بحسب الوسيلة المستخدمة لتخزين القيمة النقدية عليها إلى بطاقات سابقة الدفع والقرص الصلب والوسيلة المختلطة.

🚩 البطاقات سابقة الدفع: وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية مثبت عليها كومبيوتر صغير مزود بذاكرة إلكترونية تخزن فيها وحدات نقدية إلكترونية سائلة تحمل رقما تسلسليا وكذا تاريخ انتهاء صلاحيتها تكون هذه النقود الإلكترونية مشفرة من الجهة التي أصدرتها ولها مفتاح خاص يمنح للمتعامل به².

🚩 القرص الصلب: يطلق على هذا النوع بالنقود الشبكية وفيها يتم تخزين النقود على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي لحامل النقد الإلكتروني ليقوم هذا الأخير باستخدامها عبر شبكة الانترنت متى أراد على أن يتم خصم ثمن ما اقتناه من سلع وخدمات في ذات الوقت من القيمة المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر.

1 غنام شريف محمد، مرجع سابق، ص 20.

2 شريف محمد غنام، مرجع سابق، ص 114.

هذا النوع هو خليط مركب من النوعين السابقين حيث يتم في هذا النوع شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة الالكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الكمبيوتر الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الانترنت إلى الحاسب الآلي لصاحب المتجر ليقوم بخصم ما أشتراه الحامل¹.

2.1. تقسيم النقود الالكترونية حسب معيار القيمة:

تقسم النقود الالكترونية حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

نقود إلكترونية ضعيفة القيمة: وهي النقود التي لا تحوي ذاكرتها على قيمة كبيرة وبالتالي تستخدم للوفاء بالسلع والخدمات المنخفضة القيمة.

نقود إلكترونية ذات قيمة متوسطة: وهي النقود التي تحتوي ذاكرتها على قيمة متوسطة أي أن الوحدات النقدية المخزنة بها تقابل مبالغاً نقدية متوسطة. إن ما يلاحظ لحد الآن أن النقود الالكترونية لا تحتوي على وحدات نقدية ذات قيمة كبيرة².

3.1. تقسيم النقود الالكترونية حسب معيار المتابعة والرقابة

تقسم النقود الالكترونية حسب هذا المعيار إلى نقود مسماة ونقود غير مسماة:

1.3.1 النقود الإلكترونية المسماة: وهي النقود التي تتميز بكونها تحتوي على المعلومات الشخصية للشخص الذي قام بسحبها من البنك في بداية التعامل، وهنا البنك يستطيع تعقب حركة وحدة النقد الذي أصدره في السوق الالكتروني.

3.2.1 النقود الالكترونية غير المسماة: وهي تستخدم تماماً كالأوراق النقدية من حيث كونها لا تحوي معلومات توضح هوية الساحب الأصلي لها فهي لا تترك وراءها أثر على هوية من

1 شيما جودت مجدي عبادة منصور، مرجع سابق، ص 12.

2 حشيفة مجدوب، النقود الإلكترونية كآلية للوفاء الإلكتروني، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 343.

انتقلت منه ومن انتقلت إليه¹.

2. أشكال النقود الإلكترونية

1.2. البطاقات البلاستيكية الممغنطة: وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية مثل البطاقات الشخصية، التي يستطيع حاملها استخدامها في شراء احتياجاته وأداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة.

🌟 بطاقات الدفع: تعتمد هذه البطاقات على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمواجهة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة وميزتها أنها توفر الوقت والجهد للعملاء وتزيد إيرادات البنك المصدر لها.

🌟 بطاقات الإئتمان: هي بطاقات تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وتستخدم كأداة ضمان وتتميز بتوفير الوقت والجهد لحاملها وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها.

🌟 بطاقات الدفع الشهري: تختلف هذه البطاقات عن بطاقات الإئتمان في أن السداد يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب².

2.2. النقود الإلكترونية البرمجية: هي بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ويتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنت من خلال المحفظة الالكترونية³.

وجدير بالذكر إن البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة CHIP حسابية وهي قادرة على تخزين بيانات تعادل خمسمائة ضعف ما يمكن ان تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة، وبخلاف ما عليها لحال في النقود الالكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فإنه

1 عبد الصور عبد القوي علي مصري، التجارة الإلكترونية والقانون، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 72.

2 عاقل فاضل، الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية وواقع استخدامها في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 3، 2011، ص 172.

3 منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص ص 158-159.

يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية، كونها فائقة القدرة على تخزين البيانات الخاصة بعملياتها، فهي كمبيوتر متنقل وتمثل حماية كبيرة ضد التزوير وسوء الاستخدام، حيث تتم لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبه¹.

3.2. الصكوك الإلكترونية: الصك الالكتروني هو المكافئ الالكتروني للصكوك الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، والصك الالكتروني هو وثيقة الكترونية موثقة ومؤمنة تحتوي على البيانات الآتية: رقم الصك واسم الدافع ورقم حساب الدافع واسم المصرف واسم المستفيد والقيمة التي ستدفع، ووحدة العملة المستعملة وتاريخ الصلاحية والتوقيع الالكتروني، يرسلها مصدر الصك إلى مستلم الصك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الصك المالية إلى حساب حامل الصك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الصك وإعادة الكترونيًا إلى مستلم الصك ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الصك فعلاً ويمكن لمستلم الصك ان يتأكد الكترونياً قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه، ويتعهد فيها البنك بسداد الصكوك التي يحررها العميل بشروط معينة²، حيث يقوم البنك بفتح حساب وتحديد التوقيع الالكتروني للعميل، ويخطر كل من الطرفين بتمام إجراء المعاملة المصرفية ، أي خصم الرصيد من المشتري وإضافته لحساب البائع.

4.3. الشيكات الإلكترونية: يعتبر الشيك من أهم الأوراق التجارية التي استفادت من تطور تقنية المعلومات وتكنولوجيا الدفع الحديثة، حيث أنتجت لنا ما يسمى بالشيك الالكتروني الذي يخضع للمعالجة الالكترونية التامة للبيانات بين المتعاملين.

1 أحمد سفر، أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2008، ص 43.

2 محمد حسين منصور، أحكام البيع التقليدي والإلكتروني والدولية وحماية المستهلك، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 415.

تستخدم الشيكات الالكترونية للدفعات المالية الكبيرة، إذ تشبه هذه الشيكات الورقية التقليدية من حيث اعتمادها على فكرة وجود الوسيط (استخدام طرف ثالث معتمد من جهات حكومية كقناة اتصال مالية بين البائع والمشتري) لإتمام عملية التخليص والمتمثلة في البنك الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال الحصول على هذه الشيكات في صورة نماذج الكترونية مقابل فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الالكتروني الذي يضمن التبادل الآمن بين الطرفين، وقد لجأت العديد من الدول إلى إصدار هذا النوع من الشيكات من أجل استخدامه كأداة من أدوات الدفع الالكتروني.

5.2. القيمة المخزونة وأنظمة بطاقة السحب: لفهم دوافع استخدام النقود الإلكترونية بدلاً من النقود الحقيقية أو العملات المعدنية أو الأوراق النقدية، من الضروري فهم كيفية إجراء معاملات النقود الإلكترونية. يقدم هذا القسم نوعاً واحداً من أنظمة النقود الإلكترونية، وهو نظام القيمة المخزنة.

في هذا النظام يمكن لحامل البطاقة شراء السلع والخدمات التي تقدمها جهة الإصدار بالقيمة النقدية المخزنة مسبقاً على البطاقة. على سبيل المثال، تم تجهيز المكتبات الجامعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بآلات تصوير، وهي مفيدة للطلاب والمعلمين لتصوير المستندات. يتم تنشيط آلات التصوير هذه عن طريق إدخال بطاقة بلاستيكية مزودة بشريط مغناطيسي مدمج. تعمل هذه الماكينات عن طريق إدخال بطاقة بلاستيكية مزودة بشريط مغناطيسي على ظهرها في كل مرة يقوم فيها الطالب أو المعلم بنسخ ورقة من الورق وتقوم آلة التصوير تلقائياً بخصم تكلفة نسخ كل صفحة. إذا أوشكت البطاقة على الانتهاء، يمكن للطلاب إدخالها في آلة أخرى ووضع عملات معدنية أو أوراق نقدية في تلك الآلة لزيادة تحصيل البطاقة، وتقوم الآلة بتخزين القيمة النقدية على البطاقة. ومع ذلك، تقوم بعض البنوك والجهات المصدرة للبطاقات الآن بإصدار بطاقات يمكن استخدامها أكثر من مرة، والمعروفة

باسم أنظمة القيمة المخزنة المفتوحة. في مثل هذه الأنظمة، هناك العديد من جهات الإصدار والمستهلكين، مع وجود نوع آخر من البطاقات التي تعمل بنظام مفتوح¹.

كما يصرح لحامل البطاقة بتحويل مبلغ معين من المال من حسابه إلى حساب التاجر من خلال تقديم إثبات الهوية، لنفترض كيف تعمل هذه البطاقات: يُصدر البنك "أ" هذه البطاقة للمستهلك ويمكن لحامل البطاقة استخدام البطاقة لتحويل النقود أو الأموال من حسابه الشخصي في البنك "أ" إلى بنك التاجر. وفي وقت الشراء، يقوم جهاز تسجيل النقد الإلكتروني بتسجيل مبلغ البيع وتخزينه مع اسم مصدر البطاقة في نفس وقت البيع أو في وقت آخر لاحق في يوم البيع. عندما يرسل البنك الذي يتعامل معه المستهلك تفويضًا بسداد الرصيد، يقوم البنك الذي يتعامل معه البائع بزيادة رصيد حساب البائع. النهج أو الطريقة التي تستخدمها أنظمة بطاقات السحب الآلي لحماية المعاملات المصرفية تجعل هذه الطريقة أقل قابلية للتتبع من العملات الورقية أو المعدنية².

6.2. البطاقة الذكية: للبطاقات الذكية إمكانية تخزين ومعالجة آلاف البايت Byte من البيانات الالكترونية تفوق بثمانين مرة على البيانات المخزنة في الشريط المغناطيسي الموجود في بطاقات الائتمان (الذي له قابلية التخزين فقط دون المعالجة)، وذلك لكون الشريحة تحتوي على الرقائق الدقيقة مع الدوائر المتكاملة القادرة على عملية التخزين والمعالجة لهذا الكم من البيانات. كما ان المعلومات والتطبيقات الموجودة في البطاقة قابلة للتحديث بدون الحاجة الى تبديل البطاقة. ان المعلومات الموجودة في البطاقة الذكية يمكن برمجتها في عدة تطبيقات ويمكن تفعيلها من اجل إضافة تطبيقات جديدة بعد أن يتم إصدارها، والبطاقة يمكن تصميمها بحيث

1 منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، الشركات الإلكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص73.

2 نفس المرجع، ص 74.

يمكن إدخالها في القارئ الخاص بها في الماكينة الأوتوماتيكية، وهذه البطاقة يمكن ان ترمى او يستغنى عنها او يمكن تحميلها (تجديد المعلومات فيها من جديد لاستخدامات اخرى)¹.

كما تتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف: المتعامل " الدافع أو المشتري"، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات ومن هنا نستنتج أن عقد بطاقات المعاملات المتعلقة بالبنوك في إطار التعاقد تتكون من الأطراف الأساسية التالية:

الطرف الأول: مصدر البطاقة وهو المخول قانونياً بإصدار البطاقة لحاملها ويقوم وكالة عنه بتسديد قيمة المشتريات للتاجر.

الطرف الثاني: حامل البطاقة هو الشخص الذي تم إصدار البطاقة له أو الذي تم التصريح له باستخدامها وهو ملزم بالوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن استخدام البطاقة تجاه المصدر.

الطرف الثالث: التاجر وهو الذي يبرم عقداً مع مصدر البطاقة بتقديم السلع والخدمات المتوفرة لديه المطلوبة من قبل العملاء حاملي بطاقة البنك الذي تم الاتفاق معه.

وتجدر الإشارة هنا، أنه قد يزداد عدد أطراف العقد إلى أربعة مثل البنك الوسيط بين المصدر الرئيسي للبطاقة وحاملها وقد يكون عدد أطراف العقد اثنين كما هو في البطاقات الخاصة بالمحلات التجارية الكبيرة².

المفوض في استخدام البطاقة: هو الشخص الذي يستخدم البطاقة سواء كان هو حامل البطاقة أم غيره وفي كلتا الحالتين تترتب آثار قانونية ومسؤوليات مالية وقد يكون كالتالي:

👤 موظف شركة أصدرت البطاقة باسمها، تفوضه في استعمالها لأغراضها.

1 محمد ناصر وآخرون، البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من المخاطر المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 37، 2013، ص 82.

2 الكيلاني محمود، التشريعات التجارة الإلكترونية- دراسة مقارنة-، المجلد 02، ط1، الموسوعة التجارية والمصرفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص 44.

👉 قد يكون مستعمل البطاقة هو صاحبها الذي يكون له حساب بالبنك المصدر للبطاقة، ويكون مسؤولاً عن تعويض مصدر البطاقة حسب الاتفاقية بينهما.

👉 قد يكون الشخص المخول باستخدامها ليس صاحبها الذي أصدرت باسمه ولكن منحهم صلاحية استخدامها أي يعد وكيال لحامل البطاقة في أي اتفاقية أو عقد بينه وبين التاجر كما لو كان إبرام العقد بين حامل البطاقة والتاجر.

👉 أما إذا كان مستخدم البطاقة يبرم عقداً مع التاجر لمصلحته فإنه ال يعد طرفاً في الاتفاق بين مصدر البطاقة وحاملها إذ أنه ال يتوجب عليه بحال أن يدفع قيمة ذلك العقد لمصدر البطاقة¹.

7.2. النقد الرقمي: هو عبارة عن نقد يتم تخزينه بواسطة الخوارزميات في المعالجات وأجهزة الكمبيوتر، ومعالجة البطاقات الذكية التي تستطيع التعامل والاتصال مع أي جهاز يحتوي على برمجيات تتناسب معها، أو في أجهزة أخرى تملك معالجات سببه بالمعالجات البطاقة الذكية التي تستطيع إن ترسلها عبر شبكة الانترنت في حين إن العملات المعدنية والنقدية لا نستطيع أن نرسلها عبر الأنترنت².

8.2. المحفظة الإلكترونية: المحفظة الإلكترونية أو الرقمية هي نظام مبني على أساس رقمي للقيام بالتبادلات والمعاملات التجارية الرقمية، وباستخدامها يمكن بسهولة القيام بعمليات الشراء من خلال الحواسيب أو الهواتف الذكية أو أجهزة التابلت، وبشكل عام يتم ربط حسابات الأفراد في البنوك مع محفظتهم الرقمية، والتي يتم فيها توثيق وحماية أموال المستهلك ومعاملاته التجارية من شراء وتبادل.

كما يستعمل الحساب المالي الإلكتروني عبر تطبيق الهاتف النقل لتحويل الأموال، استلامها، دفع الفواتير، الادخار، التسوق الإلكتروني وغيرها من الاستخدامات المالية.

1 أبو سليمان عبد الوهاب، البطاقات البنكية، ط1، دار القم، دمشق، سوريا، 1998، ص 47.

2 منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، مرجع سابق، ص 76.

والجدير بالذكر أن رقم المحفظة الإلكترونية هو رقم الهاتف النقال الذي يتم فتح المحفظة عليه، كما تعتبر غير مرتبطة بحساب بنكي ويمكن فتحها عند أحد مقدمي خدمة الدفع عبر الهاتف¹.

وبالتالي فإن المحفظة الإلكترونية تعتبر وسيلة لمصادقة هوية صاحبها وإثباتها وليس فقط لإجراء عمليات الشراء عبر الإنترنت، وهذا يأتي من احتواء المحفظة على أموال المستهلك وسجل عملياته التجارية والمعلومات الخاصة به، ومن الجدير بالذكر أن المحفظة الرقمية تصلح لأن تكون وسيلة دفع مع أنظمة دفع عديدة مخصصة للهواتف الذكية بفضل الدعم المتبادل بينهما².

1 يسعد عبد الرحمان وآخرون، دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي تجارب دولية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص ص 405-406.

2 عطا الله، ما هي المحفظة الإلكترونية، تاريخ النشر، 25-مارس 2024، الإطلاع على الموقع، 2024/04/15، على الساعة، 15، <https://www.arageek.com/l.https.25>

يمكننا أن نستخلص مما سبق أشكالاً للنقود الالكترونية نذكر منها:

1. من حيث الرقابة والمتابعة على النقود الالكترونية:

1.1. نقود الالكترونية التي يمكن التعرف عليها: وتتميز بالتركيز على معلومات الشخص الذي قام بسحب النقود من المصارف في بداية التعامل، ثم الاستمرار في متابعة حركة النقود الالكترونية داخل النظام الالكتروني، الى ان يتم تدميرها في نهاية المطاف¹. من خلال خصائص هذا الشكل، فان مصدري النقود الالكترونية وعادة ما يكون البنك يقوم بالرقابة عليها، هذا ما يمكنه من تحديد عمليات الغش والتزوير التي يمكن ان تحدث، ويعد هذا الشكل الأكثر امناً الا انه لا يراعي خصوصية مستعمليها².

2.1. نقود الكترونية غير اسمية (مغلقة): وهي تشبه في التعامل بها الأوراق النقدية كونها منقطعة الصلة بمن يستخدمها فهي لا تترك أثر وراءها يدل على هوية من انتقلت منه أو إليه. وهذا الشكل من النقود يحترم خصوصية المتعامل ولكنه في المقابل بنقصه الأمان في التعامل، كون ان مصدر لا يمكنه مراقبة حركة تنقل النقود بين الأشخاص او بين الوحدات الاقتصادية، وهو قد ما يوفر نوع من فرص التزوير او وقوع حوادث الصرف المزدوج³.

2. من حيث أسلوب التعامل بها، وهي أنواع :

1.2. نقود داخل الشبكة on-line: وهذا الشكل يتطلب تدخل طرف ثالث ويكون مؤسسة الإصدار، حيث تتولى كل التحويلات التي يقوم بها المستهلك وذلك كونه ممسك الحسابات النقدية له فعند قيام المستهلك بشراء السلع والخدمات، يستوجب على التاجر التأكد من صلاحية النقود الالكترونية عن طريق الاتصال ببنك المستهلك ويتلقى السداد عن مبيعاته، والملاحظ عن هذا النوع انه يتميز بالسرية والأمان، فالنقود الالكترونية حقيقية ورقمية وغير ملموسة،

1 سماح ميهوب، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص 128.

2 حشيفة مجدوب، مرجع سابق، ص 343.

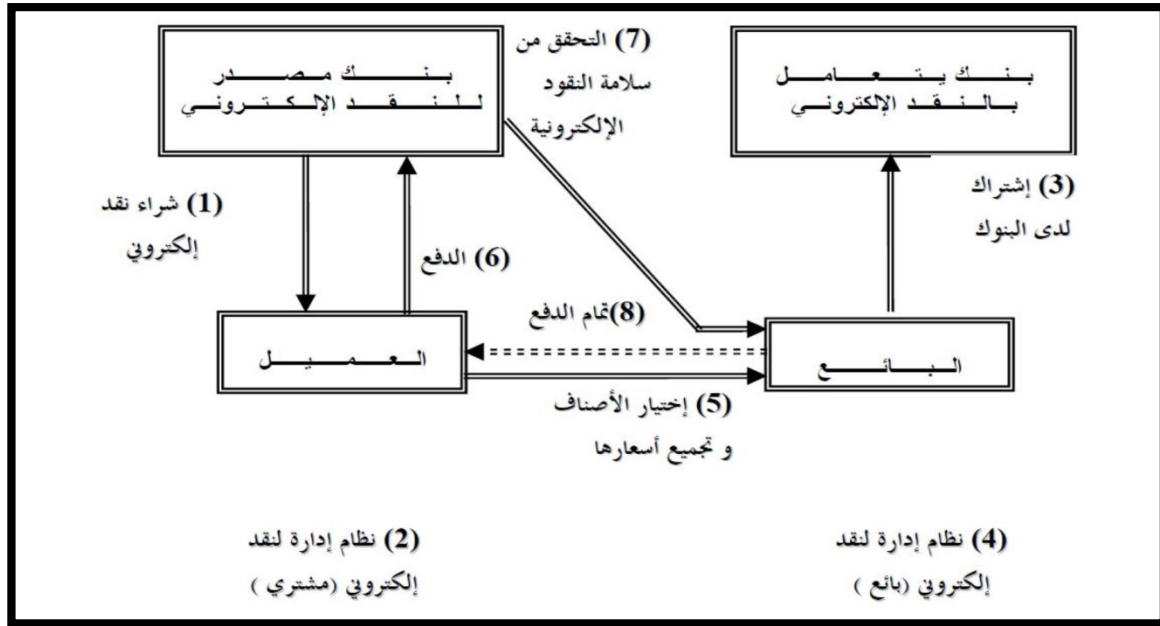
3 أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 125.

والتاجر يكون على اتصال دائم مع بنك العميل او جهة الإصدار من خلال الالة القارئة للبطاقات،وهذا بعد ان يتم اعتماد التاجر من طرف البنك او جهة الإصدار فعند تمام العملية يتم خصم مبلغ الصفقة من حساب الزبون وتحويله الى حساب التاجر، وكأنه تحصل على شيك أو نقدا.

2.2 نقود خارج الشبكة off-line: يتم استعمال النقود الالكترونية دون وجود طرف ثالث كوسيط بين المستهلك و التاجر يؤتمن عليه في العملية والحماية ضد الغش في هذه الحالة لا زالت احد المسائل الكبرى للمتعاملين، ويتم استعمال غالبا في هذه الحالة البطاقات مخزنة القيمة فعند تمريرها على القارئ يقوم بتخفيض قيمة مبلغ المشتريات منها، وتسجيل ذلك على ذاكرة الشريحة اما عندما تكون البطاقة لا تحتوي على النقود الالكترونية فإن القارئ يبين للتاجر ذلك، وبالتالي يوقف العملية، فالنقود الالكترونية التي يتم التعامل بها سواء كانت مخزنة ذاكرة الكمبيوتر أو مخزنة على البطاقات تنتقل الى البطاقة الأخرى او جهاز آخر وتظهر التغيرات سواء بالزيادة والنقصان بعد اجراء كل عملية،وأحسن مثال على ذلك البطاقات البنكية، إلا ان هذا النوع من النقود الالكترونية يثير بعض المخاطر والتي منها الانفاق المزدوج حيث لا يمكن لمصدر متابعة حركة ومسار النقود، وأيضا ما يتعلق بالأمان في اجراء التعاملات¹.

1 طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003/2002، ص109.

الشكل رقم (1): يوضح كيفية استخدام النقود الإلكترونية في التعاملات التجارية الحديثة



المصدر: عزيزة بن سميحة، مريم طنبلي، تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية-، المجلد 28، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2013، ص 398.

خامسا: أهمية النقود الإلكترونية

إن التطور الحاصل على مستوى التبادل التجاري، وظهور ما يعرف بالتجارة الإلكترونية فعلى سبيل المثال سيصل في سنة 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية عدد المشتريين عبر شبكة الانترنت إلى 46 مليون شخص كما كان متوقعا، فكل من يتسوق عبر شبكة الانترنت سوف يحتاج إلى استعمال النقود الإلكترونية كوسيط للتبادل من أجل تسوية المدفوعات، فأصبح التعامل بهذه الوسيلة عبر المصارف وشبكة الانترنت يزداد يوما بعد يوما، وهذا لزيادة عدد المصارف الإلكترونية، والتي أصبح زبائنهم لا يقتصرون على الإطلاع على حساباتهم الشخصية فقط، بل أيضا إجراء المعاملات المصرفية¹.

1 احمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 123.

ومن هذا تظهر أهمية النقود الإلكترونية في عملية التبادل، ولا تقتصر هذه الأهمية على طرف واحد، بل تتعداه إلى أطراف التعامل بالنقود الإلكترونية وحتى على مستوى الاقتصاد الوطني، ويمكننا أن نسلط الضوء على الأهمية التي يكتسبها التعامل بها في النقاط الآتية¹:

✓ المدفوعات بالنقود الإلكترونية تقلل من التكلفة، ففي الواقع أن التكلفة في المقاصة الإلكترونية تنخفض من النصف إلى الثلث عليها في المقاصة عن طريق الشيكات.

🌟 تخفيض أوقات التعامل وزيادة سرعة إبرام الصفقات، وخاصة عند إجراء التحويلات المالية.

🌟 النقود الإلكترونية تعوض النقود الورقية والشيكات، وهو ما يزيد لها قدرا كبيرا من الثقة والأمان.

🌟 النقود الإلكترونية تعوض النقود الورقية والشيكات، وهو ما يزيد لها قدرا كبيرا من الثقة والأمان.

🌟 تمثل أهميتها بالنسبة للمصدر في جذب واستثمار التدفقات LE FLOAT الناجمة عن اختلاف في توقيت دفعها من طرف المستعمل واستعمالها النهائي في الشراء.

المطلب الرابع: مزايا ومخاطر النقود الإلكترونية

تتمتع النقود الإلكترونية بالعديد من المزايا، كما لها مخاطر عدة، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: مزايا النقود الإلكترونية: يتفق علماء الاقتصاد أن للنقود الإلكترونية مزايا عدة، تتمثل فيما يلي:

1. إن صفقات النقد الإلكتروني أقل تكلفة من الطرق الأخرى، وهذا ما يشجع على زيادة أنشطة الأعمال، حيث تحويل النقد الإلكتروني على الإنترنت يكلف أقل من إجراءات عمليات بطاقات الائتمان، لأن التحويل يتم عبر بنية أساسية متواجدة وهي الأنترنت، ومن خلال نظم الكمبيوتر الموجودة، لذلك فإن التكلفة الثابتة للعناصر المادية للقيام بعملية النقد الإلكتروني تكاد تكون

1 Aloys prinz. Money in the virtual work. Netnomics. 1999. Pp 11.

صفرا، ولأن الأنترنت ذات مجال عالمي فإن المسافة التي على العملية الالكترونية قطعها لا تؤثر في التكلفة¹.

2. بسطة وسهولة الاستخدام

تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملء الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف فالعملية تتم بالكامل أوتوماتيكيا ومنتهى البساطة، فالمشتري يستطيع سداد قيمة المشتريات بمجرد إصدار أمر إلى حسابه الآلي.

3. لا تخضع للحدود:

يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى آخر في العامل، وفي أي وقت كان وذلك لاعتمادها على الانترنت، أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا تعترف بالحدود السياسية، إذ لا يمكن أن تستخدم إلا بوجود جهاز حاسوب مرتبط بـ شبكة الكترونية خاصة أو عامة.

إن هذه الميزة تجعل من النقود الالكترونية ذات طابع دولي، ذلك لأن فضاء الشبكات الالكترونية لا يتقيد بالحدود الجغرافية لدولة معينة، بل يمتد ليشمل جميع أرجاء المعمورة، وهو ما يستلزم تنظيما دوليا لهذه النقود، كما يترتب عن هذه الخاصية عدم ضرورة المعاصرة الرمائية، أو التواجد في مكان واحد أثناء استعمال العملة الالكترونية، فلا يشترط أن يكون دافع النقود ومن تدفع له النقود متواجدين في مكان أو زمان واحد حتى تتم عملية الدفع، بل يمكن أن تتم العملية من خلال وجود طرف واحد².

4. سهولة الحياة:

1 رشيد بوعافية، دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، م2، ع 2، 2014، ص117.
2 خصري إسرائ، خالد هنى، النظام القانون للنقود الالكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، م22، ع2، 2014، ص268.

يستطيع كل فرد استخدام النقود الالكترونية، فالتجار يمكنهم الدفع لتجار آخرين في علاقة شركة بشركة والمستهلكون يمكنهم الدفع من واحد لآخر، والنقد الالكتروني لا يستلزم أن يكون لدى أحد الطرفين الا بترخيص خاص مثلما يلزم الأمر في الصفقات التي تتم ببطاقات الائتمان¹.

5. تسريع عمليات الدفع

تجري حركة التعاملات المالية، ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاص بها فوراً في الزمن دون الحاجة إلى أي وساطة مالية، مما يعين تسريع هذه العملية على العكس مما لو كانت تتم قبل ذلك بالطرق التقليدية.

6. تشجيع عمليات الدفع الآمنة

من خلال وجود نظام مصرفي معد لغرض التعامل بالنقود الالكترونية، إذ تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة. كما تستعمل مستعرضات لشبكة كالويب تدعم بروتوكول الطبقات الآمنة، مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية أكثر اماناً وسرية، لأن فضاء الأنترنت يقوم على وجود ارقام متسلسلة ترمز الى القيمة النقدية وهذه الأرقام تستخدم لمرة واحدة ويقوم المصرف بتغيير الرقم المتسلسل عند انتقال النقود الالكترونية من شخص لآخر وهذا بدوره يستلزم نظاماً مصرفياً خاصاً².

ثانياً: مخاطر النقود الإلكترونية

هناك العديد من المخاطر التي تنجم عن استخدام النقود الالكترونية، وهذه المخاطر يمكن إجمالها فيما يلي:

1. مخاطر التشغيل Operational risk:

1 رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص 120.

2 ضري إسراء، خالد هنى، مرجع سابق، ص 269.

إن تأمين أنظمة التشغيل الخاصة بالمدفوعات الالكترونية تسعى المصارف لتحقيقها لزيادة الأمان والثقة لدى المستخدمين، وتتشأ المخاطر من إمكانية اختراق هذه الأنظمة من قبل أشخاص غير مرخص لهم كشف حساباتهم لدخول، والوصول إلى المعلومات الخاصة بالعملاء، ومن أوراق السر التي يحتفظون بها، ومن خلالها يتم سرقة النقود الالكترونية عن طريق ما يعرف بفك التشفير غير المشروع.

هذا وإلى جانب ما سبق فقد تتعرض أنظمة التشغيل للتعطيل بفعل أعمال إجرامية كإرسال فيروسات تخريبية عبر شبكة الأنترنت فيكون هناك عدم وجود الكفاءة المطلوبة والسرعة في إجراء الصيانة الدورية، والطائرة التي يتطلبها العمل على شبكات الاتصال والاعتماد على التقنيات غير الحديثة، أو تقنية واحدة مشتركة للعديد من أنظمة التشغيل، والأخطر هو الاستعانة بخبرات فنية من خارج المصارف أو المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية لتقديم الدعم الفني.

2. المخاطر القانونية: legal risk

علاوة على مخاطر التشغيل فمن المتوقع أيضا أن تثير النقود الالكترونية بعض المخاطر القانونية وتتبع هذه المخاطر أساسا من جراء سوء استخدامها من دون قصد كالإهمال الذي يصدر من مستخدم النقود الالكترونية (العميل) لعدم المحافظة على الرقم السري لمحفظه النقود الالكترونية، أو السماح للآخرين بطريقة ما للتعرف على الأرقام السرية الخاصة به والمتعلقة بنظام الدفع الخاصة به، وقد يكون سوء الاستخدام لوسائل الدفع الالكترونية عن قصد تتخذ غالبا أعمال إجرامية كالاختيال والسرقة والتزوير غالبا ما يكون أحيانا القصد منه هو الصرف المزدوج للعملة الالكترونية، وعلى الرغم من وجود إجراءات وقائية مضادة للحد من التزيف فإن التزوير يمكن حدوثه.

إضافة إلى التزوير هناك عمليات غسيل الأموال التي قد تكون النقود الالكترونية المجال الخصب لمثل هذه الجرائم، لأن التعامل بالنقود الالكترونية لا تستوجب الكشف عن هوية

العميل، وطبيعة المعاملة، ذلك لأن النقود الالكترونية مثلها مثل أوراق النقد والعملات المعدنية لا يمكن تتبعها أبداً.

أيضا ستثار مخاطر التهرب الضريبي خاصة تلك التي تتعلق بالصفقات التي تتم بواسطة النقود الالكترونية حيث يصعب على الجهات الحكومية حينئذ تحصيل الضرائب عنها، لان الصفقات تتم خفية عبر شبكة الأنترنت.

إضافة الى ذلك هناك مخاطر تتولد عندما تقنن حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الالكترونية، وبطريقة غير دقيقة، لأن العلاقة التعاقدية التي تنشأ بني مستخدم النقود الالكتروني (المستهلكين وتجار تجزئة والمؤسسات المصدرة لهذه البطاقات) هي غير متشعبة ومعقدة¹.

3. مخاطر السرية والخصوصية:

إن الممارسة الصحيحة للتعامل بالنقود الالكترونية تقتضي القدرة على التأكد من أن الصفقات المتبادلة، والتي تبرم بواسطة استخدام النقود الالكترونية تتم فقط بين الأطراف المعنية وأن عملية التبادل تنصب على تلك السلع والخدمات المصرح بها فقط، ومع ذلك يبقى هناك تخوف من قبل المستهلكين، وذلك من جراء إمكانية استخدام المعلومات، والبيانات المتعلقة بإبرام الصفقات دون ترخيص، أو إذن مسبق، وسوف تتضاعف هذه المخاوف مع الازدياد المطرد في استخدام النقود الالكترونية في إبرام الصفقات التجارية².

1 صالح محمد حسني، دور النقود الالكترونية في التجارة الالكترونية والعمليات المصرفية الالكترونية، بحث مقدم الى مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، المنعقد يوم، 10-12/05/2003، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات المتحدة، ص252.

2 محمد إبراهيم محمود الشافعي، النقود الالكترونية (ماهيتها، مخاطرها، تنظيمها القانوني)، مجلة الأمن والقانون، تصدر عن أكاديمية شرطة دبي، إ، م، ع، 1، جانفي 2004، ص1.

المبحث الثاني: الصيرفة الالكترونية وأنظمة الدفع الالكتروني

عرف العالم تطورات تكنولوجية متسارعة في ظل التحول التدريجي نحو الاقتصاد اللانقدي والاقتصاد الرقمي مع اتساع التعامل عبر شبكة الانترنت، وباعتبار النظام المصرفي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد كل الدول في العالم نجد اهتماما كبيرا وواسعا بهذا القطاع فتوجه إلى الرقمنة وظهرت الصيرفة الإلكترونية التي لم تعرف الحدود، واعتمدتها مختلف الأنظمة المصرفية و المالية، بما فيها الجزائر حيث انتشر استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ومنها النقود الالكترونية التي قد تحل محل النقود القانونية التقليدية.

في نفس الوقت فان انتشار وسائل الدفع الالكتروني كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية، لهذا الأخير الذي ينبغي بأن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية خاصة في ظل انتشار خدمات الصيرفة الإلكترونية وزيادة استخدامها كشكل من أشكال التحول إلى الاقتصاد الرقمي والافتراضي.

المطلب الأول: الصيرفة الالكترونية

أولاً: تعريف الصيرفة الالكترونية:

يمكن تعريف المصارف الإلكترونية " تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الإلكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم الخدمات المصرفية بأمان مطلق"¹.

بالرغم من أن المصارف التقليدية ستبقى الأكثر استخداماً لتنفيذ الخدمات المصرفية المختلفة²، إلا أن العمل المصرفي عبر الإنترنت أو ما يسمى بال (Internet Banking) يعتبر

1 الغندور، حافظ كامل، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية فكر ما بعد الحداثة"، بيروت، جمعية اتحاد المصارف العربية، 2003، ص ص 81-83.

2 - Fuller, F.(2000), " Getting started with electronic commerce ", New York – Harcourt College Publisher. pp. 67-68.

من أحدث المواضيع المصرفية التي تلقي اهتماماً كبيراً من قبل الصناعة المصرفية نظراً لتطور النظم الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال عبر العالم وانتشار الإنترنت. في السابق كانت المصارف تستخدم وسائل عديدة للاتصال بعملائها مثل الهاتف¹، ولكن مع انتشار الإنترنت والذي كانت بدايات استخدامه عام 1957 أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً، ثم تطور استخدامها بشكل سريع في جميع أنحاء العالم عام 1969³²، فمن خلال الإنترنت يمكن للبنك تقديم خدمات مصرفية في المنزل، مثل تسديد الفواتير، والاستفسار عن الرصيد، والتحويل على مدار 24 ساعة في اليوم⁴، كما يمكن الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية من أي مكان وفي أي وقت شرط توفر خدمة الإنترنت.

مصطلح المصارف الإلكترونية أو بنوك الإنترنت يعتبر مفهوم متطور وشامل للخدمات المصرفية عن بعد أو البنك المنزلي أو البنك على الخط بمعنى (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان) (الإنترنت). لكن ليس كل موقع لبنك على شبكة الإنترنت يعني بنكا إلكترونياً⁵ فهناك عدة أشكال للبنوك الإلكترونية⁶، فهناك الموقع المعلوماتي Informational والذي يقدم البنك من خلاله معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية، وهناك الموقع التفاعلي أو الاتصالي Communicative الذي يقوم العميل من خلاله بتعبئة طلبات أو نماذج أو تعديل القيود والحسابات على الخط، وأخيراً الموقع التبادلي Transactional الذي يمارس من خلاله

1Mols, Niels. (1998), “ The internet and the bank’s strategic distribution channel decisions “, Internet Research, Vol.8, No. 4, pp. 331-337.

2بريكة، السعيد، المصارف الإلكترونية، واقع وتحدي، " المؤتمر العلمي الثاني (الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات)، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2006، ص ص 68-70.

3 الغندور، حافظ كامل، مرجع سابق، ص ص 117-125.

4 Yakhlef, A.(2001), “Does the internet compete with or complement bricks bank branches”, International Journal of Retail & Distribution Management, Vol. 29, No6,, pp.272-281.

5بريكة، السعيد، مرجع سابق، ص ص 68-70.

6 الغندور، حافظ كامل، مرجع سابق، ص ص 117-125.

البنك خدماته وأنشطته إلكترونياً، وهذا المستوى يسمح للعميل بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بالفواتير والاستعلام وإجراء الحوالات محلياً وخارجياً¹.

ثانياً: تطور واستخدامات الصيرفة الإلكترونية:

خلال العقود القليلة السابقة شهدت الصناعة المصرفية تغيرات كثيرة، لكن في الوقت الحالي وبسبب التطور التكنولوجي وانتشار الإنترنت فإن التغيرات كانت جوهرية وأكثر أهمية من التغيرات السابقة، حيث أن الإنترنت ليس أداة تسويقية فقط بل أداة إعلانية، وليست أداة لتسريع التعاملات بل يعتبر الإنترنت الأساس لشكل جديد من الصناعة المصرفية². التطور السريع في وسائل الاتصال دفع الكثير من شركات الخدمات بما فيها المؤسسات المالية للبحث عن وسائل جديدة لإيصال الخدمة لعملائهم، فالتكنولوجيا تعمل على تخفيض التكاليف وتحسين العلاقة بين المستخدم ومزود الخدمة وتطوير قدرات المستخدم على استخدام الخدمات المختلفة³.

بدأ استخدام البطاقة الإلكترونية في أمريكا عام 1914 من قبل شركات البترول من خلال إصدار بطاقات معدنية لعملائها لشراء منتجات الشركة⁴ وفي عام 1950 بدأت المصارف الأمريكية بالتوسع في إصدار البطاقات واستخدامها⁵، تعتبر بطاقات الصراف الآلي

1 Anguelov, C., Hilgert, M. and Hogarth, J. (2004), " U.S. consumers and electronic banking, 1995-2003" Federal Reserve Bulletin, 90, pp13-16.

2 Joseph, M., Sekhon, Y., Stone, G. and Tinson, J "An exploratory study on the use of banking technology in UK.", International Journal of Bank Marketing, Vol. 23, No.5, 2005, pp 397–413.

3 Lee, Eun-Ju, kwon, Kyoung-non and Schumann, David,(2005), “ Segmenting the non-adopter category in the diffusion of internet banking “, International Journal of Bank Marketing, Vol.23, No. 5,pp. 414-437.

4 Bertolucci, J.(Nov. 2005),“Top ten e-banking”, kip linger’s personal finance”, Kiplinger.com/magazine/links.

5 اتحاد المصارف العربية، المصارف في الأردن إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية، اتحاد المصارف العربية، العدد الثاني، مجلد 26، عمان، الأردن، 2007، ص ص30-38.

من أكثر الخدمات المصرفية الإلكترونية استخداماً من قبل عملاء المصارف حيث بلغ عدد مستخدميها في أمريكا 89% من إجمالي العائلات الأمريكية في عام 2004. أما في السوق العربية فقد أدخلت البطاقة الممغنطة (Debit Card) إلى السوق في عام 1981 من خلال البنك العربي الأفريقي في مصر.

ثالثاً: العوامل المحددة لتبنى الأفراد الخدمات المصرفية الإلكترونية:

نجاح وانتشار استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية أو غيرها من الخدمات الإلكترونية لا يعتمد فقط على مزود الخدمة وطبيعة هذه الخدمات فهناك عوامل عدة تلعب دوراً رئيسياً في تشجيع الأفراد على تبني التكنولوجيا لتنفيذ الخدمات إلكترونياً، من هذه العوامل هو مدى إدراك الأفراد لهذه الخدمات والمزايا التي يجب أن تتوفر في الخدمة الجديدة، فإذا كانت هذه الخدمة تعمل على توفير مزايا أفضل من الطرق التقليدية فهذا سيدفع الأفراد إلى استخدام الخدمات الإلكترونية، ففي دراسة¹ Gerrard and Cunningham, 2003، وصلت الدراسة إلى نتيجة أن مزايا مثل سرعة الخدمة المصرفية الإلكترونية وملاءمتها إذا توفرت تعتبر من المزايا التي تعمل على تبني الأفراد لها، وفي دراسة² Chandon, 2000 فالمزايا المادية مثل انخفاض تكلفة الخدمة يعتبر عامل آخر لتبنى الخدمات الإلكترونية، فتكلفة الخدمة الإلكترونية تمثل جزء بسيط من تكلفة الخدمات التقليدية، فتكلفة الخدمة المصرفية عن طري الفرع تبلغ \$1.070 وعن طريق الصراف الآلي \$0.270 أما عن طريق الانترنت فتصل تكلفتها إلى \$0.010 [29]، أما في دراسة³ Law and Leung, 2000 [30] فموقع مزود الخدمة لا يعتبر عائق أمام تبني الأفراد للخدمة الإلكترونية على اعتبار أنه يمكن الوصول إلى مزود الخدمة من

1 Yakhlef, A.(2001), "Does the internet compete with or complement bricks bank branches", International Journal of Retail & Distribution Management, Vol. 29, No. 6, pp.272-281.

2 Lee, Eun-Ju, kwon, Kyoung-non and Schumann, David,(2005), "Segmenting the non-adopter category in the diffusion of internet banking ", International Journal of Bank Marketing, Vol.23, No. 5,pp. 414-437.

خلال الإنترنت من أي مكان وفي أي وقت، وفي دراستان ل¹ Walker, 2000 و Featherman² and Pavlou, 2002 كان لحجم المخاطر ودرجة أمان الخدمات الإلكترونية والمركز المالي لمزود الخدمة وحجمه دور كبير في تبني العملاء لهذه الخدمات، وهناك عوامل أخرى تم تحديدها في دراسة³ Lee and Lee, 2001 ودراسة⁴ Gerrard and Cunningham, 2003 هي الخبرة السابقة لمستخدمي الإنترنت من العملاء المتوقع تبنيهم للخدمات الإلكترونية، فالأفراد الذين يستخدمون الخدمات الإلكترونية كان لهم خبرة سابقة بتكنولوجيا الحاسوب والاتصالات والشراء عبر الإنترنت. جميع العوامل السابقة الذكر إن توفرت مجتمعة يعني التوسع في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

في تقرير لمجموعة العمليات المصرفية الإلكترونية Electronic Banking Group-EBG والمنبثقة عن لجنة بازل في أكتوبر عام 2000، حصر المخاطر الأساسية المرتبطة بالصيرفة الإلكترونية في: المخاطر الاستراتيجية، المخاطر التشغيلية، المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة وهذه المخاطر كانت من الأمور التي أثرت على الصورة الشاملة للعمليات المصرفية الإلكترونية.

رابعاً: خدمات الصيرفة الإلكترونية

تقوم البنوك الإلكترونية بتسوية أنشطتها البنكية عن طريق شبكة المعلومات الدولية، في تقديم خدمات بنكية لعملاء والزبائن بالإضافة إلى الخدمات التقليدية، مع تغير في آليتها وفقاً

1. Fuller, F.(2000), " Getting started with electronic commerce ", New York – Harcourt College Publisher. pp. 67-68.

2- Mols, Niels. (1998), “ The internet and the bank's strategic distribution channel decisions “, Internet Research, V2ol.8, No. 4, pp. 331-337.

2 بريكة، السعيد، مرجع سابق، ص ص 68-70.

3. الغندور، حافظ كامل، مرجع سابق، ص ص 117-125.

لتطورات والأوضاع الاقتصادية، وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم الخدمات التي تقدمها البنوك الالكترونية في ظل الصيرفة الالكترونية.

1. التحويلات المالية:

يمثل نظام التحويلات المالية الالكترونية TFE البنية التحتية لعمل البنوك الالكترونية التي تعتمد على الانترنت، ويسمح هذا النظام بنقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر؛ ونقل المعلومات المتعمقة بها بطريقة آمنة، وما تجدر الإشارة إليه أن هذه التحويلات يجب أن تسبقها اتفاقات الكترونية بين أطرافها وذلك من خلال العقد الالكتروني، كما قد يشمل التحويل الالكتروني بنك ثالث كوسيط لتسوية العملية. وتتخذ التحويلات المالية شكلين هما:

🌈 تبادل التحويلات المالية الالكترونية المتعلقة ببطاقات الحسابات ما بين البنوك؛

🌈 دار المقاصة الآلية.¹

2. خدمة الصرافات الالكترونية:

من وسائل الصيرفة الالكترونية أجهزة الصرف الآلي، وتعتمد خدماتها على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد، أو فروع المصارف كلها في حالة أن تقوم ماكينة الصرف الآلي بخدمة أي عميل من أي مصرف، وضرورة ذلك نبعث من الحاجة للوصول لبيانات حسابات العملاء فوراً وتتمثل فيما يلي:

2. الموزع الآلي للأوراق : (D.A.B) Distributeur Automatique de Billes هو آلة أوتوماتيكية

تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى الفرع.

3. الشباك الآلي للورق: (G.A.B) Guichet Automatique Bancaire هو أيضاً آلة أوتوماتيكية أكثر

تعقيداً وتنوعاً، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك،

1 الجنبيني وممدوح الجنبيني، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 36 .

عمليات التحويل من حساب إلى آخر... إلخ وكل ذلك والشبائيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك.

4.نهائي نقطة البيع الالكترونية : (T.P.V) Terminal Pointe de Vente) تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية عمى القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل (pin code) أين تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر إلكترونيا.

5.الهاتف المصرفي: تعتبر هذه الخدمة جسرا للتواصل الشخصي عالي المستوى بين البنك والمستهلك، مما يمكن البنك من الوقوف على بعض احتياجات ومتطلبات المستهلكين بصورة سريعة ودقيقة، من خلال اتصال عمال البنك بالمستهلكين.

كما يمكن إجراء الاتصال عن طريق الهاتف المحمول، وهو النظام الذي يتيح استخدام الانترنت عن طريق الهاتف المحمول، حيث يمكن تقديم مختلف الخدمات البنكية من إيداع واستفسار عن الرصيد.

6.الصيرفة المنزلية: وهي من أحدث الطرق التي يتم تطبيقها فيما يخص توزيع الخدمات المصرفية، عن طريق الاتصال عن بعد بين الحاسوب الالكتروني الرئيسي الموجود بمبنى البنك من ناحية، وبين الحاسوب الشخصي للزبون المتصل بهم عبر خط اتصال هاتفي، حيث يتمكن المستهلك من التحكم الأمثل في جدول توقيته، من خلال تحريره من ضغوط الوقت والمسافة.

7.أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية: تأسست خدمات المقاصة الالكترونية "Banker Automated Clearing Services" عام 1960 ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في

دولة أخرى . كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي "Real Time Settlement System" (RTGS) ضمن خدمات المقاصة الالكترونية ويتيح هذا

النظام بطريقة الكترونية آمنة لنقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر بسيولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير .

المطلب الثاني: أنظمة الدفع الالكتروني:

قبل التطرق لأنظمة الدفع الالكترونية وأنواعها نشير إلى إن عملية الدفع هي القيام بتحويل الموجودات بين الأطراف المعنية لتسوية العلاقات المتولدة من جراء القيام بمعاملات تتعلق بالسمع و الخدمات والموجودات¹ ؛ وهي تتمازج بشدة مع أنواع الأنشطة المالية مثل الودائع، القروض، الصرف الأجنبي وتبادل الأوراق المالية.

أما أنظمة الدفع فيقصد بها الأدوات والهيئات وإجراءات التشغيل ونظم المعلومات والاتصالات التي تستخدم أولاً لغرض توفير المعلومات المتصلة بالمدفوعات ونقلها من القائم بالدفع إلى المدفوع إليه، وثانياً لتسوية المدفوعات.

أما وسائل الدفع الالكترونية وعموما تتمثل نظم الدفع في عمليات دفع صادرة ومعالجة بطريقة الكترونية من جهة، وعلى مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان، وهي نتيجة التغيرات في عالم الوساطة المالية بفعل الصيرفة الالكترونية وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ولقد اتخذت أشكالاً تتلاءم وطبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، تتمثل في البطاقات البنكية، البطاقات الذكية، الشيك الالكتروني، النقود الالكترونية.

أولاً: البطاقات البنكية:

وهي بطاقات بلاستيكية تمنحها البنوك لعملائها ويتم استخدامها من قبل عملاء البنك لأغراض الشراء ثم التسديد لاحقاً، مع السماح له بتأجيل سداد الرصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة، ولقد كانت ولادة هذه البطاقات استجابة طبيعية لطلبات المستهلكين المتنامية للاستفادة من

1 صبحي حسون، تطور تكنولوجيات المدفوعات الالكترونية وأثارها على السياسة النقدية مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد، العدد الثامن و الثلاثون 2002، ص 138.

نظم المدفوعات المتقدمة التي تؤمن لهم السرعة وسيولة الاستعمال والحماية لأموالهم، بالإضافة إلى تمكينهم من الدخول إلى نظم المعلومات المالية اللازمة لهم، حيث يتم إنجاز الخدمات المذكورة عبر عدة وسائل أهمها شبكات عامة ذات أقالـ public (switched network) أو شبكات هيكلية (backbone network) مثل internet والتي تستعمل أدوات إلكترونية متاحة لمستهلك تتيح هذه البطاقة للعميل الشراء على الحساب مع التسديد لاحقاً بقيمة المشتريات ضمن الحد الأقصى المسموح به للعميل في البطاقة، حيث يتم لاحقاً التسديد عندما ترسل الفواتير المتعلقة بها، ويلاحظ هنا أن الفترة الواقعة بين تاريخ الشراء وتاريخ السداد هي فترة ائتمان يقدمها البنك لعملائه في صورة قرض دون فائدة.

على الرغم من شيوع وصف البطاقة البنكية بالنقود البلاستيكية، إلا أن هناك تحفظ على هذا الوصف باعتبار أن البطاقة البنكية لا تمثل نقوداً في حد ذاتها، إنما هي مجرد أداة لتداولها، شأنها في ذلك شأن الشيكات التي تستخدم في السحب من حسابات العملاء لدى المصارف والتي يطلق عليها نقود الودائع.

ثانياً: البطاقات الذكية

البطاقة الذكية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة محددة من قبل منظمة ISO، وتحتوي تلك البطاقة على رقاقة إلكترونية "Chip" تعمل كشبة حاسب آلي بحيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها واسترجاعها، يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، تاريخ حياة العميل البنكية.

وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية أجهزة الكمبيوتر ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل من المشتري إلى البائع.

ومن أمثلة البطاقة الذكية بطاقة الموندكس "Mondex card" وذلك أن هذه البطاقة تعد بمثابة كمبيوتر صغير لما تحتويه من معلومات، كما تتمتع بطاقة الموندكس بالعديد من المزايا من أهمها

أنها تعد بديلا للنقود، كما يسهل إدارتها مصرفيا فضلا عن انه يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري وفقا لرغبة العميل.

كما تتسم هذه البطاقة بالأمان بحيث يصعب تزويرها أو التلاعب فيها، فضلا عن إمكانية إجراء التحويلات من البنك إلى رصيدها أو التحويل من هذا الرصيد إلى رصيد بطاقة أخرى عن طريق آلات الصرف الذاتي أو عن طريق استخدام أجهزة الهاتف العادي أو المحمول وذلك دون الحاجة لمعامل مع الفرع الذي به حساب حاملها الجاري.

والملاحظ أن المنظمات الدولية في الفترة الأخيرة تشجع هذا الجيل من البطاقات لما تحتويه من مميزات، إذ يمكن استخدام هذه البطاقة كبطاقة ائتمانية أو بطاقة الخصم الفوري وذلك طبقا لما يرغبه العميل.

ثالثا: الشيك الالكتروني:

لمواكبة التطورات في مجال الصيرفة الالكترونية والاستفادة من امتيازات الشيك الذي يعتبر من أكثر وسائل الدفع قبولا وانتشارا بعد النقود الورقية على الإطلاق، تم تطوير ما يعرف بالشيك الالكتروني.

والشيك الالكتروني مثل الشكل التقليدي فيه أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ إلى المستفيد أو حامله، إلا انه يختلف عليه في انه يرسل الكترونيا عبر الانترنت، كما أنها تختلف من بنك لآخر، وهي عموما تحتوي على البيانات:

رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، التوقيع الإلكتروني للدافع، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للشيك المستفيد.

ويكون الشكل العام للشيك الالكتروني كما يلي:

الشكل رقم (2): الشيك الالكتروني

المصدر :ابراهيم بختي، التجارة الالكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص.183

حيث تتضمن دورة اجراءات استخدام الشيك الالكتروني الخطوات التالية:

🌟 اشتراك المشتري لدى جهة التخليص (البنك غالبا) حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد ويتم

تحديد التوقيع الالكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص؛

🌟 اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسيا حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري ويتم تحديد التوقيع

الالكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص؛

🌟 يقوم المشتري باختيار السلعة أو الخدمة التي يرغب في شرائها من البائع المشترك لدى جهة

التخليص نفسها ويتم تحديد السعر الكلي والاتفاق على أسلوب الدفع؛

🌟 يقوم المشتري بتحرير شيك الكتروني ويقو بتوقيعه بالتوقيع الالكتروني المشفر، ثم يقوم بإرسال

هذا الشيك من البريد الالكتروني المؤمن إلى البائع؛

🌟 يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني الموقع من المشتري، ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه

الالكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى جهة التخليص؛

تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك الالكتروني و التحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات، وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من البائع و المشتري بإتمام إجراءات المعاملة المالية (خصم الرصيد من المشتري و إضافته إلى البائع).

المطلب الثالث: مخاطر الصيرفة الالكترونية :

أدى النمو الكبير في أنشطة العمليات المصرفية الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، هذا بالإضافة إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الإنترنت، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل و شرعيته.

ومن أهم المخاطر التي قد تنشأ عن العمليات المصرفية الإلكترونية نذكر ما يلي¹:

أولاً: المخاطر الاستراتيجية: Strategic Risk

إن العمليات المصرفية الإلكترونية تعتمد على الإنترنت من أجل توفير المعلومات لعملائها وأيضاً تنفيذ العمليات التي يطلبونها، ولا شك في أن التطورات السريعة في التكنولوجيا، وازدياد حدة التنافس بين المصارف ذاتها وبين المؤسسات غير المصرفية، قد تعرض المصارف إلى مخاطر كبيرة في حال عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ لاستراتيجية العمليات المصرفية الإلكترونية.

وعليه فإن إدارة المصرف بحاجة إلى درس متأن لمدى مساهمة استراتيجية الإنترنت في الحفاظ على تنافسية المؤسسة وربحياتها، مع التأكد من عدم حصول زيادة غير مرغوبة بها في بنية المخاطر وعلى السلطات الرقابية أن تتوقع من المصارف قيامها بتقييم الفوائد والمخاطر المرتبطة بخياراتها الاستراتيجية.

1 بدران علي، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2 ، المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد، 23 بازل ، 2005 ، ص 19.

ثانياً: مخاطر التشغيل

نظراً لاعتماد كل نشاطات البنوك الإلكترونية على التكنولوجيا، فإن المخاطر التشغيلية تشكل أهم المخاطر التي تواجهها المصارف¹، والمخاطر التشغيلية لها مصادر متعددة، فهناك أولاً ما يرتبط بحقيقة أن الكثير من البنوك يعتمد على طرف ثالث لإدارة البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم عمليات البنوك الإلكترونية، بحيث ترتبط أنظمتها بأنظمة هذا الطرف الثالث. وهكذا، فإن المصارف يمكن أن تتعرض إلى أخطاء، على صعيد تشغيل العمليات، في حال كانت أنظمة البنوك الإلكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب.

فيجب على البنوك أن تتأكد من أن هذه المعطيات يتم مراقبتها والتحكم بها بشكل ملائم، كما يتعين على السلطات الرقابية تقييم مدى القدرة المتواصلة لإدارة البنك على تحقيق ذلك.² وثمة مصدر آخر للمخاطر التشغيلية يتمثل في الحماية، إذ أن قنوات التوزيع الإلكتروني المفتوحة تطرح أمام البنوك قضايا الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات، والتأكد من هوية العملاء وشرعيتهم بالنسبة للحسابات المصرفية، والتحكم بنفاذ العملاء الشرعيين إلى حساباتهم، خاصة مع ازدياد الغش والخداع والاحتيال والاختراق غير الشرعي لشبكة الإنترنت العالمية وحسابات العملاء الأصليين.

من هنا يتوجب على المصارف تطوير أنظمة الحماية الملائمة وإدارة أنظمتها الداخلية بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول عليها دولياً على أصعدة التأكد من هوية العملاء وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وخلافه؛ وعلى المستوى الدولي، يتعين على السلطات الدولية تشجيع عملية تطوير منهج شامل لإدارة المخاطر المرتبطة بتعرضات الحماية الداخلية والخارجية.

1 منير الجنبهي وممدوح الجنبهي، مرجع سابق، ص 19.

2 نفس المرجع، ص 26.

والمصدر الثالث للمخاطر التشغيلية يرتبط بمسألة تكامل المعلومات، والتي تعتبر مكونا هاما لحماية النظام، فيجب على البنوك تحسين قدرة تداخل العمليات داخل المصرف وعبره من أجل إدارة العلاقات بشكل فاعل مع العملاء والمصارف الأخرى ومزودي الخدمات الخارجيين. وربما يتم وضع معايير محددة لإدارة المعلومات إلكترونيا، فإن المصارف سوف تستمر في مواجهة تحدي إقامة إجراءات الضبط الفاعلة من أجل ضمان دقة وتكامل المعلومات التي تتم الحصول عليها ونقلها. كما على السلطات الرقابية أن تقوم بتشجيع المصارف على المتابعة الدائمة لمدى تكامل معلوماتها و المستخدمة بواسطة أنظمة إدارة المخاطر لديها.

إضافة إلى مصادر أخرى للمخاطر التشغيلية، تتمثل في عدم قدرة البنوك على الرقابة على توافر شبكة الإنترنت ذاتها من أجل تقديم خدمات ومنتجات البنوك الإلكترونية، مما يستلزم حاجة البنك كجزء من خطط الطوارئ المطلوب توافرها إلى وسائل بديلة لتوزيع الخدمات في حالة حصول خلل معين في شبكة الإنترنت.

ثالثا: مخاطر تبييض الأموال بواسطة العمليات الإلكترونية

لقد عرفت اللجنة الأوروبية لغسل الأموال تعريفا لهذه العملية وحددت عناصرها حيث عرفتة في دليلها الصادر عام 1990 بأنها " عملية تحويل الأموال المحصل عليها من أنشطة جرمية تهدف إلى إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا الجرم¹.

إذا كانت وسائل مكافحة تبييض (غسل) الأموال تتطور فإن أساليب القيام بعمليات التبييض تتطور هي الأخرى، جراء التقدم التكنولوجي المذهل ، ولا سيما العمليات العابرة لحدود الدول Cross border operations والعمليات المصرفية المنفذة إلكترونيا E-banking ، ومنها فتح الحسابات

1 خالد ممدوح ابراهيم، فن التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص453 .

المصرفية باستخدام شبكة الإنترنت Internet Banking ، وكذلك التحويل وسائر العمليات المصرفية الإلكترونية التي يمكن أن تنفذ مباشرة On-line.

وتبعاً لخصائص هذه العمليات أصبح ممكناً معرفة التوقيت المحلي لبلد المصرف وقيمة العملية المنفذة ونزاعها عند تحريك المشترك للحساب ، إنما يصعب تحديد الهوية الحقيقية لصاحب الحساب ، لأنه يكاد يكون من المستحيل بيان الهوية الحقيقية لمنفذ العملية وللمستفيد منها وتحديد مكان وجودهما فعلاً ، الأمر الذي يستتبع أنه بوسع شخص بمفرده إدارة عدد من الحسابات في الوقت عينه دون أن يستدعي بالضرورة انتباه المؤسسة أو المؤسسات التي تمسك هذه الحسابات ، نظراً لأن هذه العمليات لا تستلزم بالضرورة حضور الزبون إلى المصرف ، إلا إذا سبق للمصرف أن اشترط ذلك إعمالاً لمبدأ اعرف عميلك Know Your Customer ، لأن من شأن ذلك الحد من المخاطر التي تنبأت من عدم معرفة الزبائن.

وإذا كان باستطاعة الدول إملاء شروط التعاملات في داخل حدودها ، فالأجاء السائد اليوم هو أنه ليس بوسعها منع مواطنيها من فتح حسابات مصرفية عبر شبكة الإنترنت في مؤسسات أجنبية تقدم خدمات مصرفية Online ، إضافة إلى إشكاليات البطاقات المصرفية التي تثير جملة تساؤلات تتعلق بتبويض الأموال تبعاً لتعدد الأنظمة المعمول بها ، لكن يقتضي إعادة النظر بطرق مكافحة غسل الأموال وبتدابيرها وإجراءاتها ، وكذلك بأنظمة الأمان المصرفي والسلامة المالية عموماً ، وسط تطورات تكنولوجية وإلكترونية هائلة من شأنها أن توفر في أحد أشكالها أداة سريعة وفعالة على القيام بعمليات تبويض أموال¹ .

1 أحمد سفر ، مرجع سابق ، ص 263.

رابعاً: مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها¹.

إن مخاطر السمعة تتعلق بالتطورات غير المواتية التي يمكن أن تعترض تقديم المصرف لخدماته ومنتجاته من خلال قنوات المصارف الإلكترونية، من هنا تكمن أهمية امتلاك البنك لشبكة موثوق بها لدعم أنشطته في حقل البنوك الإلكترونية، كما يمكن أن تتعرض سمعة المصرف لأضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عملائه، ومن أجل حماية المصرف يتعين عليه تطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة إلى عمليات المصارف الإلكترونية.

خامساً: المخاطر القانونية:

وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية²، لاسيما وإن العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لازالت في طور التطوير مثل السجلات والتوقيعات والعقود الإلكترونية وقواعد إرسال وتلقي السجلات الإلكترونية، والاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الإلكتروني، وإحكام السرية والإفصاح، كذلك انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.

1 منير الجنبهي وممدوح الجنبهي، مرجع سابق، ص 231.

2 أحمد سفر، مرجع سابق، ص 27.

وتبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الالكترونية حجيتها في الإثبات¹، امن المعلومات، وسائل الدفع، التحديات الضريبية، إثبات الشخصية، التوافق الالكترونية.

أنظمة الدفع النقدي، المال النقدي أو الالكتروني، سرية المعلومات وأمنها من مخاطر إجرام التقنية العالية، خصوصية العميل، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، حجية المراسلات الالكترونية، التعاقدات المصرفية الالكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات المصرف أو المستخدمة من موقع المصرف أو المرتبطة بها، علاقة وتعاقدات المصرف مع الجهات المزودة للتقنية أو المورد لخدماتها أو مع المواقع الحليفة، مشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية.²

سادسا: المخاطر الأخرى:

إن لقنوات توزيع البنوك الإلكترونية انعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفية التقليدية الأخرى، مثل مخاطر التسليف والسيولة وسعر الفائدة والسوق، حيث بإمكان هذه القنوات ليس فقط زيادة أو تقليل بنية مخاطر البنك، بل أيضا تحقيق تحول في هذه المخاطر ووفق طرق معقدة في بعض الأحيان.

بالنسبة لمخاطر التسليف، فإن توزيع الخدمات المصرفية وفق القنوات الإلكترونية قد لا يمكن البنك من إدراك حقيقة آليات السوق ومخاطره محليا أو في الأسواق الخارجية، وبالتالي عدم الإحاطة بهوية وأهلية العميل الائتمانية والتأكد من ضماناته المتاحة والتي تعتبر شروطا أساسية في عملية صنع القرارات الائتمانية السليمة.

1 سليمان ضيف الله الزين، التحويل الإلكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القايوية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2021، ص212 .

2 شهرة شول و ماجدة مدوخ ، الصيرفة الإلكترونية ،ماهيها - مخاطرها - حمايتها، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة، مخاطر، تقنيات ، جامعة جيجل، يومي 06-07 جوان، 2005 ص1.

بالنسبة لمخاطر السيولة، فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن المصرف يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الإنترنت وتحمل عملائه على سحب ودائعهم بسرعة ما قد يعرضه لأزمة سيولة. كما أن بنوك الإنترنت بإمكانها زيادة حركة الودائع، طالما أن المودعين الجدد يحافظون على حساباتهم لدى هذه البنوك أو ذلك وفق شروط ومعدلات الفائدة، أي يجب أن يحرص المصرف على مراقبة سيولته أو التغيرات الحاصلة في ودائعه وقروضه بشكل مستمر ودقيق.

أخيرا فيما يتعلق بمخاطر القطاع الأجنبي، فإن المصرف يمكن أن يتعرض لهذه المخاطر في حال قبوله الودائع من عملاء أجانب و فتحه حسابات مقومة بالعملات الأجنبية، كما أن هذه المخاطر يمكن أن تزداد في حالات التطورات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية السلبية في الدول الأخرى.

من هنا يتعين على السلطات الرقابية التأكد من أن إطلاق المصرف لأنشطته في ميدان البنوك التي تعتمد على الخدمات الإلكترونية عبر حدود دولته يتماشى تماما مع امتلاك الأنظمة المناسبة لإدارة هذه المخاطر البنكية.¹

وعليه فإن المخاطر المرتبطة بالبنوك الإلكترونية ليست جديدة، لكن الطرق المحددة لكيفية نشوء هذه المخاطر لحجمها المحتمل وسرعة تأثيرها على المصارف، يمكن أن تكون جديدة بالنسبة لإدارة المصرف والسلطات الرقابية على حد سواء ؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه المتسارع للابتكار التكنولوجي الداعم للبنوك الإلكترونية، و زيادة درجة إسناد الأنظمة إلى جهات خارجية، واعتماد بعض المنتجات والخدمات المتنامي على استخدام الشبكات المفتوحة مثل الإنترنت، يضاعف الحاجة إلى عملية إدارة متواصلة ودقيقة للمخاطر .

1 خالد ممدوح ابراهيم، مرجع سابق، ص 45.

خلاصة الفصل الأول:

عرفت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في التكنولوجيا البنكية، إذ تم الانتقال من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع تتبادل فيها المستندات والنقود المعدنية، إلى البنوك الافتراضية التي تنشئ لها مواقع عبر شبكة الانترنت، فتم بذلك إضافة أبعاد جديدة للعمل المصرفي والخدمات المصرفية الالكترونية.



الفصل الثاني

البنك المركزي والسياسة النقدية

الفصل الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية

تمهيد

لقد أصبحت السياسة النقدية إحدى الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وأداة لتعديل الاختلال الاقتصادي. ونجد مفهوم السياسة النقدية والدور الذي تلعبه قد عرف تطورا كبيرا ويرجع ذلك إلى نمو اقتصاديات الدول من جهة، وإلى التطورات التي حصلت على مستوى الأفكار الاقتصادية والنظرية النقدية من جهة أخرى.

إن التطور المستمر للمتغيرات الاقتصادية، وأيضا للأفكار والسياسات النقدية قد ساهم في ظهور مظهر جديد للسياسة النقدية، وقد كان لهذا المظهر الذي بدأ في الانتشار في الغرب منذ العديد من السنوات أثرت على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية، وكذلك قدرة السلطات النقدية في التأثير على معدل النمو المطلوب. ولا سيما أن الدولة التي لها قوة نقدية وسلطة قانونية يمكنها أن تصدر العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد القومي، سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الإئتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.

فالازدهار الذي عرفه القطاع الاقتصادي والإهتمام الواسع بالنقود، أدى إلى نشأة البنوك واتساع شبكتها مما زاد من أهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي، فازدياد حجم القروض الممنوحة وانخفاض نسبة تسديدها، دفع بالبنوك المركزية إلى فرض قواعد عمل على البنوك التجارية وبسبب قواعد احترازية لكي تصبح لهذه الأخيرة مصداقية وسيولة مما يضمن لها القدرة على استرجاع حقوقها والتسيير الجيد لأموالها.

ونظرا لهذه الأدوار التي أصبحت تؤديها البنوك المركزية وكذا التجارية، وأمام هذا التطور الكبير الذي شهدته اقتصاديات الدول، أصبح للسياسة النقدية دور فعال وهام ضمن تشكيلة السياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك المركزية

يتأسس البنك المركزي النظام المصرفي لأي دولة ويعد أهم مؤسساته، برسمه وتنفيذه لسياسته النقدية، وما نتج عنها من تأثير على المتغيرات الكلية، وبالتالي على السياسة الاقتصادية الكلية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الخلفية التاريخية التي أدت إلى إنشاء البنك المركزي، تعريفه وأهم الخصائص المميزة له وأهم الوظائف التي ينفرد بها.

المطاب الأول: نشأة وتطور البنوك المركزية.

مقارنة بالبنوك التجارية فإن نشأة البنوك المركزية جاءت متأخرة بعض الشيء، فالبنوك التجارية ظهرت في مطلع القرن 16 م والجدول التالي يوضح نشأة وتطور البنوك المركزية:

الجدول رقم (1) : نشأة وتطور البنوك المركزية

التاريخ	دور البنك المركزي
القرن 16 م	ظهور أول بنك مركزي تم تأسيسه في السويد سنة 1668 وكان يسمى بـ سفينركا بانكا أو البنك الوطني السويدي تم إنشاؤه لتوفير الاستقرار النقدي وتمويل الحكومة والشركات السويدية والتجارة الخارجية.
خلال القرنين 17 و 18 م	هنا كانت البنوك التجارية تتولى جميع المهام إصدار النقود، قبول الودائع، تقديم قروض (وهذا راجع لبساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة، فلم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك بالتوسع في إصدار النقود أصبحت هنالك أزمة مالية انعكست سلباً على الاقتصاد الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بالعرض النقدي. في بادئ الأمر أوكلت هذه المهمة إلى أحد البنوك القائمة.
القرن 19 م	مع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد إحتياجات الحكومة للتمويل وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود، أصبحت المعاملات المصرفية أكثر تعقيداً، وظهرت الحاجة لوجود هيئة من خارج البنوك تتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي، بالإضافة إلى تنظيم عملية الإصدار من هنا جاءت نشأة البنوك المركزية للتحكم في العرض النقدي وتنظيم الإصدار.

ضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الإقتصاديات المدمرة. وتطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية إلى دور تموي دعمته الأدبيات الإقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية. أيضا ظهور بنوك مركزية عربية. بدأت في العراق 1947 والسعودية 1952 وسوريا 1953	بعد الحرب العالمية الثانية
راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الإقتصادي لتحقيق التنمية. فرض هذا الواقع على البنوك المركزية في الدول النامية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الإستقرار النقدي إلى هدف الإسهام في دعم النمو الإقتصادي. وتوسعت البنوك المركزية في تمويل عجز الميزانية العامة للحكومات ولجأت إلى التأثير في السياسات الإئتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الإنتقائية لتوجيه الإئتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة. وفشل هذا النهج في تحقيق هدف زيادة معدل النمو الإقتصادي وأسهم في زيادة معدلات التضخم وأدى إلى أزمات مالية في كثير من دول العالم النامية خاصة أمريكا اللاتينية.	منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينات
أصبح دور البنك المركزي يتمركز حول إتباع سياسة نقدية سليمة فعالة في تحقيق الإستقرار النقدي بالدرجة الأولى. وفي بعض الدول المتقدمة نم فصل وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية وركزت على إستهداف معدل التضخم كهدف رئيسي لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم. وأصبحت السياسة النقدية تركز على الإستقرار النقدي الداخلي (إستقرار مستوى الأسعار) فضلا عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الإقتصادي.	من الثمانينات إلى الوقت الحاضر

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، جانفي 2018، مطبوعات على

الموقع: KiePublications، ص 93.

مما سبق نجد أن تطور البنوك المركزية جاء عبر سنوات، في البداية كانت تعمل بشكل محدود وتختلف من دولة لأخرى، كانت مسؤوليتها الأساسية توفير السيولة وإصدار العملات والمحافظة على الاحتياطات النقدية. إلى أن تطورت وأصبحت تقدم خدمات متنوعة وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد والنظام المالي.

المطلب الثاني: تعريف البنك المركزي وخصائصه

اختلفت تعاريف البنك المركزي باختلاف مدارس المفكرين الاقتصاديين، وسنحاول من خلال هذا المطلب تقديم مجموعة من التعاريف للبنك المركزي، وكذا تقديم أهم الخصائص التي تميزه عن غيره من البنوك الأخرى.

أولاً: تعريف البنك المركزي:

تعددت تعاريف البنك المركزي بتعدد المدارس الفكرية الاقتصادية للاقتصاديين التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. تعريف Shaw: "البنك المركزي ذلك البنك المسؤول على تنظيم حركة الائتمان".¹
 2. تعريف Verra Smith: "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه بنك واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد".
 3. تعريف Day: "هو الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي".
 4. تعريف Sayers: "هو العضو أو الجزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة بواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة".²
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البنك المركزي هو مؤسسة مالية حكومية، تتمثل مهمته الأساسية في الحفاظ على الاستقرار وتطبيق سياسة نقدية فعالة والتحكم في التضخم والبطالة ومن بين الخصائص الرئيسية للبنك المركزي:

✚ الاستقلالية المالية والتشريعية.

✚ أعلى سلطة حيث يقع في أعلى هرم النظام المصرفي.

✚ مؤسسة عمومية غير ربحية: أي لا يهدف إلى تحقيق الأرباح إنما هدفه هو تحقيق الصالح العام.

1 ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 244.

2 زكريا الدوري، يسرى سمائري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص 25.

✚ إصدار عملة وطنية: هو المسؤول عن الإصدار.

✚ التحكم في سعر الصرف.

✚ المسؤول عن الشؤون النقدية والمالية أي يمثل السلطة النقدية في الدولة.

ثانيا: خصائص البنك المركزي:

من خلال التعاريف السابقة يتميز البنك المركزي عن المؤسسات الأخرى بمجموعة من

الخصائص نذكرها منها ما يلي:¹

1. إن البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

2. يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.

3. لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد البنك من أجلها، وغالبا ما يكون البنك المركزي مملوكا للدولة.

4. يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.

5. يمثل البنك المركزي المؤسسة المحكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للبنوك التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.

1 زكريا الدوري، يسرى سمائي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

6. هناك بنك مركزي واحد لكل في معظم أقطار العالم، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع بنوك الإصدار. يمكن استنتاج أن البنك المركزي هو الهيئة العليا في الجهاز المصرفي المشرف على تنفيذ السياسة النقدية، له سلطة إصدار النقود، ويضمن الاستقرار النقدي للدولة.

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي

من خلال وظائف البنك المركزي يلاحظ أن هناك تشابه كبير بين الوظائف التي يقوم بها في معظم دول العالم، ولكن الواقع العملي لنشاط هذه البنوك يوضح أن درجة تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

أولاً : الوظائف التقليدية للبنك المركزي

1. **البنك المركزي بنك الإصدار:** أول وظيفة للبنك المركزي هي إصدار أوراق البنكنوت وهذا ما يميزه عن البنوك التجارية، ويتولى مهمة إصدار العملة الورقية بالقدر الذي يتفق مع السياسة العامة للدولة، حيث يقوم البنك بوضع خطة لإصدار النقد المتداول ويشرف على تنفيذ وتحقيق هذه الخطة.

2. **البنك المركزي بنك الحكومة:** لا تقف سلطة البنك المركزي على عملية الإصدار فقط، بل تقوم بدور مصرف الحكومة، ويعتبر كأداة للحكومة في تنفيذ سياستها النقدية. فالحكومة هي التي تضع السياسة الاقتصادية المالية والنقدية، ويقوم البنك بتنفيذها. إن علاقة البنك المركزي بالحكومة علاقة وثيقة جداً في كافة بلدان العالم.

3. **البنك المركزي بنك البنوك:** لأنه هو الذي تتعامل معه البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة ويقوم بالوظائف التالية:

1.3. **الاحتفاظ بالأرصدة النقدية للبنوك التجارية:** تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي في شكل احتياطات نقدية، تحدد نسب هذه الاحتياطات بحكم القانون وهذا من أجل تنظيم

عملية الائتمان ولا يجوز لهذه البنوك التصرف فيها إن الهدف من احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي هو ضمان السيولة للبنوك التجارية وحمايتها من مواجهة الظروف الطارئة.

2.3. القيام بعملية المقاصة: تتم هذه العملية من خلال قيام البنك المركزي بتسوية حسابات البنوك التجارية بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل مصرف بالنسبة للمصرف الآخر، في حالة ظهور رصيد مدين على مصرف الآخر يحرر المصرف المدين شيكا لأمر للمصرف الدائن بهذا المبلغ لدى المصرف المركزي ثم تودع المصارف الدائنة الشيكات المسحوبة لصالحها لدى المصرف المركزي، وتكون النتيجة أن حسابات المصارف الدائنة تزيد وحسابات المصارف المدينة تنقص بينما يبقى مجموع ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي على حالها.

3.3. المقرض الأخير: إن وظيفة البنك المركزي كآخر ملجأ للإقراض تضمنت مسؤولية في تقديم التسهيلات المالية إلى المصارف التجارية ومؤسسات الائتمان الأخرى بصورة مباشرة بشروط معينة تحددها سياسة البنك المركزي في إعادة القطع.

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنك المركزي

1. التكيف مع المعاملات الإلكترونية: مع التطور التكنولوجي وتطور تقنيات وأدوات المعاملات المالية، جعل نظرة المجتمع إلى بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم كوسيلة للدفع المالي تتغير من نظرة سلبية مشككة إلى نظرة إيجابية واثقة، وفي الوقت ذاته بدأ اعتماد المجتمع للعملة الورقية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للدفع المالي بالتراجع وأصبح ذلك ينعكس على المعاملات التجارية والمالية المختلفة حيث يزداد الاعتماد على استعمال بطاقات الائتمان والخصم وغيرها من أشكال النقد الإلكتروني في مقابل التراجع المستمر في نسبة الاعتماد على العملة الورقية والمعدنية.

2. الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية: يمثل الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية وظيفة من وظائف البنوك المركزية الحديثة التي تهدف لضمان سلامة وكفاءة هذه الأنظمة من خلال متابعتها وتقييم عملها وفقا لذلك، وإحداث التغيير في هذه الأنظمة في حال استدعى الأمر ذلك لضمان السلامة والكفاءة.

3. الإشراف على أنظمة الاستعلام ومركزية المخاطر: تعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت درجة خطورتها من بنك إلى آخر. ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها على كيفية إدارة المخاطر، وإتخاذ القرارات الإستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة، من أجل تحقيق البنك لأهدافه بصورة أفضل.

4. الرقابة الفعالة على البنوك: البنوك المركزية في غالب الأمر هي هيئات مكلفة بالرقابة على البنوك، فعلى الصعيد الدولي تطبق البنوك المركزية مقررات لجنة بازل، أما على الصعيد الوطني فتتولى الرقابة هيئات مكلفة ولجان متخصصة، والأزمة المالية الأخيرة زادت من تقوية الرقابة وإشراك البنوك في الرقابة الفعالة.

5. تمويل القطاع الخاص: يقوم البنك المركزي بتمويل القطاع الخاص حيث نجد أن البنك المركزي الأوروبي أقرض المؤسسات المالية لدى منطقة الأورو أكثر من 1000 مليار أورو لمدة ثلاث سنوات بمعدل فائدة 1% على مرتين:

🇪🇺 489 مليار أورو. ، في 21 ديسمبر 2011.

🇪🇺 529.5 مليار أورو. ، في 29 فيفري 2012.

من خلال هذا المبحث يمكن استنتاج، أن البنوك المركزية تلعب دوراً حاسماً في تنظيم النظام المالي والاقتصادي لأي بلد، حيث تعمل على ضبط العرض النقدي والسيطرة على أسعار الفائدة وتنظيم النظام المصرفي ودعم الإستقرار المالي، كما أنها تواجه تحديات كثيرة، من بينها التضخم والإقتصاد الرقمي وهذا ما يتطلب إتخاذ إجراءات وتبني تقنيات جديدة للتكيف مع المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية.

المبحث الثاني: مدخل للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم السياسات الاقتصادية، التي يتخذها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة، من بينها الإستقرار الإقتصادي والمالي، من خلال السيطرة على العرض النقدي والحد من التضخم وغيرها، ولتحقيق ذلك يتطلب تحليل دقيق للظروف الإقتصادية والمالية للبلد، وتوقع المتغيرات المستقبلية لتحديد الأدوات والآليات المالية المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة للسياسة النقدية

كما ذكرنا سابقا أن السياسة النقدية من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأنها تتأثر بعدة عوامل من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تطورها التاريخي والتعرف عليها ولكي تكون هذه السياسة ناجحة هناك شروط تقوم عليها كل هذا سنوضحه من خلال هذا المطلب.

يرجع ظهور السياسة النقدية، بوصفه مفهوما محددا إلى أواخر القرن 19 م عندما إنحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل إستقرار الأسعار داخل الإقتصاد الوطني، وإستمر الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي سنة 1929-1933 وظهور الفكر الكنزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لاستخدام السياسات الاقتصادية الكلية، من أجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو المطلوب ويمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي¹:

أولا: المرحلة الأولى قبل أزمة 1929 :

في بداية القرن العشرين كان ينظر إلى النقود بأنها عنصر حيادي لا أثر له في الحياة الإقتصادية، كانت تعتبر مجرد أداة للمبادلات فقط، لكن مع تطور الفكر الإقتصادي وتطور

1 بشيشي وليد، مجلح سليم، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2017، ص ص 42-45.

الأحداث الإقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، قبل حدوث أزمة الكساد سنة 1929 كانت الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ومكافحة التضخم والإنكماش، لكن ما خلفته هذه الأزمة من آثار وخيمة على الإقتصاديات العالمية أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها للخروج منها أصبح ينظر إليها بأنها عاجزة عن تقديم الحلول.

ثانيا: المرحلة الثانية 1929 - 1950 :

مع تفاقم الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 وعجز النظرية الكلاسيكية في إيجاد تفسير لها، جاء كنز بأفكار جديدة وأدوات بديلة لتحقيق أهداف مغايرة، حيث عوض البحث عن إستقرار الأسعار، وبرزت مشكلة إنعاش الإقتصاد وتشغيل الطاقات المعطلة، وذلك بإستعمال أدوات السياسة النقدية لوحدها لا تستطيع إخراج الإقتصاد من هذه الوضعية الحرجة وبالتالي أصبحت تحتل المركز الثاني بعد السياسة المالية.

ثالثا: المرحلة الثالثة 1951 - 1982

في ظل التطورات الإقتصادية ظهرت العديد من الثغرات في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أنه من الضروري الرجوع إلى تطبيق بعض الأدوات النقدية لتحقيق الإستقرار في الإقتصاد الوطني، وبالتالي بدأت السياسة النقدية تسترجع مكانتها، ولكن لم تكن كلية بل بقيت السياسة المالية تحتل مكانة هامة، إلى أن جاء النقديون - مدرسة شيكاغو - بزعامة ميلتون فيردمان، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكرة النظرية الكمية للنقد والدعوى إلى التحكم في العرض النقدي، وتكون هذه الزيادة مستقرة بحيث تزداد بنفس المعدل حتى في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء، كانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديون، ثم تحدث بعدها الإقتصاديين عن نكسة النقديون حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة، بالرغم من إنخفاض التضخم بعد تطبيق السياسة النقدية.

رابعاً: المرحلة الرابعة بعد سنة 1982

بعد ظهور نواقص كل سياسة أصبح هناك جدل فيعتقد كل فريق أن سياسته أفضل من الآخر، ومن خلالها يتم تحقيق الإستقرار الإقتصادي في المجتمع، من هنا عاد الفكر الإقتصادي مرة أخرى للخلف وبقي أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية، هنا حاولوا إزاحة السياسة المالية كلياً من أي قدرة للتأثير على الناتج الوطني للخروج من الأزمات وتحقيق الإستقرار العام، وهنا من الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية للدفاع عما يدعيه النقديون، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكملّة للسياسة المالية، ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية، لكن النقديون أبدوا هجومهم على السياسة المالية نظراً لما تتميز به من بطئ زمني، لأنها تستغرق وقت طويلاً لمعالجة الإختلالات لم يكن تمسك كل من الفريقين في سياسته مبرراً، لأن إستخدام إحداهما بمفردها لا يعني عدم إستخدام الآخر للخروج من الأزمة فلكل منها فعاليتها في الطرف الإقتصادي السائد المناسب لها.

مما سبق نجد أن السياسة النقدية تطورت عبر الزمن، وتضمنت تحديد سعر الفائدة وتنظيم السيولة وإستخدام السياسة النقدية الكمية، ويمكن القول أن تطورها يعكس التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تشهدها الدول.

المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في النشاط الإقتصادي، وهي تعتبر من أهم وظائف البنك المركزي وتحمل معنيين المعنى الواسع والمعنى الضيق¹ :

1 بشيشي وليد، مجلخ سليم، مرجع سابق ، ص40

1. المعنى الضيق للسياسة النقدية:

✚ يرى كانت (Kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد لبلوغ هدف إقتصادي معين كهدف الإستخدام الكامل.

✚ بنفس الإتجاه يرى براذر (Brather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة أو الائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.

2. المعنى الواسع للسياسة النقدية:

يمكن تعريفها بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الإقتصادي، لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية محددة.

السياسة النقدية تعرف أيضا بأنها: مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتكون هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في قيمة وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الإقتصادية المحيطة¹.

مما سبق نستنتج أن السياسة النقدية، هي إجراءات تتخذها البنوك المركزية للتحكم في الكمية المتداولة من النقد للتأثير على المتغيرات الإقتصادية، لتحقيق أهداف معينة والحفاظ على إستقرار الإقتصادي والسيطرة على التضخم ودعم النمو الإقتصادي.

أيضا السياسة النقدية تستهدف تحقيق أهداف معينة من بينها:

✚ إستقرار الأسعار وأسعار الصرف.

✚ تحقيق مستوى عالي من الإستخدام.

✚ التحكم في دائرة التقلبات الإقتصادية.

1 راييس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2013، ص 83 .

🚩 تحسين ميزان المدفوعات.

🚩 تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة.

ثانيا شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام إقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

1. نظام معلوماتي فعال: أي يحدد وضع الميزانية (فائض / عجز) وضعية ميزان المدفوعات، نوعية وطبيعة الاختلالات.

2. تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.

3. هيكل النشاط الإقتصادي: حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار مكانة القطاع العام والخاص.

4. درجة الوعي الإدخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الإقتصادية.

5. سياسة الإستثمار: مناخ الإستثمار تدفق رؤوس الأموال.

6. مدى إستقلالية البنك المركزي على الحكومة.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

السياسة النقدية هي أحد الأدوات الرئيسة التي يستخدمها البنك المركزي، عند إستخدامها بشكل كفء وهذا يزيد من درجة فعاليتها في التأثير على الأوضاع النقدية والإقتصادية، بما يناسب الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة إلا أن فعالية هذه الأدوات تتوقف على مستويات التقدم في البلد.

أولا. الأدوات غير المباشرة:

هناك ثلاثة أنواع رئيسية للأدوات غير المباشرة وهي الأكثر شيوعا¹.

1. سياسة إعادة الخصم: يقصد بها معدل الفائدة الذي يخصم به البنك المركزي الأدوات المالية التي تضعها البنوك التجارية لديه للحصول على ودائع وإحتياجات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض.

1.1. أثر سياسة سعر الخصم: لها تأثيرين الائتمان ومنح القروض.

🌈 لكي يؤثر البنك المركزي في حجم الائتمان يقوم بتغيير هذا السعر، فعندما يزيد فإنه يهدف إلى تقييد حجم الائتمان وهذا يؤدي إلى تخفيض العرض النقدي، مما يدفع بسعر الفائدة إلى مستوى توازني أعلى من سابقه كما يحدث العكس عند تخفيض سعر الخصم.

🌈 التأثير الثاني تغيير سعر الخصم مرتبط بكمية وسائل الدفع، فعند انخفاض سعر الخصم تقوم المصارف التجارية بتحويل جزء من أصولها مما يؤدي إلى زيادة إمكانيات المصارف التجارية في خلق الودائع وبالتالي، زيادة الائتمان ويحدث العكس عندما يحدث إرتفاع.¹

1.2...فعالية عمليات إعادة الخصم:

لم تعد هناك أهمية بالغة لعمليات إعادة الخصم كما كانت في السابق وهذا بسبب:

🌈 تخلف مختلف المقومات اللازمة لنجاحها في التطبيق.

🌈 تدهور أهمية الكمبيالات كوسيلة لتمويل التجارة لزيادة سلطة الدولة على السوق النقدية.

2. سياسات عملية السوق المفتوحة:

يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية في السوق النقدية وتعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في الإقتصادات الرأسمالية.

1.2. أثر سياسات السوق المفتوحة:

تتجسد هذه السياسة فيما يقوم به البنك المركزي من عمليات مصرفية متمثلة في بيع وشراء هذه السندات، ففي حالة البيع في السوق المفتوحة فإن الإحتياطي النقدي للمصارف

1 فرج الله أحلام، حمادي موارد، إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي - بنك البركة الجزائري نموذجاً، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، 2019، ص 29.

التجارية ينخفض إلى الحد الذي تقوم فيه بشراء هذه السندات، حيث يؤدي هذا إلى تخفيض ودائع الأفراد لدى المصارف التجارية نتيجة لشراء السندات المباعة بواسطة البنك المركزي، وهذا يؤدي إلى إنكماش حجم الائتمان وإلى انخفاض الكمية المعروضة من النقود في التداول ويحدث العكس عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات في السوق المفتوحة.

2.2.. فعالية سياسة السوق المفتوحة:

تتحد فعالية هذه السياسة بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم السيولة في السوق النقدية ككل، ولهذا يمكن القول بأن إرادة البنك المركزي وحدها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح، بل ذلك يتوقف بالقدر الكبير على حجم وطبيعة السوق النقدية.

تعارض البنك المركزي مجموعة من العوائق والقيود عند ممارسة سياسة السوق المفتوحة وهذا ما يحد من فعاليتها ويمكن تفسير هذا بمجموعة من العوامل:

تتعدد فعالية السوق المفتوحة بطبيعة الحال على سعة ونشاط السوق في كل من الأوراق المالية الحكومية القصيرة والطويلة الأجل، وعلى حجم الأوراق المالية المطلوبة والمتوفرة تحت تصرف البنك المركزي وعدم توفر هذه الشروط يحد من قدرة البنك المركزي من التأثير في ظروف السوق.¹

أثبت الواقع عدم فعالية بيع السندات في تخفيض كمية النقود لدى البنوك طالما أن عملية إعادة الخصم فعالة.

إن الأثر التوسعي لسياسة السوق المفتوحة الذي يتم عن طريق شراء البنك المركزي للسندات قد يلغي أثره بواسطة البنوك التجارية، عن طريق إستخدامه في سداد مديونياتهم تجاه البنك المركزي.

1 حسين كامل فهمي، ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تحت رقم 63، 2006، ص 15.

يمكن لسياسة السوق المفتوحة أن توقف حالات الرواج ولكنها لا تمنع حالات الكساد، وذلك أن

عملية شراء السندات تكون أقل من عملية البيع في السوق المفتوحة.

من عيوب هذه السياسة أنه عندما يقوم البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من السندات، فإن أسعار السندات سوف تنخفض مما يحدث أثراً عكسياً على أصول البنك، ويقع إختلال في برنامج الإقتراض الحكومي، لذلك يتطلب على البنك تحقيق إستقرار في سوق السندات.

3. سياسة الإحتياطي الإلزامي:

سياسة الإحتياطي الإلزامي قيمة يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية من أجل الإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كإحتياطيات بدون مقابل. ويجب على كل بنك تجاري أن يحتفظ بجزء أو نسبة معينة من الأصول في شكل رصيدة لدى البنك المركزي.

1.3 أثر سياسة الإحتياطي الإلزامي:

في حالة قيام البنك المركزي بزيادة في العرض النقدي، وذلك بتحرير بعض ودائع المصارف لديه كتخفيض نسبة الإحتياطي مثلاً، مما يؤدي إلى زيادة في الموجودات النقدية لدى المصارف، وبالتالي سوف تحاول العمل على توظيفها فتقوم بتوسيع الإئتمان المقدم لقطاع الأعمال، وبإفتراض أن السوق في حالة التوازن من حيث المبدأ فإن زيادة معينة في الرغبة في الإقراض من طرف المصارف.

بفرض إستقرار الطلب على الإئتمان فإن هذا يؤدي إلى فائض في سوق الإئتمان المصرفي، وهذا ما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة على القروض، مما يجعل سعر الفائدة أدنى من الوضع التوازني وتوفر مقادير كبيرة من القروض وبالتالي سيرتفع مستوى الودائع المصرفية التي تمكن من توسع الإئتمان.¹

1 حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص ص 16-17.

2.3. فعالية سياسة الإحتياطي الإلزامي:

يحد هذه السياسة مجموعة من القيود تعود أساسا إلى ما يلي:

✚ إن تغيير بنية الإحتياطي الإلزامي غير مجدية في الحالات التي يكون لدى المصارف التجارية فوائض نقدية.

✚ لا تعتمد المصارف التجارية في تحديد سياستها الائتمانية على أساس مقدار إحتياطياتها النقدية وحدها، بل تعتمد على مقدار أرصدها الأجنبية ونسبة مقدار القروض إلى الودائع لذلك فإن تغيير نسبة الإحتياطي القانوني قد تكون غير فعالة بشكل كافي.

✚ عند الإفراط في تغيير نسبة الإحتياطي القانوني هذا يؤدي إلى حدوث اضطراب في السوق، تستخدم هذه السياسة عند إحداث تغيير كبير في مقدار الائتمان.

✚ يتوقف أثر تغيير نسبة الإحتياطي على مقدار الطلب على الائتمان فعند تغيير في مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان قد لا يكون له أثر فعال في توسع في الائتمان وخاصة أثناء فترات الركود.

مما سبق نجد أن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة هي التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في النقد المتداول في الإقتصاد دون تدخل مباشر في السوق.¹

ثانيا: الأدوات المباشرة

تعد أدوات السياسة النقدية المباشرة مهمة جدا للبنوك المركزية، حيث سمح لها بالتحكم المباشر في العرض النقدي والتضخم في الإقتصاد.

1. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بطريقة إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز إرتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلاء بهذا الإجراء يتعرض البنك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، وإتباع هذا الأسلوب ينبع من

1 حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص 17.

سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة¹.

2. النسب الدنيا للسيولة: في العديد من الدول يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين 25% و 40% من الودائع، مع إعتبار الودائع تحت الطلب هي العنصر الأساسي فيها، بالمختصر تلجأ السلطات النقدية إلى هذه الأداة عند تخوفها من الإفراط في القروض وهذا لما يكون لدى البنوك التجارية أصول مرتفعة السيولة .

3. السياسة الإنتقائية للقروض: الغرض من تطبيق هذا النوع من السياسة هو توجيه القروض إلى القطاعات الإقتصادية التي تعتبرها السلطات النقدية ذات أولوية وأكثر نفعاً للإقتصاد الوطني وللقيام بسياسة تأطير² القروض، يقوم البنك المركزي بإستخدام أدوات إنتقائية للتحكم في القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها وهذا حسب الظروف الإقتصادية السائدة إنكماشية أو تضخمية في إطار فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم.

4. أدوات أخرى للسياسة النقدية:

بالإضافة إلى الأدوات السابقة هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية وهي كالتالي:

1.4. التأثير والإقناع الأدبي: من أجل تنفيذ أهداف السياسة النقدية يعتمد البنك على التأثير الأدبي والرجاء والإقناع تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يرجو البنك المركزي البنوك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك م خلال إستدعاء البنك المركزي مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغلب المصلحة الوطنية والعامّة في قضايا منح التمويل وبالنظر لما يحظى به البنك المركزي من إحترام من قبل البنوك التجارية فإنها تأخذ هذه الدعوة والتوجيه بمزيد من الإهتمام³.

1 راييس فضيل، مرجع سابق، ص 89.

2 نفس المرجع، ص 89.

3 الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص ص 159 - 160.

2.4. الإقتراض بواسطة السندات مع هامش الضمان:

ويقصد به النسبة بين القيمة السوقية للسندات المقدمة كضمان للقرض والتي لا يجوز إقراضها من قبل المصارف أو المتعاملين بالسندات أو أنه يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وهامش الضمان. مثال: لو إشتري مضارب سندات بقيمة 100 ألف دينار وكان هامش الضمان هو 60% فإن على المقترض يستطيع أن يقترض فقط 40 ألف دينار، أي أن العميل يستخدم السندات كضمان للحصول على قرض 40 ألف دينار، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة إنكماشية للعديد من هذه القروض فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع هامش الضمان إلى 80 % والعكس إذا أراد أن يتبع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش إلى 40 % مثلاً¹.

مما سبق نجد انه من أجل تحديد الأداة النقدية الأمثل يحتاج البنك المركزي إلى تحليل الإقتصاد والتوقعات الإقتصادية، قد تحدث تغيرات في الأدوات المستخدمة وهذا راجع للظروف الإقتصادية السائدة.

1 هيل عجمي جميل الجانبي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 1، دار المسيرة، 2009، ص 272.

ملخص الفصل الثاني:

تعد السياسة النقدية في الوقت الحاضر إحدى الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المعاصرة، ونظرا للتطور الذي يشهده العالم اليوم والديناميكية الكبيرة التي لم تأتي من العدم. بل من تجربة طويلة سبقتها أزمات اقتصادية كبيرة دفعت بالعديد من الاقتصاديين للبحث عن سبل كفيلة بمعالجة هذه الأزمات. وتعد السياسة النقدية من السبل التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.



الفصل الثالث

الآثار المرتقبة للنقود الإلكترونية
على السياسة النقدية للدولة

الفصل الثالث: الآثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية للدولة

تمهيد:

نتيجة قيام النقود الإلكترونية بأغلبية الوظائف التي تقوم بها النقود التقليدية التي يصدرها البنك المركزي فمن المتوقع أن تحل هذه النقود الحديثة محل النقود التقليدية، وهذا ما سيولد أثارا محتملة على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي من خلال تأثيرها على أدوات السياسة النقدية وبالتالي إضعاف قدرة البنك المركزي في التحكم في عرض النقود.

وبناء على ما تقدم قمنا بدراسة الآثار المحتملة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية من خلال دراسة تأثير النقود الإلكترونية على استقرار نظام المدفوعات والأسواق المالية، وتأثيرها على الطلب على النقود التقليدية وعلى المعروض النقدي من خلال تحليل أثارها على أهداف السياسة النقدية وأدواتها، وأخيرا تعرضنا للدور المستقبلي للبنوك المركزية في ظل وجود النقود الإلكترونية وانتشار التعامل بها.

المبحث الأول: مشكلة النقود الالكترونية وموقف الاقتصاديين من إصدارها:

هناك مفهوم على درجة كبيرة من الأهمية وهو المواد المختلفة التي تشكل في مجموعها كمية النقود، وبالنظر إلى وظائف النقود كوسيط لتبادل ومقياس للقيم ومستودع للقيم، إذ لا يمكن تحديد كمية النقود بصورة قاطعة وذلك ينطبق بصفة خاصة على وظيفتي وسيلة التبادل ومستودع للقيمة وبصفة عامة يمكن القول أن وسائل الدفع الأخرى يمكنها القيام بدور مستودع للقيمة بينما لا يمكن تداول جميع الوسائل النقدية التي تعمل كمستودع للقيمة، إذن مهمة تحديد النقود تكون أقرب إلى وظيفة وسيط للتبادل منها إلى وظيفة اختزان للقيمة.

في الاقتصاد المعاصر يكون وسيط التبادل أوراق البنكنوت والعملات المساعدة وهي نقود سائلة وكذلك الشيكات والتحويلات الجارية بالبنوك، فإذا أضفنا إليها النقود الالكترونية التي تتكاثر بتطور إمكانيات التجارة الإلكترونية يطرح التساؤل حول إمكانية حسابها ضمن كمية النقود المعدة التداول وكذا الموقف من انتشارها.

المطلب الأول: مشكلة النقود الالكترونية ومأزق المادة التي تصنع منها النقود

وموقف الاقتصاديين من إصدار النقود الإلكترونية:

أولاً: مشكلة النقود الالكترونية ومأزق المادة التي تصنع منها النقود

لقد أثارت مشكلة النقود الالكترونية من قبل عند التعامل بالنقود المصرفية أو نقود الودائع الجارية، وكان يرى البعض أن الودائع قصيرة الأجل مثلاً لمدة ثلاثة أشهر وحسابات التوفير التي يمكن سحبها في أي وقت تعامل مثل الحسابات الجارية، أما كمية النقود التي تقوم بوظيفة اختزان القيمة فتتكون من كمية النقود المعدة للتبادل مضاف إليها المدخرات والودائع لأجل أربع سنوات أو أكثر والتي تظهر في الإحصائيات التي تنشرها البنوك.

إن تكاثر النقود الإلكترونية وحتمية انتشارها في التعامل تبعاً لتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستثير في الذهن أنه قد نشأت صعوبات كثيرة في إجراء تحديد واضح للنقود تبعاً

لوظيفتها، وبرز سؤال حول ما إذا كان من السهل تحديد النقود عمليا حيث يعامل محددات كمية النقود كمتغير تابع لمتغيرات أخرى مستقلة منها مثلا الدخل القومي.

ومن المعايير المطبقة لتحديد كمية النقود عملية العلاقة بين النقود والدخل القومي إمكانية الرقابة على عرض النقود أو استقرار الطلب على النقود، وهناك محددات مختلفة لكمية النقود غالبا ما تختصر إلى الرموز التالية M1, M2 فنجد أن المعروض النقدي M1 يعرف بكمية وسائل الدفع الجارية وتشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية بالعملة المحلية، والمعروض النقدي M2 يعرف بالسيولة المحلية ويتكون من كمية وسائل الدفع الجارية M1 مضافا إليها أشباه النقود وتشمل أشباه النقود الودائع غير الحكومية غير الجارية بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية وكذلك الودائع الجارية بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بالإضافة إلى ودائع صندوق توفير البريد¹.

ثانيا: موقف الاقتصاديين من إصدار النقود الإلكترونية:

لغرض إصدار النقود الالكترونية يطرح التساؤل الجوهرى التالي: هل أدى ظهور النقود الإلكترونية إلى تقلص الأدوات التي يستخدمها البنك المركزى للمحافظة على استقرار الأسعار ودفع عجلة النمو؟ هذا التساؤل لم يكن حتى وقت قريب محل بحث ثم سرعان ما أصبح في بؤرة اهتمام الفكر النقدي الذي انقسم في الإجابة عليه إلى فريقين:

أولا: فريق أو نظرة تفاؤلية: يقلل من شأن تأثير النقود الإلكترونية، أي النقود الالكترونية لا تؤثر على السياسة النقدية، ومن أبرز أنصاره الكاتبة الكندية (1982) ERIC Helleiner التي انتهت إلى أنه لا محل للخوف) من مستقبل السياسة النقدية، لأن الأشكال الجديدة من النقود الإلكترونية ليست لديها القدرة على أن تهدد بطريقة ملموسة سلطة الدولة ذات السيادة، وقد صادف هذا الرأي تأييدا واضحا من العديد من الاقتصاديين أمثال Michael Woodford , charles goodhart, Charles

¹صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية، دبي، 2003، ص ص 321-322.

(2000) freedman فوفقا لهذا الكاتب الأخير فإن المخاوف المتصلة بدور البنوك المركزية تتسم بالإفراط والتجاوز، إذ حتى مع التسليم بأن التغييرات الواسعة في النقود الإلكترونية من الممكن أن تحدث يوما ما، فإنه من غير الممكن أن يكون لها وزن محسوس على التأثير في السياسة النقدية. وللبهنة على أن النقود الالكترونية لا تشكل أي تهديدات أو مخاطر حقيقية فذلك يسوق إلى ثلاثة أنواع من الحجج:

1. النوع الأول: أن النقود القانونية ستظل موجودة و مهيمنة في المستقبل بفعل القوة الجبرية التي تسبغها عليها الدولة: لا شك أن هذه الحجة تتجاهل الدور المنتظر للنقود الإلكترونية بفعل التوسع المحدود في التجارة الإلكترونية، فالتساؤل ليس في استمرار النقود القانونية من عدمه وإنما التساؤل حول بروز نقود أخرى منافسة لها، وهو الأمر الذي اعترف به بعض أنصار هذا الرأي أمثال Good art ، الذي أشار إلى أنه "من الممكن أن يكتسب نوع أو أكثر من أنواع النقود الإلكترونية قبولاً واسعاً، بحيث تحل محل النقود المعتادة في شبكة واسعة من المعاملات"، وفي الحقيقة فإن قوة الإلزام التي تتمتع بها النقود القانونية قد تسبغ عليها ميزة تنافسية لكنها لا تمثل عقبة أمام دخول أشكال جديدة من النقود، إذ أن التاريخ خير شاهد على أن سلطة الدولة ليست المصدر الوحيد الثقة العامة في النقود¹.

2. النوع الثاني: البنوك المركزية ذاتها لا تشعر بتهديد حقيقي ينبع من تواجد النقود الإلكترونية: فقد استشهد Helleiner بدراسات رسمية توضح الانعكاس السلبي المحدود لهذه النقود على السياسة النقدية، ومنها تقرير البنك التسويات الدولية الذي أكد على أنه "من غير المحتمل أن يكون من الضروري توافق السياسة النقدية بطريقة محسوسة مع التقنيات التي تستلزمها النقود الإلكترونية" لكن هذه الحجة تصلح فحسب مع النقود الإلكترونية المدفوعة مسبقاً أما غيرها من الصور الحديثة من النقود الالكترونية فلا محل لها، فهذه الأشكال لا تمثل فحسب أشكال أخرى من السيولة بل تنطوي على آليات التسوية جديدة ومغايرة تماماً، لهذا صرح (Marvin King 1999) بأنه "عندما

1 عبد الباسط وفاء، سوق النقود الالكترونية، (القرص المخاطر الأفاق)، دار هاني للطباعة والنشر، سوري، 2008، ص90.

تتمكن النقود الإلكترونية من تقادي النقود القانونية ستفقد البنوك المركزية قدرتها على البدء في تنفيذ السياسة النقدية الفاعلة.

3. النوع الثالث: في حالة حدوث تهديدات حقيقية تتبع عن هذه النقود فإن البنوك المركزية لن تعدم الوسيلة في التأثير على الطلب الكلي؛ فقد أشار Helleiner إلى أن البنوك المركزية لن تقف مكتوفة الأيدي وهي ثري اختصاصاتها التقليدية مهددة بالزوال، وإنما ستبحث عن من سلطاتها الإشرافية إلى النقود الإلكترونية، بحيث تفرض عليها نفس نسبة الاحتياطي المطبقة على البنوك التجارية وأن توجه هذه الاحتياطات بذات الأدوات التقليدية للسياسة النقدية.

النقد: ولنا أن نتساءل إذا كان من الممكن أن تفكر البنوك المركزية في التحكم في النقود الإلكترونية فهل تملك الإمكانيات والوسائل التي تضمن تحقيق هذا الهدف؟ وبالطبع لا فمن الخصائص الأساسية للنقود الإلكترونية عدم ارتباطها بالضرورة بموطن معين لهذا يمكن لمصدري هذه النقود التخلص من كل رقابة بتحويل عملياتهم إلى بلدان تنطوي على أطر قانونية أكثر تسامحا، مما فاده أن تصبح الرغبة في مد السلطات الإشرافية للبنوك المركزية إلى النقود الإلكترونية في التطبيق العملي مجرد سراب أو غير ذات نفع واضح.¹

ثانيا: فريق نو نظرة تشاؤمية: يعظم من شأن تأثير النقود الإلكترونية أي النقود الالكترونية تؤثر على السياسة النقدية، ومن أبرز أنصاره الكاتب الأمريكي Stephen Kobrin (1997) التي انتهت إلى أن "ظهور النقود الالكترونية أدى إلى صعوبة ممارسة البنوك المركزية لمهامها الخاصة بمراقبة وقياس وتحديد حجم المكونات النقدية"، وقد تأيد الرأي السابق من الاقتصادي Benjamin Fridman (1999) الذي رأى أن "السياسة النقدية كمؤشر للتعبير عن تفصيلات السلطات العامة أصبح هدفا محل خطورة في ظل التطورات الملحوظة للنقود الالكترونية".²

المطلب الثاني: مخاطر عدم استقرار النظام النقدي:

1 عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص 90.

2 نفس المرجع، ص 91.

أن النقود الإلكترونية نتائج خطيرة على نظام الدفع و استقرار السوق المالية من جهة وعلى أهداف السياسة النقدية من جهة أخرى.

أولاً: أثر النقود الإلكترونية على استقرار نظام المدفوعات والأسواق المالية:

النقود الإلكترونية انعكاس مباشر على السير الحسن لنظام المدفوعات على استقرار الأسواق المالية، إذ أن عدم خضوع النقود الإلكترونية لإشراف حصيل من قبل السلطات العامة النقدية قد يؤدي في الأجل الطويل السير الحسن لنظام المدفوعات، وبالتبعية يؤدي استقرار الأسواق المالية ومثل هذا الخطر يمكن أن ينتج عن عوامل متنوعة خصوصاً¹:

1. الإدارة السيئة لمصدري النقود الإلكترونية لتدفقات هذه النقود أو الأنشطة هذه التدفقات .
2. إدخال النقود الإلكترونية المزيفة أو استخدام النقود الإلكترونية المفقودة أو المسروقة .
3. الإشكاليات الفنية التي قد تؤثر على الاستخدام السليم للنقود الإلكترونية كتلك الناتجة عن أخطاء البرمجيات Erreurs logicielles .

هذا ويمكن أن تؤثر الأعراض السابقة على الاستقرار المالي للمصدرين إلى درجة قد تنفعهم إلى الإفلاس بحيث تنعدم قيمة النقود الإلكترونية، فمصدري النقود الإلكترونية يستثمرون المبالغ التي دفعها مسبقاً مستخدمين البطاقات، ولا شك أن سياسة الاستثمار السيئة أو التي تتطوي على الغش من الممكن أن تسبب نقص قيمة الأصول المصدرة بالمقارنة بجموع الالتزامات في مواجهة المستخدمين وفي نفس الوقت فإن إدخال نقود مغشوشة في نظام المدفوعات ينتج عنه مباشرة زيادة مجموع التزامات المصدر بدون أن يقابلها ودائع مسبقة، ولهذا لا بد أن تؤثر على الاستقرار المالي للمصدر.

وفي حالة إفلاس أحد مصدري النقود الإلكترونية يتعين التساؤل عما إذا كان إفلاسه من طبيعة تسبب إفلاس الآخرين وهؤلاء بدورهم يؤثر على غيرهم، بحيث نرى في النهاية تعرض نظام النقود الإلكترونية ذاته للخطر وتبعي ر آخر يمكن أن يؤثر إفلاس واحد أو أكثر من

1 عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص 90.

المصدرين الكبار للنقود الإلكترونية على نظام تدوير التدفقات النقدية، فالتأثير على ثقة العامة في أنظمة إصدار النقود الإلكترونية، خاصة تتمثل في العجز عن الاستجابة الحالية لمطالب حائزي هذه النقود بتحويلها إلى وسائل الدفع التقليدية التي تحل محلها، فتهز ثقة العامة في وسائل الدفع بصفة عامة وبتعبير آخر يتبلور الشكل النهائي لانحياز الثقة في النقود الإلكترونية التي تعرض ثقة العامة في قيمة النقد للترزع مما يؤثر بدوره على الاقتصاد الفعلي، وعلى أية حال فإن مما يخفف من الأثر الاحتمالي لمثل هذه الإفلاس أن النقود الإلكترونية لا تتعلق في الواقع إلا بتسوية المعاملات الزهيدة القيمة التي تخص تجارة التجزئة.

ثانياً: أثر النقود الإلكترونية على أهداف السياسة النقدية:

تقدم البنوك لعملائها بطاقات إلكترونية متنوعة تستخدم في تأدية وظائف عديدة، كما تتجه العديد من المشروعات الكبرى التي تبني نظام إصدار نقود إلكترونية خاصة بها تحمل علامتها الخاصة (كاتك التي تخص) coca cola ، كما تبني أغلب كبار موزعي السلع والخدمات نظاماً مشابهاً يبنى على إصدار بطاقات وفاء أو ائتمان، ولا شك أن هذه البطاقات ذات تأثير واضح على السياسة النقدية بالنظر إلى أنها تؤثر في النهاية إما في شكل إحلال نقدي أو في شكل خلق نقود¹.

1. أثر الإحلال النقدي:

تتبلور النقود الإلكترونية المتخذة شكل محفظة إلكترونية في النهاية في صورة إحلال شكل نقدي محل آخر، لهذا قرر مجلس المؤسسة النقدية الأوروبية Conseil l'institut monétaire européen في تقرير حديث له حول النقود المدفوعة مسبقاً، وجوب إدراج النقود ذات الطبيعة الإلكترونية المندرجة في محفظة النقود الإلكترونية، وفي الإحصائيات النقدية للدولة من واقع أنها تمثل في الحقيقة إحلال تام محل النقود السائلة بنوعيتها (المعدنية والورقية)، وفي نفس الاتجاه فإن سرعة دوران النقود ستتأثر أيضاً بهذا النقد الإلكتروني من واقع أن القوة الشرائية المعبأة في هذه المحفظة طبقاً لتقرير المجلس السابق تعتبر ودائع مصرفية، ولا شك أن انعكاس محفظة النقود

1 عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص 88.

الإلكترونية على السياسة النقدية يكمن في أن إنقاص النقود السائلة سيساهم في تقليص أهمية خطط البنوك المركزية وقدرتها على التحكم في أسواق النقد.

2. أثر الخلق النقدي:

لا تمثل البطاقات الإلكترونية خلقاً للنقود طالما استخدمت كأداة للتبادل تماماً مثل الشبكات التي يستخدمها المودع في حدود حسابه، أما ابتداء من اللحظة التي تستخدم فيها كائتمان الشراء بما يتجاوز الحقوق المالية للحائز، يصبح من الصعب التمييز بين هذه العملية وبين عملية استخدام نقود فعلية وبتعبير آخر يتعذر ألا تطلق على ذلك اصطلاح خلق النقود وسبب هذه التفرقة بين الحالتين تكمن في فكرة الغطاء النقدي للنقود الإلكترونية، ففي الحالة الأولى نلاحظ أن البطاقات المستخدمة يوجد لها غطاء نقدي تقليدي أما في الحالة الثانية فإن المبالغ النقدية الإلكترونية التي لا تقابلها تغطية ستتحول إلى نقود قانونية بمجرد الطلب¹.

المطلب الثالث: تأثير النقود الإلكترونية على (طلب عرض) النقود التقليدية وأدوات السياسة النقدية:

إن الانتشار الواسع للنقود الإلكترونية كثرة التعامل بها من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية وذلك من خلال تأثيره على أدوات السياسة النقدية التي يمكن أن ينتجها البنك المركزي.

1 عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص 89.

أولاً : تأثير النقود الإلكترونية على الطلب على النقود التقليدية:

اختلفت الآراء بشأن الانعكاسات المحتملة لانتشار التعامل بالنقود الإلكترونية على الأوضاع النقدية، فيرى البعض أن حلول النقود الإلكترونية محل العملة لن يكون له أثر على السياسة النقدية ولكن الأثر الوحيد الذي يكون له أهمية سيتمثل في خسارة الحكومة لدخلها من احتكار إصدار العملة في حين يرى البعض الآخر G.SELGIN أن حلول النقود الإلكترونية محل العملة (النقود الورقية والمعدنية) سيزيد من فاعلية السياسة النقدية عن طريق تقليل تقلب مضاعف النقود الراجع إلى التغيرات في الطلب العام على العملة، ففي اعتقاد هذا الكاتب فإن تطور النقود الإلكترونية خاصة البطاقات مخزنة القيمة سيؤدي إلى جعل الجمهور يتوقف ذات يوم عن أن يصبح رهينة للبنك المركزي، حيث يمكن للنقود الإلكترونية من حيث المبدأ أن تحل محل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي ويتم تداولها داخل حدود الدول، وفي هذه الحالة فإن احتياطي النقود في دولة ما والموجود في يد الحكومة قد يتم تخصيصه بصورة كاملة لأن دورها يقتصر على تأمين احتياطات المصارف.

غير أن النتيجة السابقة تتوقف كما يلاحظ البعض على صدق تحقق افتراضين أساسيين¹ : أولهما هو تزايد النقود الإلكترونية بالقدر الذي يجعلها تقل بشكل جوهري على الطلب على العملة، والثاني هو أن إدارة السياسة النقدية ستتم بشكل أفضل عن طريق التحكم في بعض الكميات النقدية التي يعتبر البنك المركزي مسئولاً عنها، وكلا الافتراضيين محل شك كبير فمن غير المتوقع أن تتمكن النقود الإلكترونية من إزاحة العملة (الورقية والمعدنية بشكل مؤثر، فوفقاً لتقديرات سكانن إذا استطاعت النقود الإلكترونية أن تحل محل العملة المحتفظ بها في محافظ الأمريكيين، فإنها لن تخفض الطلب على العملة إلا بنسبة 01% فقط، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يتوقع حدوث تغيير جوهري في مستوى مضاعف النقود أو تقلبه، وذهب رأي ثالث إلى أن انتشار التعامل بالنقود

1 عبد السلام صفوت، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، د، ط، القاهرة، 2006، ص 61.

الإلكترونية قد يقلص من دور المصارف المركزية في إصدار النقود، ولكنه لن يهدد دورها في إدارة السياسة النقدية ويعد هذا الرأي إلى حد كبير وسطا بين الاتجاهين السابقين ويتلخص في العناصر التالية¹:

1. التوسع في استخدام النقود الإلكترونية سيصبح أمرا حتميا لتلبية احتياجات معاملات التجارة- الإلكترونية، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على أداء البنك المركزي لوظائفه الجوهرية مثل إصدار أوراق البنكنوت والرقابة على وسائل الدفع وأداء الجهاز المصرفي واستقرار النظام النقدي.
 2. أدى التطور في أشكال النقود في الماضي إلى خفض الطلب على النقود القانونية، ومن المحتمل أن يؤدي التطور في مجال النقود الإلكترونية إلى مزيد من تقليل الطلب على تلك النقود، غير أن الوقت مبكرا للتأكد من مدى التغير الذي سيشهده هذا الطلب.
 3. من المتوقع أن يطرأ تطورا كبيرا على حيابة البنك المركزي لعملات وودائع احتياطية للمصارف التجارية في القرن الحادي والعشرين، مثلما حدث بالضبط لحيابة النقود السلعية commodity money في القرن العشرين، ومع ذلك فإن السلطات النقدية ستظل تحدد مستوى الأسعار مادامت التسوية النهائية للضريبة وغيرها من الديون والالتزامات تتم باستخدام خصوم البنك المركزي.
 4. أن دور البنك المركزي المتعلق بإدارة السياسة النقدية وعملية التسوية سيبقى مستمرا في القرن- الحادي والعشرين، حتى مع غياب الطلب التقليدي على نقود البنك المركزي وهكذا، فحتى مع انخفاض طلب الجمهور على الاحتفاظ بخصوم البنك المركزي فإن البنوك المركزية ستظل طبعا لهذا الرأي المصدر الوحيد لوحدات العملة الوطنية اللازمة لتسوية التزامات الضريبة وكذلك التسوية النهائية بين مؤسسات القطاع الخاص المتنافسة المصدرة للنقود الإلكترونية.
- ويخلص هذا الرأي إلى أن التوسع في استخدام النقود الإلكترونية سيقود على الأرجح إلى تقليل وربما إلى اختفاء دور المصارف المركزية في إصدار النقود، ولكنه لن يؤدي إلى تلاش ي

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 62.

دورها في إدارة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن الضريبة أو عن التعاملات بين المؤسسات الخاصة المصدرة للنقود الإلكترونية.¹

ولمعرفة تأثير التعامل بالنقود الإلكترونية على تضائل أو اختفاء التعامل بالنقود التقليدية أو القانونية، تجدر الإشارة إلى أن القاعدة النقدية تتضمنها خصوم البنك المركزي وتتكون من جزأين: **الجزء الأول** : ويشمل العملات التقليدية (ورقية و معدنية) والتي يحوزها الأفراد للتعامل بها كوسائل دفع.

الجزء الثاني : يشمل الاحتياطات القانونية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي وهي نسبة قانونية من حجم الودائع كما أنها تتناسب مع حجم المعاملات وسياسة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي وفقا لظروف النشاط الاقتصادي.

وبالنظر إلى مكونات القاعدة النقدية فإن طلب القطاع الخاص على هذه الأصول يتناسب بدرجة كبيرة مع القيمة النقدية للمعاملات في الاقتصاد القومي، وبذلك فإنه يتم تنويع عرض القاعدة النقدية المعاملات في الاقتصاد القومي، والذي سوف يحد مباشرة من تدفق الإنفاق في صورة نقدية نتيجة التوسع في استخدام النقود الإلكترونية، وعلى ذلك فمن المحتمل أن يؤدي التوسع في استخدام النقود الإلكترونية في تلبية احتياجات المعاملات إلى تقليص حجم الطلب على النقود القانونية.²

1 أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص ص 124-125.

2 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 64.

ثانياً: تأثير النقود الإلكترونية على عرض النقود وكمية وسائل الدفع الجارية:

بالنسبة للتأثير المحتمل للنقود الإلكترونية على عرض النقود وكمية وسائل الدفع الجارية، فهذا الأثر سيتوقف على أثر النقود الإلكترونية على حجم ميزانية البنك المركزي ومدى حلولها محل النقود السائلة،

حيث أن هذه الأخيرة تشكل المكون الأكبر في جانب الخصوم في ميزانية البنك المركزي ومدى حلولها محل النقود السائلة في دول عديدة فإن انتشاراً كثيفاً للنقود الإلكترونية قد يقلص ميزانية البنك المركزي إلى حد بعيد، مما يؤثر على قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية¹. ويثور التساؤل في هذا المجال حول المدى الذي يمكن أن يؤثر في نطاقه هذا التقلص في ميزانية البنك المركزي على تطبيق السياسة النقدية، وفي الواقع فإنه بالنظر إلى الحجم المتواضع لعمليات السوق المفتوحة في الظروف العادية فإن تقلص ميزانية البنك المركزي لن يحدث نتائج هامة على مستوى السياسة النقدية.

ومع ذلك فإن خطر انكماش ميزانية البنك المركزي يمكن أن يظهر في حالة وجود ظروف استثنائية إذ لن يستطيع البنك المركزي حينئذ أن يقوم بتنفيذ عمليات واسعة باستخدام الاحتياطي لأنه سيفتقد إلى وجود أصول كافية في ميزانيته.

1. أثر استخدام النقود الإلكترونية على عرض النقود :

يتوقف تأثير النقود الإلكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية M1 على عدة عوامل أهمها مدى قدرة الجهاز المصرفي على التوسع في الائتمان والاحتياطي القانوني لأرصدة النقود الإلكترونية وحجم الطلب على الودائع، ويضاف إلى ذلك الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به البنك المركزي في تأثير النقود الإلكترونية على كمية وسائل الدفع M1 بالنظر إلى ما يمتلكه من الإجراءات الكفيلة بإحداث التغيير المطلوب في كمية وسائل الدفع الجارية.

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 65.

إن التحول إلى استخدام النقود الإلكترونية محل أوراق البنكنوت يمكن أن تؤثر في كمية وسائل الدفع الجارية بطريقتين¹:

🚩 أن إحلال النقود الإلكترونية محل أوراق البنكنوت سيؤثر مباشرة على كمية وسائل الدفع الجارية بتخفيض الطلب على أوراق البنكنوت.

🚩 أن هذا التحول سيغير من رصيد الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وبالتالي سيغير من حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية مما يغير بالتالي من إجمالي كمية وسائل الدفع الجارية.

ومن المعروف فإن البنوك التجارية تحتفظ باحتياطات قانونية إجبارية لدى البنك المركزي واحتياطات أخرى اختيارية لأغراض تحقيق الاستقرار النقدي ودعم قوة مراكزها المالية، ولذلك فإن تأثير النقود الإلكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية M1 يعتمد بدرجة كبيرة على الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني،

كما أن توسع البنوك في منح القروض يعني في نفس الوقت زيادة حجم الودائع، وذلك لأن منح القروض يؤدي تلقائياً إلى خلق وديعة جديدة وسوف يقبل البنك على زيادة الإقراض إذا كان الإيراد الحدي للقروض أكبر من التكلفة الحدية لإنشاء الوديعة.

وعلى ضوء الالتزام بإيداع الاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي، فإن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني سوف تحد من القدرة على خلق ودائع جديدة والعكس صحيح ومن ثم يثور التساؤل حول مدى الالتزام بتكوين احتياطي قانوني².

2. مدى الالتزام بتكوين احتياطي قانوني

يوجد فرضان في هذا المجال أولهما حالة عدم التقيد بنسبة الاحتياطي القانوني وثانيهما حالة التقيد بنسبة الاحتياطي القانوني وسوف نقوم بتحليل هاتين الحالتين فيما يلي:

1 صلاح زين الدين، مرجع سابق، ص ص 337 - 339.

2 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 67.

1.2. حالة عدم التقيد بنسبة الاحتياطي القانونية: عند تحول وحدة من البنكنوت إلى وحدة من النقود الإلكترونية وعدم التقيد بعمل احتياطي قانوني وعندما تكون نسبة الاحتياطي القانوني صفراً، فمن المتوقع في هذه الحالة تحقق حالة من التوازن في سوق القروض والودائع، وذلك لأن الإيراد الحدي للقروض يكون مساوياً للتكلفة الحدية للودائع وهنا تقوم قوى السوق بدور هام حيث أن زيادة البنوك من عرضها للقروض يجب أن تخفض معدل الفائدة الحدي على القروض، كما أن الفائدة السائدة للودائع لن تدفع البنوك إلى زيادة الودائع ولن تعرض قروضا إضافية.

وتتضمن عملية التحول من النقود الورقية إلى النقود الإلكترونية انخفاض كمية نقود البنكنوت المتداولة خارج الجهاز المصرفي بنفس القدر، وفي نفس الوقت سيزيد ما لدى الجهاز المصرفي من أوراق البنكنوت التي تعمل كغطاء للنقود الإلكترونية بنفس القدر ولكن من ناحية أخرى فإن البنك لا يريد أن يحتفظ بنقود تعمل كغطاء للنقود الإلكترونية لأن معدل العائد عليها يساوي صفر، بينما معدل العائد على الاحتياطي لدى البنك المركزي يكون موجبا¹.

وبافتراض أن مصدري النقود الإلكترونية يملكون احتياطات نقدية تقليدية لتغطيتها بنسبة 11%، فإنه من المتوقع عدم تغيير حجم المعروض النقدي، وطالما أن البنوك لا تريد التوسع في الائتمان ومعدل العائد على القروض وتكلفة الودائع للتأثير على إحلال الودائع بالعملة المحلية لأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك، فيجب إما أن تغير من معدل العائد على القروض أو تكلفة الودائع.

وبما أن تحويل النقود الورقية إلى نقود إلكترونية أي إلى احتياطات فإن زيادة المعروض من هذه الاحتياطات سيؤدي حتماً إلى تخفيض معدل الفائدة في تسديد الأرصدة، ومعنى ذلك أن البنوك تريد فقط الحصول على وحدة إضافية من الاحتياطي عندما تتناقص التكلفة الحدية لتسديد الرصيد.

إن انخفاض تكلفة تسوية الرصيد ستؤدي إلى خفض تكلفة إنشاء الودائع ونتيجة لذلك فإن البنوك ينبغي أن تزيد من قدرتها الحدية على الإقراض وخلق الودائع، وهكذا فإن الودائع الجارية بالعملة المحلية يجب أن تتزايد بطريقة واضحة، وعلى أية حال فإن تأثير تحويل الودائع يعتبر

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 68.

معادلاً لتأثير التوسع في عمليات السوق المفتوحة، كما أنه من المحتمل أن تؤدي الزيادة في حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية إلى تعويض النقص في حجم الأوراق البنكنوت، وينتج عن ذلك الزيادة في M1 وتغير الصورة قليلاً إذا كانت أرصدة النقود الإلكترونية غير متضمنة في مكونات M1 وفي هذه الحالة يجب أن تزيد M1 بوضوح لأن تغيير حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية يجب أن يحدث بتوازن النقود الإلكترونية أما بالنسبة للودائع بالعملة المحلية فيجب أن تزيد بوضوح¹.

2.2. حالة الالتزام بتكوين احتياطي قانونية:

الحالة الثانية في حالة التزام البنوك التجارية بتكوين احتياطي قانوني لدى البنك المركزي من أجل إعطاء القروض والتوسع في منح الائتمان، في ظل المعدل السائد لسعر الفائدة على القروض وتكلفة الودائع، وفي هذه الحالة فإن التحول مباشرة إلى استخدام النقود الإلكترونية سيؤثر في المعروض النقدي الضيق من خلال التخفيض بطريقة مباشرة للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، وبطريقة غير مباشرة من خلال التغيير في مركز احتياطيات البنك الذي يتلقى وحدة من النقود الإلكترونية، ولتوضيح الكيفية التي يتأثر وفقاً لها مركز احتياطيات البنك سوق المثل المبسط التالي: إذا قام أحد عملاء البنك بإيداع مبلغ مائة جنيه وفي نفس الوقت يزيد رصيده من النقود الإلكترونية في بطاقة الائتمان أو في الكمبيوتر الشخصي له، فإن ميزانية البنك والاحتياطي لديه سوف يتغير كما يلي:

🌈 تزين النقود في خزانة البنك بمقدار مائة جنيه وتزيد خصوم البنك بنفس المبلغ وهو ما يعادل أيضا النقود الإلكترونية.²

🌈 الزيادة في إجمالي النقود بمبلغ مائة جنيه ستؤدي إلى زيادة احتياطي البنك لأن الزيادة في كمية النقود الإلكترونية التي لا تتطلب حجز جزء منها كاحتياطي، وإذا وجد التزام على البنك بحجز

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 69.

2 نفس المرجع، ص 70.

احتياطي % 11 مثلا على النقود الإلكترونية، فسوف يزيد الاحتياطي بمبلغ 11 جنيه وفي كلتا الحالتين يتكون لدى البنك فائضا في الاحتياطي.

ويمكن للبنك المركزي اتخاذ إجراءات لمنع أي توسع غير مرغوب فيه لكمية وسائل الدفع M1 وتوجد أربعة خيارات متاحة أمام البنك المركزي عندئذ:

✚ يستطيع البنك المركزي أن يقوم بإصدار النقود الإلكترونية ومعالجة أرصدها بنفس الطريقة المتبعة في الرقابة على كمية أدوات البنكنوت.

✚ يستطيع البنك المركزي الحد من تكاثر نمو النقود الإلكترونية لكي يمنع عملية إحلالها محل النقود الورقية.

✚ يستطيع البنك المركزي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني لأرصدة النقود الإلكترونية.

✚ يمكن للبنك المركزي تجنب تكوين قائض في السيولة الناشئة عن عمليات النقدية.

والواقع فإن تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية سيتوقف بصورة أساسية على سرعة انتشارها، وعلى المدى الذي يمكن أن تحل فيه محل النقود الحاضرة. ¹CASH MONEY

فإذا كان انتشار النقود الإلكترونية معتدلا فإن الانخفاض في الدخول الراجعة لحق البنك المركزي في احتكار عمليات الإصدار النقدي، ومن ثم تقلص ميزانية هذا المصرف سيكون محدودا ومن هنا يكون الإجراء الأساس ي الذي قد يتعين على البنك المركزي اتخاذه هو العمل على تضمين الكميات النقدية aggregates Monetary إصدارات النقود الإلكترونية بواسطة المؤسسات المحلية والأجنبية والأخذ في الاعتبار احتمال أن يؤدي انتشار النقود الإلكترونية إلى حدوث تغيير في سرعة دوران النقود Money velocity وما يترتب على ذلك من صعوبة استخدام الكميات النقدية كهدف أو مؤشر للسياسة النقدية.

أما إذا كان انتشار النقود الإلكترونية واسعة وكثيفا و حلولها بنسبة أكبر محل النقود السائلة، فإنه يتعين على البنك المركزي اتخاذ الخطوات الضرورية لتعويض الانخفاض في ميزانيته الناجم

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 71.

عن ذلك، وبالطبع سيتوقف هذا الإجراء على المدى الذي يصبح فيه هذا الانخفاض عائفا أمام التطبيق الفعلي للسياسة النقدية وسيكون أمام البنك المركزي بدائل عديدة منها على سبيل المثال:  احتكار لعملية إصدار النقود الإلكترونية وهو ما قد يقلل المنافسة ويحبط الرغبة في التجديد والتطوير في هذا المجال.

 زيادة الاحتياطي القانوني المتطلب لتغطية النقود الإلكترونية وغيرها من الخصوم ولكن بالنظر إلى أنه قد أصبح ينظر إلى متطلبات الاحتياطي التي لا يدفع عنها فائدة non-interest bearing كنوع من الضريبة التي تشوه المنافسة، فإن العديد من الدول قد خفضت من تلك المتطلبات في الآونة الأخيرة.

 إصدار التزامات جديدة في صورة أوراق مالية أو تجارية أو دفع فوائد على الاحتياطيات المودعة لديه أملا في تحفيز البنوك على زيادة ودائعها لديه وكذلك قيام الجهات الحكومية بزيادة ودائعها لدى البنك المركزي.

 التوسع في إجراء التعاملات خارج الميزانية off balance sheet transactions مع استخدام البنوك التجارية كعملاء وممثلين له في هذا المجال باعتباره بنك البنوك والمقرض الأخير للبنوك التجارية.  مشاركة البنوك التجارية في بعض الخدمات التي تقدمها كوسيلة لتعويض الخسارة المحتملة من وراء تقلص العائد من احتكار حق إصدار أوراق البنكنوت.

ويتضح لنا مما سبق أنه من المحتمل أن يقوم البنك المركزي في المستقبل بإصدار النقود الإلكترونية مثلما يصدر أوراق البنكنوت حاليا، وتعد تجربة البنك المركزي في فرلندا من التجارب الرائدة في هذا المجال حيث قام بتطوير نظام بطاقات نقود cash card التي تصدرها إحدى الشركات التابعة للبنك المركزي الفنلندي، وفي حالة إحجام البنوك المركزية عن إصدار الأشكال المختلفة من النقود الإلكترونية فإن ذلك سوف يقلل من المنافسة والحوافز المقدمة للقطاع الخاص من أجل ابتكار أشكال جديدة لوسائل الدفع الإلكترونية.

وفي حالة قيام البنوك المركزية بإصدار النقود الإلكترونية فإنه يجب عليها أن تقوم بتكوين احتياطات للنقود الإلكترونية وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن متطلبات زيادة هذا الاحتياطي والرصيد يمكن أن تجعل تأثير النقود الإلكترونية محايدا مع الأخذ في الاعتبار التغييرات في التعريف الضيق للمعروض النقدي M1¹.

ثالثا: أثر النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية:

إن اتساع التعامل بالنقود الإلكترونية من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية مما يؤثر بدوره على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي، ولذلك تعرضنا لأثار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية من خلال تحليلنا لأثارها على أدوات هذه السياسة.

1. تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إقرار سعر الفائدة:

يمكن القول أن قدرة البنك المركزي على السيطرة على سعر الفائدة سوف تتوقف على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الإلكترونية، فالأفراد يمكن لهم القيام بشراء النقود الإلكترونية في مقابل النقود العادية أو نظير ودائعهم، وفي كلتا الحالتين سوف تدخل هذه النقود في خزينة البنوك، وذلك لأن مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الإلكترونية في أرصدهم البنكية².

وستقوم البنوك بتغيير النقود في مقابل ودائع مع البنك المركزي وبهذه الطريقة فإن احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه، وفي تلك الحالة فإن هذه البنوك ستختار بين أمرين، إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض وإما أن تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي، وسوف يؤدي زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال ورأس المال إلى انخفاض في أسعار الفائدة نتيجة زيادة عرض السيولة على الطلب عليها، ولهذا السبب فإن البنوك سوف تفضل البديل الثاني وما دام البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 84.

2 محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سابق، ص 157.

فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل، فإن البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي، فالبنوك تقوم إذا باستخدام النقود المحصلة من بيع النقود الإلكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي¹.

وفي حالة ما إذا قام مصدر النقود الإلكترونية بعرض المزيد من النقود الإلكترونية عن طريق منح قروض أي خلق نقود جديدة دون أن يتم تعويضها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر، في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب على البنك المركزي أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة إذا ظلت سلطة البنوك في منح هذه القروض بدون أي قيود.

2. سياسة السوق المفتوحة والنقود الإلكترونية :

إن تطور النقود الإلكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن يؤثر في عمليات السوق المفتوحة باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي في إقرار السياسة النقدية السياسية النقدية الملائمة².

إن قيام الأفراد باستخدام النقود الإلكترونية على نطاق واسع سوف يدفعهم تدريجياً إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة، وسوف يترتب على هذا قيام البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه، إلا أن زيادة حجم الاحتياطي سوف تحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببيع الأوراق المالية لامتناس جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك، وبالتالي التأثير على مقدرتها على منح الائتمان، وفي حالة قيام البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من الأفراد بهدف بسط الائتمان فإن الأفراد سوف يستخدمون نقودهم الإلكترونية في شراء تلك الأوراق، إلا أن عدم وجود ارتباط بين النقود الإلكترونية وبين أي

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 75.

2 محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية بين الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص 15.

أرصدة لهم لدى البنوك التجارية فإن من شأن هذه العملية ألا يكون لها هي الأخرى أي تأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك¹.

ومع هذا فإن تأثير النقود الإلكترونية على عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي سوف تتوقف بصورة رئيسية على مدى شيوع استخدام النقود الإلكترونية، فكلما كان التعامل بالنقود الإلكترونية هامشيا كلما كان تأثيرها ضعيفا على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي وعلى العكس من ذلك فإن استخدام النقود الإلكترونية كبديل للنقود القانونية قد يكون له تأثير كبير على تدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية، وكذلك فإن هذه الآثار قد تمتد إلى مستوى سعر الفائدة المتوقع تغيره تبعا لنشاط البنك المركزي في هذه السوق، حيث أن قيامه بشراء الأوراق المالية سوف يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة وبالتالي يزيد عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويحدث العكس عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية.

3. تأثير النقود الإلكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي

كما أشرنا سابقا فإن البنك المركزي يتطلب من البنوك القيام بالاحتفاظ بجزء من ودائعها لديه وأن البنك المركزي يستطيع من خلال هذه السياسة أن يتحكم في مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان فما هي إذا الآثار المتوقعة للنقود الإلكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي؟

من المعروف أن حينما يواجه البنك التجاري نقص في معدل السيولة المتوافرة لديه فإنه يلجأ في مثل هذه الحالة إلى البنك المركزي للحصول على جزء من ودائعه (الاختيارية)، ويقوم البنك المركزي بمنحه ما يريد من الودائع الاختيارية لمساعدته على التغلب على مشاكله الطارئة، ومع هذا فقد يقوم البنك المركزي بمنحه جزء من الاحتياطي الإجباري متى كانت هناك حاجة شديدة إلى ذلك.

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 80.

يعتمد حجم البنوك التجارية على الودائع الموجودة لدى البنك المركزي على العديد من اللوائح الإدارية لكل دولة، مثل إجراءات المقاصة بين البنوك وطبيعة الدفع وأنواع الأصول الاحتياطية والشروط التي يضعها البنك المركزي للطلب على الاحتياطي.

من المتوقع أن يقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي في حالة انتشار النقود الإلكترونية وحلولها محل النقود القانونية التي يحتكر البنك المركزي عملية إصدارها، فاستعمال العملاء للنقود الإلكترونية كبديل للنقود القانونية من شأنه أن يمثل ضغطاً على البنوك المركزية يدفعها إلى تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوبة من البنوك التجارية وكذلك عدد أشكال الأصول المودعة.¹

رابعاً: الإجراءات التي يتعين على البنك المركزي اتخاذها في مواجهة ظاهرة انتشار النقود الإلكترونية:

إن مع انتشار التجارة الإلكترونية ستقع مسؤوليات كبيرة على عاتق البنك المركزي التي يجب عليه التصدي لها من واقع اختصاصه القانوني، باحتكار إصدار الأوراق النقدية والرقابة على العمليات الائتمانية وقيامه بوظيفة بنك الحكومة وبنك البنوك ومن أبرز تلك المسؤوليات:

1. المحافظة على سلامة نظام الدفع الإلكتروني والمتأكد من فاعلية نظم التسوية والمقاصة الخاصة بالتعامل بالنقود الإلكترونية.

2. تقليل المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار الأسواق المالية التي تؤثر سلباً على الثقة في نظم الدفع، مع متابعة النظم التي من شأنها حماية المستهلك من إفلاس مصدري النقود الإلكترونية.

📌 وضع المعايير والمستويات التي يتعين إلزام مصدري النقود الإلكترونية باحترامها.

📌 وضع النظم واتخاذ الإجراءات التي تحوي أكبر قدر من الشفافية والمنافسة العادية بين موردي منتجات النقود الإلكترونية ومصدريها، وبالأخص إذا كان بعضهم لا ينتمي للقطاع المصرفي.

1 محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سابق، ص ص 158-159.

🚩 العمل على تقييد الاستعمال غير المشروع لوسائل الدفع الإلكترونية في الأنشطة غير المشروعة وزيادة قدرة الجهات المختصة على تنفيذ القوانين، لمنع حركة الأموال المرتبطة بالأنشطة الإجرامية وتعقبها خاصة عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي .

🚩 التصدي للانعكاسات المترتبة على عالمية نظم الدفع الإلكترونية ومتابعة تطور منتجات النقود الإلكترونية وما قد تقود إليه من آفاق ومخاطر بسبب طبيعتها الدولية.

🚩 زيادة مدى الاحتياطي القانوني المتطلب لتغطية النقود الإلكترونية وغيرها من الخصوم باعتبارها أنه قد أصبح ينظر لمتطلبات الاحتياطي القانوني، التي لا يدفع عنه فائدة كنوع من الضريبة التي تشوه المنافسة فإن الكثير من الدول قد قررت مؤخرًا تخفيض تلك المتطلبات.

🚩 احتكار إصدار النقود الإلكترونية من طرف البنك المركزي قد يقلل المنافسة وكذا الرغبة في التجديد في هذا الميدان، ويوصي البنك المركزي الألماني بهذا الإجراء إذ لم يكن له يد لمواجهة ما قد يقود إليه الاستخدام المتزايد لنظام النقود الإلكترونية من إضعاف مفعول أدوات الرقابة النقدية التقليدية التي تؤثر على الاقتصاد الألماني، وإن كان المسؤول الألماني يتشكك في إمكانية تقبل الجمهور للنقود الإلكترونية كبديل للنقود التقليدية.

🚩 إصدار التزامات جديدة في صورة أوراق مالية أو تجارية أو دفع فوائد على الاحتياطات المودعة لدى البنك المركزي من أجل تشجيع المصارف التجارية على زيادة ودائعها عنده.

🚩 التوسع في إجراء التعاملات خارج الميزانية مع استعمال المصارف التجارية كعملاء وممثلين له في هذا الخصوص، باعتباره بنك البنوك والمقرض الأخير، وهذه الإجراءات تعتبر إطار العمل الذي يستوجب على لسلطات النقدية المسؤولية النظر فيه، إذا كانت توقعات المتفائلين بشأن حدوث انتشار سريع للنقود الإلكترونية في السنوات الآتية صحيحة¹.

1 أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة - النقدية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، ج 1، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص ص 173-175.

المبحث الثاني: الدور المستقبلي للبنوك المركزية على أثر استخدام النقود الالكترونية

يعتبر البنك المركزي مصرفا حكوميا تسند إليه مجموعة من الوظائف التقليدية كوظيفة الإصدار النقدي، وقيامه بوظيفة بنك البنوك وبنك الحكومة والإشراف والرقابة على العمليات الائتمانية في المجتمع، ومع تطور وظائف الحكومة وتزايد مسؤولياتها أصبح البنك المركزي يقوم بدور هام في مجال الاستقرار النقدي، كما يعمل على المحافظة على توازن السياسات النقدية المتبعة في الدولة وذلك من خلال إحداث توازن بين العرض على النقود في المجتمع والطلب عليها وهذا من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقمنا في هذا المبحث بدراسة وتحليل الأثر المحتمل لاستخدام النقود الإلكترونية على الدور المستقبلي للبنك المركزي لاسيما في مجال الإصدار النقدي والسياسة النقدية.

المطلب الأول: إشراف البنك المركزي على عمليات إصدار النقود الإلكترونية:

حتى تتمكن النقود الإلكترونية من تسهيل المعاملات وإتمامها بسرعة مع توفير الأمان والحماية لمستخدميها فإنها يجب أن تتطور في إطار يوفر لها الانسجام والملائمة بين تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

وفي هذا المجال يعتبر البنك المركزي كبديل يتولى مهمة الإشراف على عمليات إصدار النقود الالكترونية وذلك للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، مع مراعاة نمو النقود الإلكترونية وتطورها في نفس الوقت، وبالرغم من قدرة البنك المركزي ومحاولته التوفيق بين اعتبارات المنافسة والحرية التي تتطلبها النقود الإلكترونية مع اعتبارات الاستقرار النقدي والمالي، إلا أنه يواجه مشاكل وصعوبات كبيرة، فخدمات الدفع الإلكتروني التي تتم عبر شبكة الانترنت يصعب السيطرة عليها وتوجيهها كونها لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية فلا وجود مادي لها، فإذا افترضنا أن الحكومة أصدرت قانون يمنع المعاملات عبر الانترنت فيمكن أن نتوقع أن يتجه المعاملين إلى الخارج للبحث عن فرص لتحقيق معاملاتهم المالية، وهذا قد يؤدي إلى إضعاف سلطة البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وتوجيهها.

ومن جهة أخرى فإن إخضاع إصدار النقود الإلكترونية لإشراف ورقابة البنك المركزي قد يؤدي إلى عرقلة تطورها، كونها وسائل تكنولوجية حديثة النشأة لا تزال في مراحل النمو والتطور وبالتالي تحتاج إلى الحرية التي تسهل نموها وتطورها بسرعة، وتستمد النقود الإلكترونية ثقة المتعاملين بها من خلال قدرتها على تسوية المدفوعات و استقرارها في التعامل، باعتبارها قوة شرائية عبر الزمن سواء في المدى القصير أو الطويل¹.

وهذه الأمور توضح لنا أهمية الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات في توفير الثقة المتعاملين في النقود الإلكترونية، وتوفير هذه الثقة يساعد على اعتبار النقود الإلكترونية كمقياس للقيمة ووحدة حساب ومن ثم اتخاذها كوسيلة دفع يتعامل بها الأفراد في المستقبل وبذلك تجنب الآثار التضخمية، كما يستلزم توفير هذه الثقة ضمان تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وذلك بتشجيع وتنمية الوعي المالي لدى الأفراد والمؤسسات في المجتمع وهذا ما يصعب تحقيقه دون خضوع النقود الإلكترونية للإشراف والرقابة من طرف السلطات النقدية بما يضمن أن تؤدي النقود الإلكترونية وظائفها بكفاءة.

ومن الحلول العملية المطروحة في هذا المجال والجديرة بالدراسة ما أخذ به تقرير البنك المركزي الأوروبي الصادر في 20 أوت 1998 ، والذي اشتمل على معايير أساسية يجب مراعاتها وتتعلق بالإشراف على عملية إصدار النقود الإلكترونية والتي سوف نتعرض لها فيما يلي:

1. الإشراف الحصيف على إصدار النقود الإلكترونية :

تتلخص الفكرة الجوهرية لعملية الإشراف الحصيف على إصدار النقود الإلكترونية في النظام المالي للدولة وتعامل هذه المؤسسات معاملة المؤسسات الائتمانية والتي يتم إخضاعها لمجموعة من القيود نذكر منها:

🚩 الرقابة الكمية على إصدار النقود الإلكترونية وذلك من خلال إخضاعها لنظام الاحتياطات الإلزامية وهذه النقود طبقا لمفهوم البنك المركزي الأوروبي يجب أن تكون قابلة للتحويل إلى نقود

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص ص 90 - 91 .

تقليدية وهذه من أجل منع مؤسسات إصدار النقود الإلكترونية من المغالاة في الإصدار من أجل تحقيق أرباح طائلة.

📌 مراقبة عمليات تسوية الائتمان التي تقوم به مؤسسات النقود الإلكترونية من حسابات المستفيدين من هذه النقود، وباعتبار النقود الإلكترونية أداة تكنولوجية حديثة ترفض أن يتم إخضاعها لنفس قواعد الرقابة التي تخضع لها المؤسسات الائتمانية التقليدية، كما لا يجب إغفال قيام المؤسسات غير البنكية بإصدار النقود الإلكترونية وهذه المؤسسات عادة تكون غير خاضعة لتنظيم قانوني أو إشراف من السلطات النقدية، وعليه لابد من إخضاع مؤسسات إصدار النقود الإلكترونية إلى قواعد إشرافية أكثر مرونة يتم في إطار إشرافي منظم لتحقيق الأهداف التالية:

- العمل على أن لا تعوق تلك القواعد الإشرافية التطورات المحتملة في النقود الإلكترونية وكذا المؤسسات الائتمانية المصدرة لها، فعدم خضوع النقود الإلكترونية للرقابة والإشراف قد يعطيها حرية كافية للتطور والابتكار.

- الحد من مخاطر إفلاس مصر النقود الإلكترونية من خلال توفير الأمان والاستقرار لنظم المدفوعات.

- الاستجابة لمقتضيات المنافسة وذلك بتحقيق القواعد الإشرافية نفس المستوى من الأمان- والاستقرار الذي تحققه المؤسسات الائتمانية التقليدية، وذلك من أجل حماية قوانين العدالة بين مختلف المتنافسين¹.

ونستخلص مما سبق أن الإطار الإشرافي لمؤسسات إصدار النقود الإلكترونية مختلف أن المؤسسات التقليدية، ولكنه يقوم على نفس الأهداف وخاصة في مجال الاستقرار النقدي والحد من مخاطر إفلاس مصدري النقود الإلكترونية وحماية قواعد المنافسة ويمكن في هذا الصدد أن يتم وضع قواعد للرقابة والإشراف تتضمن استمرار الثقة في النقود الإلكترونية، وعدم الإحلال بقواعد المنافسة بين مؤسسات الإصدار.

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص ص 90- 91 .

المطلب الثاني: الاتجاهات حول إلغاء دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية:

إن قيام البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية بعد أمرا حديثة نسبيا حدث في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين بعد الخروج من قاعدة الذهب والنقود السلعية و إتباع قاعدة إصدار النقود القانونية والتي تخضع للرقابة الحكومية، وهناك اتجاهات اقتصادية عديدة ترى أن النق و د الإلكتروني أصبحت وسيلة عملية تنهي العلاقة التقليدية بين النقود والسلطة السياسية لتصل إلى الحرية النقدية وطبقا لهذه الاتجاهات التحررية فإن اختفاء البنك المركزي لا يؤدي إلى إحداث آثار خطيرة، ذلك لأن عمليات المضاربة التي تتم على النقود تشير إلى فاعلية أنظمة إدارة النقود، وذلك من خلال أنظمة شبكة الإدارة الذاتية المكونة

بين البنوك مثل شبكة (Society world wide bank telecommunications swift) من جهة، ومن خلال الالتزام القانوني بتحويل النقود الإلكترونية إلى نقود تقليدية من جهة أخرى، وحاضرا هناك بدائل متعددة للبنك المركزي تؤدي وظائفها بكفاءة وفعالية مثل مجالس النقد CURRENCY BORDS وأعمال الصيرفة الحرة free banking¹.

ويعرف وايت white أعمال الصرفة الحرة" بأنها نظام نقدي يخلو من البنك المركزي وتتم فيه معاملات إصدار النقود بأنواعها، والتي تشمل العملات الورقية والمساعدة والنقود المصرفية أي التشكيلات دون عوائق قانونية لحرية معاملات البنوك الخاصة². " ويتكون النظام النقدي في ظل المصارف الحرة من عنصرين أساسيين وهما:

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 96 .

2 المرجع نفس المرجع،، ص 97.

أولاً: الإصدار غير المنتظم لمطلوبات البنك المركزي غير قابلة التحويل.

ثانياً: إتباع قاعدة نقدية ذات عرض نقدي غير مقيد ففي ظل النظام المصرفي الحر يتم الاستغناء عن الرقابة وإشراف البنك المركزي على عملية إصدار النقود، وبالتالي لا يصبح الإصدار النقدي وسيلة لتحقيق أهداف الحكومة بل أداة لتحقيق أغراض الأفراد الخاصة، كما تقوم فكرة المصارف الحرة على أساس إعطاء حرية البنوك المنافسة في إصدار النقود الإلكترونية والتعامل بها، كون هذه الحرية تؤمن حماية ضد حدوث طلب زائد على السيولة، وبالتالي يمكن للمصارف الحرة الاستغناء على دور البنك المركزي كمقرض أخير كونها تحقق الاستقرار المالي والنقدي بمحددات للعملاء المتداولة وفقاً لآليات السوق وسعر الفائدة.

كما يرى هايك Hayek أن عدم استقرار الأسواق في ظل وجود البنك المركزي هو نتيجة لاستبعاد أهم البات السوق الحرة (هي النقود التي يتم تنظيم تدفقها من خلال عمليات السوق)، وبالتالي يدعو هايك إلى خصخصة النقود ومن هنا تطبيق فكرة اليد الخفية لأدم سميث كشرط ضروري لنجاح النظام النقدي في ظل وجود الحرية الاقتصادية، كما يدعوها إلى إلغاء البنوك المركزية باعتبار أن النظام المصرفي الحر له القدرة على معالجة مشكلة المقرض الأخير التي تنتج من أزمة السيولة التي تسببها النقود التقليدية المصدرة من طرف البنك المركزي، كما توجد مخاطر السيولة الزائدة في مجال الإصدار النقدي عند توفر المنافسة كون أن الإصدار النقدي في هذه الحالة يرتبط تماماً بالقوة الشرائية .

ونلاحظ على الاتجاهات التحريرية السابقة حول إلغاء دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، وذلك بالاعتماد على فكرة الحرية الاقتصادية وحرية إصدار النقود الإلكترونية، وذلك تبعا لقوة السوق المنافسة في مجال الإصدار النقدي، وأن هذه العناصر التي تقوم عليها فكرة المصارف الحرة تعتبر بمثابة الضمان الأساسي لقيام النقود الإلكترونية بوظائفها بكفاءة وفعالية، خاصة وظيفة النقود كوسيط للتبادل وكأداة للاحتفاظ بالقيم، فضلاً عن تحقيق التوازن النقدي بين عرض النقود والطلب عليها وبالتالي الاستغناء عن وظيفة البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك التجارية،

وكذا الرقابة والإشراف على العمليات الائتمانية والإصدار النقدي، فهذه الآراء رغم ما تتضمنه من مخاطر نقدية واقتصادية ومالية لكنها تلائم حالة البلدان المتقدمة ولكن تتماشى مع أوضاع واقتصاديات البلدان النامية كون اقتصاديات البلدان المتقدمة تتميز بالمرونة الكافية التي تواجه بها التقلبات النقدية، عكس الدول النامية التي يؤدي إلى الإسراف في إصدار النقود الإلكترونية إلى فقدان الثقة في النظام النقدي وفي نظام المدفوعات ككل، إذ يتوقع إذا أسند أمر النقود الإلكترونية للمؤسسات الخاصة دون وجود إشراف حكومي عليها، يؤدي ذلك إلى إضعاف السيطرة على حجم إصدار النقود الإلكترونية، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم في حالة ارتفاع حجم النقود الإلكترونية المصدرة عن حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق، كما أن استخدام النقود الإلكترونية عبر الحدود من خلال شبكة الانترنت قد يؤدي إلى ما يعرف "بالدوران الحقي للنقود الإلكترونية" وهذا ما يؤدي إلى وجود صعوبة في تقدير معدلات التضخم الناشئة عن استخدام النقود الإلكترونية.

المطلب الثالث: بقاء دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية رغم تقلص دوره في مجال الإصدار النقدي:

يعتبر هذا الرأي وسيطا بين الاتجاهين السابقين، فمن توسع العمليات المصرفية الإلكترونية وكثرة التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية يتوقع أنصار هذا الرأي أن ما يتحصل عليه البنك المركزي من عملات وودائع احتياطية للبنوك التجارية سوف يختفي خاصة مع استمرار المصارف الخاصة والمؤسسات المالية بإصدار النقود الإلكترونية وبالتالي فإن دور البنك المركزي في إطار الإصدار النقدي والإشراف والرقابة على المعروض النقدي سوف يتقلص لصالح المصارف الإلكترونية ومؤسسات القطاع الخاص، ولكن رغم هذا التقلص المحتمل لدور البنك المركزي في عمليات الإصدار النقدي فإنه طبقا لهذا الرأي سيظل محتفظا بدوره في إدارة السياسة النقدية، ومن ثم تحديد مستوى الأسعار مادامت التسوية النهائية للضريبة وغيرها من الديون والالتزامات المتبادلة بين البنوك التجارية لا تزال تعتمد على خصوم البنك المركزي.

ورغم انخفاض طلب أفراد على الاحتفاظ بخصوم البنك المركزي إلا أن هذا الأخير سيبقى المصدر الوحيد للعملة الوطنية اللازمة لتسوية الالتزامات الضريبية، وكذا التسوية النهائية بين المؤسسات المتنافسة في إصدار النقود الإلكترونية، فإدارة البنك المركزي للسياسة النقدية ستظل مستمرة حتى مع انخفاض الطلب على النقود القانونية وبالتالي تبقى للبنك المركزي القدرة على التحكم في أسعار الفائدة للأجل القصير، ومن ثم التحكم في المستوى العام للأسعار داخل الدولة ولكن مع التطورات الحاصلة على أدوات السياسة النقدية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات يستطيع البنك المركزي أن يستمر في القيام بعمليات السوق المفتوحة في الديون الحكومية، كما فرض شروط الاحتياطي النقدي على جانب الخصوم في ميزانية البنوك التجارية بمناسبة إصدار البطاقات مخزنة القيمة وغيرها من أنواع النقود الإلكترونية، وذلك من أجل الاحتفاظ بجانب من الخصوم في ميزانية البنوك التجارية بمناسبة إصدار البطاقات مخزنة القيمة وغيرها من أنواع النقود الإلكترونية وذلك من أجل الاحتفاظ بجانب من الخصوم في ميزانية البنك المركزي، ورغم انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية، فذلك سيقول من احتكار البنك المركزي للإصدار النقدي والإشراف والرقابة على المعروض النقدي سيبقى بنك الحكومة وله سلطة التحكم في الأسواق المالية دون اعتبار للريح، كما يستطيع التأثير على البنوك التجارية من خلال دوره كمقرض أخير¹.

هناك دراسة إحصائية حديثة تمت بواسطة بنك التسويات الدولية bis في عام 2000 واعتمدت على بيانات في عام 1999، حيث أوضحت هذه الدراسة أن القيمة المتوسطة للشراء في الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال نظام البطاقات المخزنة القيمة لا تزال ضعيفة حتى تبلغ أقل من 01 دولار أمريكي في المتوسط، وفي حالات قليلة تبلغ النسبة في المتوسط فوق 13 دولار أمريكي فقط.

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 101-102.

والجدير بالذكر أن مواجهة البنك المركزي للتطورات الخاصة في وسائل الدفع الإلكترونية وكذا التوسع في ضمان المصارف الإلكترونية، يستلزم إجراء تغييرات جوهرية في مفهوم إشراف البنك المركزي ورقابته على الائتمان الممنوح بواسطة البنوك التجارية، حيث سيتلقى البنك المركزي مشاكل ترتبط باختيار معايير الائتمان على فروع البنوك الأجنبية على الرقابة وسائل الدفع الإلكترونية وأعمال المصارف الإلكترونية وأشكال النقود الإلكترونية المختلفة، وبالتالي يجب على البنك المركزي أن يتجاوب مع التطورات الحاصلة في وسائل الدفع الإلكترونية، وذلك من أجل التحكم في أسعار الفائدة قصيرة الأجل ومن ثم التأثير في المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي الاستعداد لمواجهة التغيرات التي سوف تحصل على ميزانية البنك المركزي على اثر انتشار وسائل الدفع الإلكترونية وذيوع استخدامها ومن ثم تقلص النقود القانونية.

نستخلص تبعا لهذا الرأي أن انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية وتوسيع العمليات المصرفية الإلكترونية، سيؤدي على الأرجح إلى اختفاء دور البنك المركزي في إصدار النقود القانونية، ولكن لا يستطيع أن يؤثر على دورها في إدارة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة على الضريبة أو على التجاوب والتكيف مع التطورات الحديثة في وسائل الدفع الإلكترونية¹.

1 عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص ص 103-104.

خلاصة الفصل الثالث:

إن ظهور النقود الإلكترونية واعتبارها وسيلة دفع متطورة يتعامل بها العديد من الأفراد في تسوية المعاملات عبر شبكة الانترنت يثير العديد من المشاكل والتحديات للبنوك المركزية، لاسيما في مجال السياسة النقدية والإشراف الحكومي على الائتمان، قد كرسنا هذا الفصل في دراسة الآثار المختلفة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية الدولة وأوضحنا فيه كيف يمكن أن تؤثر النقود الإلكترونية في حجم المعروض النقدي وكذا على الطلب على النقود التقليدية ففي حالة ضعف الرقابة أو انعدامها على النقود الإلكترونية المصدرة من قبل المؤسسات الخاصة، فإن من شأن ذلك أن يضيف نوعا من الغموض على حجم النقود المتداولة في السوق مما يؤدي إلى حدوث مشاكل نقدية وقد ركز هذا الفصل على تبيان أثر النقود الإلكترونية على أهم أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوحة وسعر الفائدة والاحتياطي النقدي.



خاتمة

خاتمة

يعتبر سوق النقود الإلكترونية أحد نتائج التزاوج بين الوسائل الإلكترونية والصناعة المصرفية، فقد تخلقت النقود الإلكترونية داخل رحم الثورة الإلكترونية أو الثورة الصناعية الثالثة، التي جعلتنا أمام ظواهر مستحدثة لم تكن موجودة من قبل قوامها المعلوماتية، مثل التجارة الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية محل هذا ومع انضمام النقود الإلكترونية إلى قافلة النقود، وما تتميز به من النقود التقليدية بصفتين أساسيتين (البساطة في الاستخدام و الأمان النسبي...)، فإن مجتمع النقود الإلكترونية أو ما يمكن أن نطلق

عليه عالم بلا نقود تقليدية آت لا محالة عن قريب.

وتعد النقود الإلكترونية واحدة من الموضوعات الأكثر إثارة للاهتمام في الدول المتقدمة بالنظر إلى أن هذه النقود ذات وجهين أحدهما إيجابي والآخر سلبي.

فالوجه الإيجابي: يتمثل في أن اختراع النقود الإلكترونية قد تولدت عن الحاجة الماسة إلى إيجاد وسيلة دفع جديدة تحل محل النقود التقليدية في تسوية المدفوعات زهيدة القيمة من جهة، وما نشأ عن ميلاد التجارة الإلكترونية من حاجة أخرى لا تقل إلحاحاً عن تلك المذكورة تتمثل في ابتكار أداة دفع ميسورة من خلال استخدام الشبكات المفتوحة (الانترنت) باعتبارها واحدة من أهم الوسائل اللازمة لضمان تطور التجارة الإلكترونية من جهة أخرى.

أما الوجه السلبي: فيتمثل في أن النقود الإلكترونية عرضة لبعض المخاطر الجسيمة، يأتي في مقدمتها التعسف في استخدامها من قبل حائزيها أو تعرضها للاستخدام من قبل الغير، على إثر فقدانها أو سرقتها أو حتى محاولة تزيفها بل قد تمت مخاطر هذه النقود لتنعكس على الاقتصاد القومي برمته، بتأثيرها المباشر على السياسة النقدية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام النقود الإلكترونية.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي كالتالي:

1. تعتبر النقود الالكترونية من أحدث الظواهر التكنولوجية ذات الأبعاد التجارية والاقتصادية والتي تجسد بقوة تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الممارسات الاقتصادية والمصرفية خاصة.
2. ان حادثة هذه الظاهرة يتجسد في التباين الكبير بين المفاهيم المختلفة للنقود الالكترونية، ومن ثم لا غرابة في أن نجد تعريف للنقود الالكترونية يحصرها في أضيق الحدود في نجد تعريف آخر يتسع بها في أوسع نطاق، وبين هذا وذاك جملة من التعاريف والمفاهيم المتباينة.
3. تمثل النقود الالكترونية حلقة من حلقات التطور النقدي، لها مفهوما وخصائصها وأثارها، فهي تصلح كأداة للدفع، كما لها قوة ابراء ووسيلة للتبادل ومخزن للقيمة.
4. من المتوقع أن تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود ونسبة السيولة، سوف تضعف من قدرة البنك المركزي على ادارة السياسة النقدية في حال ترك مهمة الاصدار لمؤسسات مالية أخرى.
5. يمكن للبنك المركزي أن يقوم بصياغة سياسة نقدية مناسبة في حالة ما إذا قام هو بإصدار النقود الالكترونية، وبالتالي السيطرة على المخاطر الناتجة عن خلق وسائل الدفع الالكترونية والتقليل من حجم الخسائر المالية.
6. ان تطور النقود الالكترونية جعل تكلفة العمليات منخفضة وسريعة مما يؤدي الى زيادة سرعة النقود، وقد تزداد درجة عدم قدرة البنك المركزي على قياسها، وهو ما يتولد عنه عدم القدرة على التحكم في رقابة السياسة النقدية وبالتالي في اعادة صياغتها.
7. أثر النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية، يعتمد بدرجة كبيرة على مدى توافر البيانات الخاصة بوسائل الدفع الالكترونية وهو أمر هام وفعال في مساعدة البنك المركزي على صياغة السياسة النقدية.
8. أما فيما يخص الآثار المحتملة للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية فنجد من الناحية النظرية عدة آثار تصب معظمها في التأثير على وظيفة الإصدار للبنك المركزي وتفاقم حجم

الكتلة النقدية داخل الدولة، وبالإسقاط على الواقع المصرفي الجزائري، فلا نجد أي تأثير لإصدار خدمات مصرفية إلكترونية على سياسته النقدية، وهذا راجع لضعف هذه الخدمات فيها وانتشارها بدرجة لا ترقى إلى المستوى العالمي في هذا المجال.

وما يمكننا قوله في الأخير أن النقود الالكترونية تعد حتمية وموضوعية، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نغض الطرف عنها، في ظل متطلبات العمل المصرفي الحديث، اذ وبالرغم من الآثار السلبية للنقود الالكترونية على فعالية وصياغة السياسة النقدية، الا أن هذ التأثير يبدو من خلال ما سبق أنه يتوقف الى حد كبير في قدرة البنك المركزي في التحكم في التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية، ومدى استخدامها وهو ما يمكن من ايجاد الحلول الناتجة عن كل أشكال في مجال النقود الالكترونية.

مقترحات الدراسة: وتتمثل فيما يلي:

1. ضرورة قيام الكثير من الدول بتعديل نظمها المالية والنقدية كي تتلاءم مع وسائل الدفع الحديثة وذلك لضمان أمن وسلامة النظام المصرفي، وتوافر الثقة فيه وحماية الحقوق المالية للعملاء.

2. على الدول النامية وخاصة منها الجزائر أن تعمل بجدية على مواكبة هذا التطور في المجال النقدي وأن تضع مخابر وخلايا بحثية في سبيل إصدار عملة رقمية خاصة بها.

3. من المهم للبلدان النامية عامة أن تفكر بجدية في عصرنه وتطوير أجهزتها المصرفية، من خلال استحداث وتبني وسائل الدفع الالكترونية الحديثة، بالأخص أن الكثير من الدراسات تؤكد على أهمية تحرير القطاع المالي والتأسيس إلى صناعة مصرفية جديدة لغتها السرعة والفاعلية في إدارة الوقت، مما سيسهم بشكل فاعل في تحريك النمو الاقتصادي.

4. من الملح خلال المرحلة القادمة الاهتمام باستخدام الثورة التكنولوجية لخدمة فعالية السياسات الاقتصادية والنقدية، بالأخص في مجال أحكام الرقابة على كافة تحركات المتعاملين الاقتصاديين وجعلها تسير في فلك تحقيق التنمية الاقتصادية.

5. لابد من التفكير في تطوير أدوات السياسة النقدية لتتلاءم مع الثورة الرقمية التي يشهدها العالم المعاصر، خاصة النقود الإلكترونية حيث تبين من خلال البحث حجم الخطر المرتقب الذي تشكله على أدوات السياسة النقدية.

6. يتعين على أي تنظيم قانوني للنقود الإلكترونية أن يحافظ على حرية الأفراد التي كفلتها قوانين وحقوق الانسان العالمية من خلال تقديم الضمانات الكافية للمحافظة على سرية البيانات المالية عبر شبكة الاتصال وذلك عند إبرام الصفقات التجارية بين الأطراف المختلفة. 7. على السلطة التشريعية أن تضع تنظيمًا قانونيًا يتعلق بإصدار النقود الإلكترونية والتعامل بها، ويتعين على هذا التنظيم أن يحتوي على حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية، ويجب صياغة هذا القانون بطريقة واضحة لا تشوبها شائبة.

8. ضرورة وضع قواعد صارمة فيما يتعلق بالجهة المنوط بها أمر إصدار النقود الإلكترونية وكذلك حجم النقود المصدرة، لهذا يجب أن يعهد إلى البنك المركزي أو إلى المؤسسات المصرفية بعملية الإصدار بشرط وضعها تحت إشراف حكومي.

3-آفاق الدراسة:

وتتمثل آفاق الدراسة في النقاط التالية:

1. تأثير العملات الرقمية للبنوك المركزية على السياسة المالية.
2. تأثير الجهاز المصرفي والسياسة الائتمانية بالعملات الرقمية للبنوك المركزية.
3. نحو بناء مشروع إصدار الدينار الرقمي في الجزائر.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع بالعربية:

-الكتب:

1. ابراهيم بختي، التجارة الالكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
2. أبو سليمان عبد الوهاب، البطاقات البنكية، ط1، دار القم، دمشق، سوريا، 1998.
3. أحمد سفر، احمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2008.
4. أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
5. أكرم حداد، مشهور هلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر، مصر، 2005.
6. بشيشي وليد، مجلخ سليم، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2017.
7. جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، ط1، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008.
8. الجنبيبي وممدوح الجنبيبي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
9. حسين كامل فهمي، ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تحت رقم 63، 2006.
10. خالد ممدوح ابراهيم، فن التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

11. رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 1999.
12. زكريا الدوري، يسرى سمائري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006.
13. سليمان ضيف الله الزين، التحويل الإلكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القايوية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
14. صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية، دبي، 2003.
15. طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003/2002.
16. الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
17. عبد الباسط وفاء، سوق النقود الالكترونية، (القرص المخاطر الأفاق)، دار هاني للطباعة والنشر، سوري، 2008.
18. عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، جانفي 2018، مطبوعات على الموقع: KiePublications.
19. عبد السلام صفوت، أثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، د، ط، القاهرة، 2006.
20. عبد السلام صفوت، أثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في الإدارة السياسية النقدية، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
21. عبد الصور عبد القوي علي مصري، التجارة الإلكترونية والقانون، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
22. غنام شريف محمد، محفظة النقود الالكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

23. الغندور، حافظ كامل، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية فكر ما بعد الحداثة"، بيروت، جمعية اتحاد المصارف العربية، 2003.
 24. فاروق سيد حسين، التجارة الإلكترونية وتأمينها، القاهرة، هلا للنشر والتوزيع، 2001.
 25. الكيلاني محمود، التشريعات التجارة الإلكترونية - دراسة مقارنة -، المجلد 02، ط1، الموسوعة التجارية والمصرفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.
 26. محمد الصيرفي، الإدارة الالكترونية، د.ط، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
 27. محمد حسين منصور، أحكام البيع التقليدي والإلكتروني والدولية وحماية المستهلك، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006.
 28. مصطفى كمال طه، وائل أنوار بندق، الأوراق التجارية وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2005.
 29. منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، الشركات الإلكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
 30. منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010.
 31. هيل عجمي جميل الجانبي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار المسيرة، 2009.
- رسائل الدكتوراه:
1. راييس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2013.
 2. سماح ميهوب، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، 2014.

- رسائل الماجستير:

1. شيماء جودت مجدي عبادة منصور، أحكام التمويل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015-2016.

- ملتقيات:

1. أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
2. أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في الادارة السياسية النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية الجديدة في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
3. أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة -النقدية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، ج 1، الجديد في التقنيات. المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
4. بريكة، السعيد، المصارف الإلكترونية، واقع وتحدي"، المؤتمر العلمي الثاني (الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات)، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2006.
5. سميحة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية)، المؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، ج1، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

6. شهرة شول وماجدة مدوخ، الصيرفة الإلكترونية، ماهيتها - مخاطرها - حمايتها، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي 06-07 جوان، 2005.
7. صالح محمد حسني، دور النقود الإلكترونية في التجارة الإلكترونية والعمليات المصرفية الإلكترونية، بحث مقدم الى مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، المنعقد يوم، 10-12/05/2003، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات المتحدة.
8. محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية بين الشريعة والقانون، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، دبي، 2003.

- مقالات:

1. اتحاد المصارف العربية، المصارف في الأردن، إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية، اتحاد المصارف العربية، العدد الثاني، مجلد 26، عمان، الأردن، 2007.
2. باطلي غنية، خصائص وأشكال النقود الإلكترونية- دراسة تحليلية نظرية-، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 02، العدد 07، برلين، ألمانيا، 2018.
3. بدران علي، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، بازل، 2005.
4. بونحاس عادل، النقود الإلكترونية الاقتصادية، نشأتها، مفهومها وآثارها الاقتصادية، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 01، 2023.
5. حشيفة مجدوب، النقود الإلكترونية كآلية للوفاء الإلكتروني، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، 2018.
6. الخاميس بوعبيد فاضلي، النقود الافتراضية، ماهيتها، مخاطرها، مقال منشور بتاريخ 03 ديسمبر 2017، بتاريخ الإطلاع عليه يوم، 2024/04/13، على الساعة، 21، 02، <https://www.hespress.com>.

7. خضري إسرائ، خالد هني، النظام القانون للنقود الإلكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، م22، ع2، 2014.
8. رابح حمدي باش، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 15، العدد07، جامعة الجزائر01، الجزائر، 2012.
9. رشيد بوعافية، دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، م2، ع2، 2014.
10. شوقي جباري، الآثار المترتبة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد05، 2012.
11. صبحي حسون، تطور تكنولوجيات المدفوعات الإلكترونية وأثارها على السياسة النقدية مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد، العدد الثامن و الثلاثون 2002.
12. عاقل فاضيلة، الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية وواقع استخدامها في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد03، 2011.
13. عزيزة بن سمينة، مريم طبني، تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية-، المجلد28، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2013.
14. فرج الله أحلام، حمادي موارد، إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي - بنك البركة الجزائري نموذجا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد03، 2019.
15. محمد إبراهيم محمود الشافعي، النقود الإلكترونية (ماهيتها، مخاطرها، تنظيمها القانوني)، مجلة الأمن والقانون، تصدر عن أكاديمية شرطة دبي، إ م، ع1، جانفي2004.

16. محمد دمان ذبيح، النقود الإلكترونية، ماهيتها، مزاياها، مخاطرها، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 10، العدد 01، 2022.

17. محمد ناصر وآخرون، البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من المخاطر المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 37، 2013

18. نبيل مهدي زوين، النقود الإلكترونية- دراسة قانونية، مقال منشور
www.law.uokufa.edu.iq، 2016.

19. يسعد عبد الرحمان وآخرون، دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي تجارب دولية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

- مواقع الأنترنت:

1. عطا الله، ما هي المحفظة الإلكترونية، تاريخ النشر، 25-مارس 2024، الإطلاع على الموقع، 2024/04/15، على الساعة، 15، 25، <https://www.arageek.com/1>

- المراجع باللغة الفرنسية: II

1. Aloys prinz. Money in the vertual work. Netnomics. 1999.
2. Anguelov, C., Hilgert, M. and Hogarth, J. (), " U.S. consumers and electronic banking ،1995-2003" Federal Reserve Bulletin, 90, 2004.
3. Bank For International Settlement.Report By The Commnittee On Paymentand Settlement Systems And The Group Of Computer Experts Of The Central Bank Of The Group Of Countries Security Of Electronic Monuy.Basle. 1996.
4. Bertolucci, J.(Nov. 2005),“Top ten e-banking”, kip lingers personal finance”, Kiplinger.com/magazine/links
5. Fuller, F.(2000), " Getting started with electronic commerce ", New York – Harcourt College Publisher.

6. Fuller, F.(2000), " Getting started with electronic commerce ", New York – Harcourt College Publisher.
7. Joseph, M., Sekhon, Y., Stone, G. and Tinson, J “An exploratory study on the use of banking technology in UK.”, International Journal of Bank Marketing, Vol. 23, No.5, 2005.
8. Lee, Eun-Ju, kwon, Kyoung-non and Schumann, David,(2005), “ Segmenting the non-adopter category in the diffusion of internet banking “, International Journal of Bank Marketing, Vol.23, No5.
9. Lee, Eun-Ju, kwon, Kyoung-non and Schumann, David,(2005), “ Segmenting the non-adopter category in the diffusion of internet banking “, International Journal of Bank Marke
- 10.Mols, Niels. (1998), “ The internet and the banks’ strategic distribution channel decisions “, Internet Research, V ol.8, No. 4.
- 11.Mols, Niels. (1998), “ The internet and the bank’s strategic distribution channel decisions “, Internet Research, Vol.8, No. 4.
- 12.ing, Vol.23, No. 5.
- 13.Yakhlef, A.(2001), “Does the internet compete with or complement bricks bank branches”, International Journal of Retail & Distribution Management, Vol. 29, No6.
- 14.Yakhlef, A.(2001), “Does the internet compete with or complement bricks bank branches”, International Journal of Retail & Distribution Management, Vol. 29, No. 6.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:
المسيلة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département:

تصريح شرقي
بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): المولود(ة) بتاريخ: 2000/11/14 ب. المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أ.ر.س.) رقم: المصادرة بتاريخ: 2018/01/24 عن: بلدية المسيلة

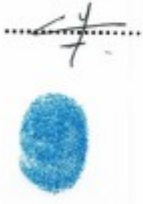
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير تخصص الاقتصاد المالي والتجاري خلال السنة الجامعية 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:
أشكال الصناعات المنقولة الإلكترونية علم السياسة النقدية
لدراسة تجليلية

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ:/...../.....

التوقيع والبطمة



* يصر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد .
** يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة) : المولود(ة) بتاريخ: 1985/04/03 بـ
الجامع لبطاقة التعريف الوطنية (أو-س-): رقم: 1393605 الصادر بتاريخ: 2016/05/07 من بلدية:
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تخصص: خلال السنة الجامعية: 2024/2023
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:
الكلية:
الدراسة:
الجامعة:

أصرح بشرقي أنني إلزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ:/...../.....

التوقيع والبصمة

.....

